حولية كلية الآداب

سنوية محكمة علمية

تصدرها

كلية الآداب - جامعة بنى سويف

عدد خاص (٣) فبراير ٢٠٢١

ISSN. Print: 2314 – 8160

ISSN. OnLine: 2314-8179

URL: https://jbsu.journals.ekb.eg/

مركز جامعة بني سويف للطباعة والنشر

هيئة التحرير

أ.د. جودة مبروك محمد	عميد الكلية	رئيس مجلس الإدارة
أ.د . رمضان عامر	وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا	نائب رئيس مجلس الإدارة
أ.م.د. مها أحمد إبراهيم	أستاذ علم المعلومات المساعد	رئيس التحرير
أ.م.د. منال سيد محمد	أستاذ علم الأرشيف المساعد	نائب رئيس التحرير
د. حاتم أنور عبد الله	مدرس المكتبات وعلم المعلومات.	مدير التحرير
أ.محمد ربيع عبد الظاهر	مدرس مساعد. كلية الآداب	محررالموقع الإلكتروني
أ.طه محمد طه حسن	مدرس مساعد. كلية الآداب	مصمم الصفحة
أ.نورة سيد أبو المجد	مدرس مساعد. كلية الآداب.	المحرر اللغوى (اللغة العربية)
أ. منال محمود		المسئول الادارى
أ. أحمد الشرقاوى		المسئول المالى
أ. عمر خلف		متابعة مالية

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. جبريل بن حسن العريشي أستاذ علم المعلومات . جامعة الملك سعود **عضو ًا**

أ.د. عيسى صالح الحمادي أستاذ اللغة العربية. الامارات العربية المتحدة **عضو ًا**

أ.د. مجدى شفيق السيد صقر أستاذ الجغرافية البشرية .جامعة المنصورة **عضو ًا**

الهيئة الاستشارية الدولية:

أ.د. نجاح قبلان حمد القبلان "استاذ المكتبات والمعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. المملكة العربية السعودية"

أ.د. شريف الدين بن دوبة "أستاذ الفلسفة.كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الدكتور مولاى طاهر سعيدة الجزائر"

أ.د. عبيد سرور العتيبي "أستاذ الجغرافيا الاقتصادية و رئيس قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية .جامعة الكويت"

أ.د. محمد بلعباسي "أستاذ الأدب الحديث والمعاصر .جامعة حسيبة بن بوعلى فى الشلف الجزائر"

أ.د. إبراهيم بن عبد الله بن عبدالرحمن الزعيبر "أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط فى كلية التربية بالمجمعة . المملكة العربية السعودية"

أ.د. هند بنت عقيل بن محمد الميزر "أستاذ الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية بقسم الدراسات الاجتماعية . كلية الآداب. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية"

أ.د.محمد مليانى "أستاذ النقد الحديث والمعاصر بجامعة وهران"

أ.د.فوزية محمد على مراد "استاذ الدراسات الفلسفية . كلية الآداب . الجامعة الأسمرية الإسلامية"

أ.د. عبد الحسين رزوقى مجيد الجبورى "أستاذ علم النفس التربوى . قسم العلوم التربوية النفسية. جامعة بغداد "

أ.د.الهادى بووشمة "أستاذ مختص فى علم الاجتماع قسم علم الاجتماع بجامعة سيدى بلعباس"

أ.د. بلخيرى مراد "أستاذ علم الاجتماع. جامعة قسنطينة ٢ ، عبد الحميد مهرى"

أ.د. شناف خديجة "أستاذ علم الاجتماع جامعة عبد الحميد مهرى قسنطينة ٢"

أ.د. جبيقة أحمد محمد قزوي "أستاذ علم النفس . جامعة الجزائر ٢"

أ.د.جمال عيسى شليحى بلبكاى "أستاذ علم النفس .جامعة منتورى قسنطينة،الجزائر"

أ.د. وليد عبد العزيز عمار بخوش "أستاذ علم النفس . جامعة العربى بن مهيدى بأم البواقى (الجزائر)"

أ.د. مها ابراهيم ال كلثم " أستاذ المناهج وطرق التدريس. فلسفة التربية كلية التربية بالمجمعة – جامعة المجمعة"

أ.د.على عبد كنو على "أستاذ فلسفة علوم قرآن. كلية العلوم الاسلامية . جامعة ديالى"

أ.د. كريمة خدوسي "أستاذ علم النفس المعرفى جامعة البويرة"

الهيئة الاستشارية المحلية:

أ.د. أسامة السيد محمود على "أستاذ المكتبات و المعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة القاهرة "

أ.د. إيناس حسين صادق احمد "أستاذ المكتبات و المعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة حلوان "

أ.د. رباح فوزى محمد عبد اللطيف "أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية الدارسات الانسانية جامعة الأزهر "

أ.د. سمير سعد حامد خطاب "أستاذ علم النفس الاجتماعى ورئيس قسم علم النفس – كلية الآداب. جامعة جنوب الوادى"

أ.د. محمود أحمد محمد خيال "استاذ علم النفس بكلية الاداب جامعة المنوفيه "

أ.د. خالد عبد الرازق السيد النجار "أستاذ علم النفس المساعد. كلية الآداب – جامعة القاهرة "

أ.د. عائشة محمود محمد عبد العال "أستاذ التاريخ القديم والآثارو رئيس قسم التاريخ. كلية البنات. عين شمس"

المردود التنمويّ

بين نتاج الخطط الخمسية التنموية وتدفقات الجغرافيات التفاوضية، منطقة المدينة المنورة الإدارية

" دراسة نقدية تطبيقية في الجغرافيا التاريخية ودعم القرار التنمويّ خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠٣٠)

إعداد

د/ محمد عبد القادر راشد

الأستاذ المساعد في قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب/جامعة الإسكندرية

الإستشهاد المرجعى:

محمد عبد القادر راشد (٢٠٢٠). المردود التنمويّ بين نتاج الخطط الخمسية التنموية وتدفقات الجغرافيات التفاوضية، منطقة المدينة المنورة الإدارية " دراسة نقدية تطبيقية في الجغرافيا التاريخية ودعم القرار التنمويّ خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠٣٠). حولية كلية الآداب. جامعة بني سويف. عدد خاص (١١) ديسمبر ٢٠٢٠، ص ص ١- ٢٨٢.

الملخص:

تسعى القدرات المجتمعية فى مجملها إلى التغيير، وعندئذٍ تُستولد تنظيماتها، فتختلف رؤها؛ فتستجيب لذلك أهدافها؛ فيتجاوز أمرها تحليل روابط المجتمع بالمكان، فيتجسد الانتفاع لينتهى الأمر إلى النتيجة التى هى فى مجملها الحيز الجغرافى. وهنا تكمن القيمة التى تتمثل فى أهمية دراسة الاتجاهات التنموية وطرائقها لتتمكن النظم المجتمعية من بلوغ طموحاتها أملاً فى أن تستوى داخل بنية أحيزنها الجديدة بكل ما ستنضوى عليه من علاقات ارتباطية وما ستخلص إليه من نتائج تعايشية. وبذلك يستوى الأمر ليستقر متلاحمًا بين النقائض التى تجمع بين نسبية آمال المجتمعات التنموية من ناحية، والواقعية الانتفاعية التعايشية من ناحية أخرى، فى إطار يمكن عنونته بـ"القدرات المجتمعية والتنظيميات التنموية". وبصدد فكرة الدراسة فهى لا تتمحور حول التغيير، بقدر ما تتمحور حول واقعية نتاج جغرافيات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية وذلك بعد مرورها بالعديد من الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠)، إلى عام (٢٠١٥) من ناحية، ومدى إمكانية مواءمة تلك الواقعية للولوج إلى برنامج التحول الوطنى المنوط تنفيذه خلال الفترة من عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠) باعتبارها المدخل الرئيس لضمان تحقيق رؤية (٢٠٣٠) من ناحية أخرى. وتتبلور تساؤلات الدراسة فى سؤال واحد رئيس بصيغ مختلفة. فأما السؤال الرئيس فمفاده هل نتاج التراكم الجغرافى الناجم عن الخطط الخمسية الوطنية التى عايشتها "المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، يمكنه أن يُسهم فى تأهيل منطقة "المدينة المنورة" الإدارية بما تشتمل عليه من محافظات،

ومراكز، ومدن، وقرى لتصبح جزءً مواءما، وداعمًا (أو متعايشًا) لبرامج التحول الوطنى التنفيذية خلال الفترة من عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠) ؟ . وفى إطار ذلك تهدف الدراسة تحرى الأبعاد النقدية التى تخللت الخطط الخمسية التنموية الوطنية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) ، كما تهدف إلى الوقوف على أبعاد المردود التنموى على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية بعد مرورها بجملة الخطط الخمسية التنموية الوطنية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) . ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج المنهج التاريخى، والمنهج الاستقرائى، والمنهج الاستدلالى، كما اعتمدت على أسلوب التحليل الوصفى (التشاركى)، وأسلوب التحليل الوصفى (الاحصائى) ومن خلاله تم تطبيق المصفوفة الارتباطية "**Correlation Matrix**"، وبأكثر دقة، المصفوفة التأثيرية، التى تعد أحد الأساليب التى تندرج تحت زمرة التحليل العاملى.وفيما يتعلق باتجاه الدراسة، فلقد اعتمدت على جملة الاتجاهات البحثية الثلاث، وتتكون الدراسة من (٦) محاور رئيسة وتنتهى بخاتمة ومجموعة من النتائج، أما توصيات الدراسة فهى تمثل الاتجاه الانتفاعى.

مقدمة:

تسعى القدرات المجتمعية في مجملها إلى التغيير، وحينئذٍ تُستولد تنظيماتها، فتختلف رؤاها؛ فتستجيب لذلك أهدافها؛ فيتجاوز أمرها تحليل روابط المجتمع بالمكان، فيتجسد الانتفاع لينتهي الأمر إلى النتيجة التي هي في مجملها الحيز الجغرافيّ. وهنا تكمن القيمة التي تتمثل في أهمية دراسة الاتجاهات التنموية وطرائقها؛ لتتمكن النظم المجتمعية من بلوغ طموحاتها؛ أملًا في أن تستوي داخل بنية أحيزتها الجديدة بكل ما ستنضوي عليه من علاقات ارتباطية وما ستخلص إليه من نتائج تعايشية. وبذلك يستوي الأمر ليستقر متلاحمًا بين النقائض التي تجمع بين نسبية آمال المجتمعات التنموية من ناحية، والواقعية الانتفاعية التعايشية من ناحية أخرى، في إطار يمكن عنونته بـ"القدرات المجتمعية والتنظيميات التنموية". وبالمزيد من الطموحات الذاتية، وبنسبية آمال المجتمعات، تتكون مظاهر "الأحيزة الجغرافية" فتُثمر القرى، وتُنضج المدن، وتستمر في ظل مستقبل يتلازم طرديًا مع مدى إدراك المجتمعات بأن أمر الاستمرارية لا يقترن بالزمن باعتباره الإطار العام لنتاج الجغرافيات التاريخية، بقدر اقترانه بالفعل داخل الزمن الذي يفصل بين ما أضحى جغرافيات تاريخية، وما هو مطلوب من رؤى الجغرافيات التفاوضية "**Negotiating Geographies**" **التي** من شأنها أن تفضي إلى التنمية (Sophie, et al,2016:505). وبذلك فإن الجغرافيات التفاوضية تنجح أو تفشل لا بصواب تنفيذها أو حتى بخطأ تشريعاتها؛ بل بمدى واقعيتها التي يجب أن تتفق مع واقعية القدرات المجتمعية، وبمدى إدراكها لمسارات التغييرات بوصفها قيمة استمرارية. وكما هو معلوم، فثمة فرق بين التطلع للاستمرارية

من جهة، والتطلع للتغيير الدافع بالتنمية من جهة أخرى؛ فأما التطلع الأول فيهدف إلى الديمومة عن طريق استقرار ديناميكيّ خاص به ومرهون بما عليه المجتمع من خصائص، وبما لديه من أنظمة اقتصادية، وغالبًا ما يرتبط هذا السعي بأسباب داخلية باعثها المجتمع ذاته سعيًا إلى المحافظة على ما هو قائم وما هو لديه، وهذا في مجمله يمثل مبدأ **"التغير"**. أما التطلع الثاني فيهدف إلى تبني المزيد من آليات الدفع نحو بلوغ غايات لا يشترط ارتباطها بخصائص المجتمعات وبأنماط أنظمتها الاقتصادية التي تتبناها، وغالبًا ما يرتبط ذلك بأسباب خارجية، أو حتى قرارات تنفيذية، تتجاوز أطر النظم المجتمعية وذلك بمعزل عن تبعاتها سعيًا إلى تحقيق غايات محددة، وهذا في جوهره يمثل مبدأ **"التغيير"**. **وفي** حقيقة الأمر، وفيما يرتبط بمنطقة "المدينة المنورة" الإدارية (منطقة الدراسة وتحديدًا فيها مركز الجابرية الذي يعد المجال التطبيقيّ في الدراسة)، وعلاقتها بالتطلع الثاني، فإن هذا أمرٌ مرهون بالإمكانات، وإعادة تشكيل الجغرافيات وتوجيهها داخل المنطقة الإدارية، بل ابتناء الجديد منها. وهنا يكمن مدخل القيمة في الدراسة الذي يتمثل في جدوى آليات الدفع التنمويّ لتلك الإمكانات التي ورثت نتاج جغرافيات مجموعة من الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) من ناحية ومدى إمكانية تأهيل هذه الجغرافيات للالتحاق خلال فترة التحول الوطنيّ من عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠) برؤية "المملكة العربية السعودية" التنموية (٢٠٣٠). وفي إطار ذلك، فإنه لا يمكن الاكتفاء بالنظر إلى مستقبل جغرافيات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية نظرة مجردة، باعتبارها نتاجًا

لمسارات خطط تنموية محددة، بل يجب النظر إليها باعتبارها رؤى تفاوضية تدفعها جملة من التطلعات الحيوية.

فكرة الدراسة، وتساؤلاتها، ومشكلتها البحثية:

فكرة الدراسة: اختلفت خصائص "المملكة العربية السعودية" في عام (٢٠١٥)، عما كانت عليه من عقود تالية على التأسيس في عام (١٩٣٢)، وهذا أمرٌ تُجسده بنية المجتمع وجغرافياته. وهنا يكمن النبت الاستفساريّ لفكرة الدراسة من خلال سؤال مضمونه: **هل** منطقة "المدينة المنورة" شهدت بالفعل تغيرات جغرافية واضحة في أثناء الأخذ بمعطيات الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) يمكن الاستفادة منها سعيًا لطلب التغيير المأمول، أم أن تأثير العوامل التكنولوجية جعل هناك من يظن أن ثمة تغيرات جغرافية تراكمية حدثت، وما زالت تحدث في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية ويمكن الاستفادة منها سعيًا إلى تحقيق متطلبات التغيير؟ ربما كانت الإجابة عن ذلك: أن فكرة التغيير الجغرافيّ تقوم على المبادئ التي تحكم عدم الاستقرار المجتمعيّ. وقد يكون ذلك قولًا مقبولًا، بيد أنه يجب أن يُثمن بأمر آخر يرتبط –في المقام الأول– بواقعية المجتمع التعايشية تحديدًا. وهنا تكمن فكرة الدراسة التي تتبلور حول واقعية الجغرافيات التعايشية من ناحية، ودورها النفعيّ من ناحية أخرى، في ظل المدخلات التنموية الساعية إلى بلوغ التغيير. ومن ثم ففكرة الدراسة لا تتمحور حول التغيير، بقدر ما تتمحور حول واقعية نتاج جغرافيات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية وذلك بعد مرورها بالعديد من الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠)، إلى عام (٢٠١٥) من ناحية، ومدى إمكانية مواءمة

تلك الواقعية للولوج إلى برنامج التحول الوطنيّ المنوط تنفيذه خلال الفترة من عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠)[١] باعتبارها المدخل الرئيس لضمان تحقيق رؤية (٢٠٣٠) من ناحية أخرى. وبذلك فإن فكرة الدراسة تأتي بين بعدين: الأول هو **"السبب"** ويتمثل في محصلات المردود التنمويّ التي شهدتها الجغرافيات التراكمية خلال فترة الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، أما الثاني: فهي **"النتيجة"** وتتمثل في الواقعية التعايشية التي انتهت إليها الجغرافيات التراكمية بعد توقف العمل بفكر الخطط الخمسية التنموية في عام (٢٠١٥). ولأن كلًا من السبب والنتيجة ما هما إلا محصلات تعايشية تنتمي في جوهرها إلى الماضي؛ كان لابد من أن تبحث الدراسة في الكيفية التي يمكن من خلالها الربط بين ماضي محصلات المردود التنمويّ التي شهدتها الجغرافيات التراكمية خلال فترة الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة من ناحية، وبين الرؤية التنموية التي أُطلقت في عام (٢٠١٦)، تحت عنوان "رؤية المملكة العربية السعودية" (٢٠٣٠) من ناحية أخرى. وهذا –بالفعل– أمرٌ تمثل فيما أُطلق عليها "الجغرافيات التفاوضية" أو حتى جغرافيات الجسر الرابط بين إرث الماضي بتبعاته الجغرافية، وبين تطلعات المستقبل وما يحمله من رؤى افتراضية.

[١] أطلقت "المملكة العربية السعودية" رؤيتها التنموية في عام (٢٠١٦)، تحت عنوان "رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)" ، وفي إطار تلك الرؤية أطلقت كذلك مجموعة من البرامج التنفيذية تحت عنوان"برنامج التحول الوطنيّ (٢٠٢٠)". وتهدف جملة آلياته إلى تأهيل الواقعية التعايشية في الممكلة خلال الفترة من عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠) لتصبح بعد ذلك جزءًا أصيلًا من الاتجاه العام التنفيذيّ لرؤية (٢٠٣٠).

تساؤلات الدراسة: تتبلور تساؤلات الدراسة في سؤال واحد رئيس بصيغ مختلفة. فأما السؤال الرئيس فيتمثل فيما يأتي:

- **هل نتاج التراكم الجغرافيّ الناجم عن الخطط الخمسية الوطنيّة التي عايشتها "المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، يمكنه أن يُسهم في تأهيل منطقة "المدينة المنورة" الإدارية بما تشتمل عليه من محافظات، ومراكز، ومدن، وقرى لتصبح جزءًا موائمًا، وداعمًا (أو متعايشًا) لبرامج التحول الوطنيّ التنفيذية خلال الفترة من عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠)؟**

وأما الصيغ المختلفة فمضمونها ما يأتي:

- **هل جغرافيات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تعايشت مع المدخلات التنموية التي شهدتها المملكة بداية من عام (١٩٧٠) حتى نهاية عام (٢٠١٥) بصورة متكافئة؟**
- **هل لمحاولات الأخذ بأسباب التنمية نتائج من التغييرات يمكن رصدها؟**
- **هل الواقعية التعايشية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية بلغت حد التغيير، أم أنها في مرحلة التعديل وفق دوافع خارجية ناجمة عن تعزيز الاتصالات الثقافية؟**
- **هل نتاج عمومية الاستثمارات تتناسب مع الجغرافيات التنموية لمحافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؟**

بتلك الأسئلة، وبجملة من التعايشات اتصفت خصائصها بالتغيير المتسارع، تكوَّن المدخل العام للتفكير في هذه الدراسة التي تبحث في التغيير على مستوى منطقة "المدينة المنورة من خلال (ستة) محاور رئيسة تمثل محاور الدراسة.

المشكلة البحثية: يمكن القول: إن تأثير التغيير أضحى واقعًا مؤثرًا في جغرافيات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وهنا تكمن مشكلة الجغرافيات بصفة عامة، وإشكالية التنمية بصفة خاصَّة؛ وذلك لأنه في حالة تمكن عوائد التغيير من جميع أفراد المجتمع؛ فلا سبيل عن التراجع والأخذ بأسبابه؛ ومن ثم لا سبيل من التصدي لجملة التفاوتات في بنية الجغرافيات على مستوى "المملكة العربية السعودية" التي تأسست بها الدولة ذاتها في عام (١٩٣٢). والحقيقة أنه لا مفاضلة في هذا أو التراجع عن اتخاذ التدابير التي تكفل تنفيذ ذلك، فالتراجع هنا إنما سيعني الاهتراء وفقدان المجتمع لاتجاهه وجودته التعايشية.

الركائز الاصطلاحية للدراسة:

١- شرطية التغيير المجتمعيّ: يُقصد بشرطية التغيير المجتمعيّ؛ السعي نحو إدراك واقعية المجتمع قبل استدعاء مقصد تنمويّ معين أو تحريه دون آخر؛ اعتمادًا على مجموعة من القواعد.

٢- الجغرافيات التفاوضية: "Negotiation Geographies": هي نوع من الجغرافيات التوفيقية بين الحاضر وما يمثله من جغرافيات واقعية من ناحية، وبين المستقبل القريب وما يمثله من جغرافيات مأمولة من ناحية أخرى خلال فترة زمنية

مشروطة. ويُسعى من خلالها إلى إدارة العلاقة بين القدرات المجتمعية، وقدراتها التعايشية؛ لتحقيق غايات محددة (بوصفها مستقبلًا). وبصفة عامة، يمكن القول: إن الجغرافيات التفاوضية هي جملة الجغرافيات المأمولة التي لم تُحسم واقعيتها بعد، أي: أن اتجاهاتها قابلة للتوجيه على ضوء انتفاعية المجتمع.

٣- التنميط التنمويّ: "Developmental Standardsation": يُقصد به فرض نمط التنمية في إمارة "المدينة المنورة" في محافظة "المدينة المنورة" على كل المستويات الإدارية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

٤- الاتجاهات البحثية: يُقصد بها النزعة الوظيفية التي تغلب على محاور الدراسة وعناصرها، سعيًا إلى تحقيق أهداف محددة سلفًا. ومن ثم يعد مفهوم الاتجاهات البحثية نوعًا من الاتساق المنهجيّ الذي يربط بين أهداف الدراسة من ناحية، وإمكانية تحقيقها من خلال محاور الدراسة من ناحية أخرى.

منطقة الدراسة:

يمثل موضوع التغيير في الزمن المعاصر القضية الكلية في "المملكة العربية السعودية"؛ وذلك لأن جوهر التغيير إنما يعني بالتأثير في طبيعة، بنية النظام المجتمعيّ الكلية ومضمونها، وتركيبها (لطيفة طبال، ٢٠١٢: ٤٨)، وواقعيتها التعايشية. وبصدد تحديد الإطار العام لمنطقة الدراسة، فيتمثل في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. ولاعتبارات فقد استُقيت مصادر معرفتها من واقعية تطبيقية؛ حيث إن المعالجة البحثية تنظر إلى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية باعتبارها **القضية الجزئية**

التطبيقية في إطار **القضية الكلية التعايشية** التي تشتملها "المملكة العربية السعودية". أي: أنها معالجة مستطرقة داخل نظام واحد تخلص من خلال واقعيتها الجزئية التطبيقية (حيث منطقة الدراسة)، إلى رؤيتها الكلية التعايشية (حيث "المملكة العربية السعودية"). وبصدد مفردات القضية الجزئية، فإن منطقة "المدينة المنورة" الإدارية كانت تشتمل في عام (٢٠١٥) على محافظة "المدينة المنورة" وإمارتها ، وست محافظات، هي: "ينبع"، و"العلا"، و"المهد"، و"بدر"، و"خيبر"، والحناكية"، وذلك على نحو ما يتضح من الشكلين: (١)، و(٢) ولسببية مردها في المقام الأول رؤية المملكة التنموية (٢٠٣٠)، وما تحمله من مشروعات على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية يتمثل بعضها في مشروع "رؤى إمارة المدينة المنورة"، ومشروع "البحر الأحمر"، ومشروعات "الهيئة الملكية" بمحافظة "العلا"، ومشروعات "الهيئة الملكية" بمحافظة "ينبع"، ومشروع "أرامكو" و"سابك"، ومشروع "مدينة الملك عبد الله الاقتصادية"، ومشروع "المنطقة اللوجستية" (الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة، ٢٠١٨: ٣٢)؛ فإنه من المتوقع أن يزداد عدد محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وذلك بعد تقسيم القائم منها بما يتناسب مع غايات هذه المشروعات. وفي إطار تحديد منطقة الدراسة، فلقد اتُخذ من مركز "الجابرية" الإداريّ في محافظة "ينبع" المجال التطبيقيّ للتعرف إلى نتاج المردود التنمويّ على مستوى أدق مستويات التقسيم الإداريّ في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية وهو القرية[١].

[١] **ولأن التغيير هو الفعل القائم بالتدخل في سبيل تحقيق نتيجة معينة، فإن تقسيم منطقة الدراسة على هذا النحو أضحى ينتمي إلى الجغرافيات التاريخية أكثر من كونه ينتمي إلى الجغرافيات**

شكل رقم (١): المناطق الإدارية على مستوى المملكة العربية السعودية

المعاصرة. وبأكثر دقة (ولا تجاوز تاريخيّ في ذلك)، أضحى ينتمي إلى الجغرافيات التاريخية المعاصرة كونه تغير في عام (٢٠١٧) بوصفه أحد مدخلات برنامج التحول الوطنيّ التنفيذية (٢٠٢٠). ومن ثم أضحت منطقة "المدينة المنورة" الإدارية الآن تشتمل على إمارة "المدينة المنورة" مضافًا إليها (٧) محافظات لا (٦)، وذلك بعد أن قُسمت محافظة "ينبع" إلى محافظتين، هما: محافظة "ينبع"، ومحافظة "العيص".

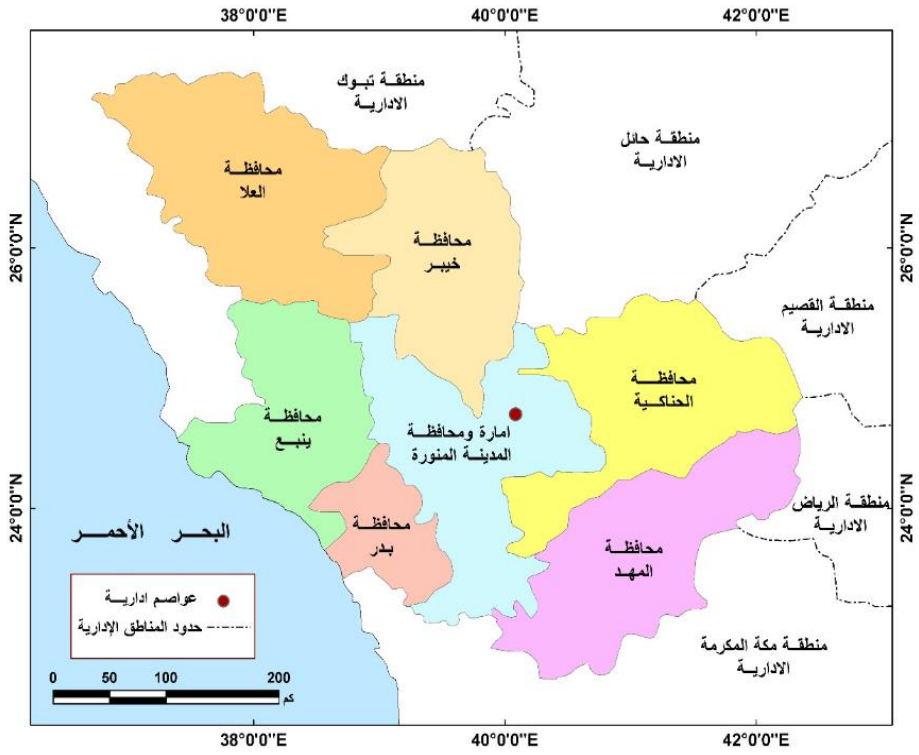

شكل رقم (٢): التقسيم الإداريّ على مستوى منطقة المدينة المنورة

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف إلى مدى أهلِيَّةِ جغرافيات المردود التنمويّ الناجمة عن الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) وذلك بعد أن أضحت جغرافيات تاريخية في ظل الأخذ بأسباب التغيير المصاحب لبرامج التحول الوطنيّ التنفيذية (٢٠٢٠) المؤهلة لرؤية (٢٠٣٠). والحقيقة أن أهمية ذلك أمرٌ مطلوب ويجب السعي إلى إدراكه، فالنظم المجتمعية التي تشهد مدخلات من شأنها أن تؤدي إلى التغيير ولا يتمكن أفرادها من التعايش مع معطياتها؛

فإنها لا تمتلك فرص التطلع من أجل بلوغ غايتها؛ وذلك لأن التغيير عملية مستمرة تتصف باطّراد نتائجها؛ ومن ثم فسيكون أمام أفراد تلك النظم المزيد من نتائج التغيير، وسيكون لزامًا عليهم التعايش معها، ولن يحدث ذلك إلا بالجمع بين قبول ما مضى من نتائج الجغرافيات بفعل التغير التراكميّ من ناحية، وبين قبول ما هو قائم من نتائج الجغرافيات بفعل مقاصد التغيير من ناحية أخرى. وهذا أمرٌ لا يُدرك في الأغلب الأعم؛ ومن ثم فإن مثل هذه النظم ستعاني دائمًا من فجوة زمنية تفتقد فيها التعايش مع كل جديد من الجغرافيات. ولأن هذه النظم أضحت جزءًا من تغيير مطرد، فكان لزامًا عليها أن تكون في عملية تأهيل معرفيّ مستمر يُسعى من خلاله إلى محاولة إدراك واقعية مدخلات التغيير.

وفي إطار ذلك تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- تحري الأبعاد النقدية التي تخللت الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة واتجاهاتها النظرية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) .
- الوقوف على أبعاد المردود التنمويّ وأبعاد علاقاته الارتباطية التأثيرية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية بعد مرورها بجملة الخطط الخمسية التنموية.
- الوقوف على نتاج المردود التنمويّ على مستوى بعض القرى في أحد المراكز الإدارية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.
- محاولة التوفيق بين نتاج الاتجاهات التنموية النظرية خلال الفترة من عام (١٩٧٠)، إلى عام (٢٠١٥)، وما نجم عنها من نتائج تنموية في منطقة

"المدينة المنورة" الإدارية من ناحية، وبين ما ينطوي عليه برنامج التحول الوطنيّ (٢٠٢٠) من واقعية تنفيذية من ناحية أخرى.

زمنية الدراسة:

تبدأ زمنية الدراسة من **(بعد ثابت)** يمثل جملة الجغرافيات التاريخية الناجمة عن الخطط الخمسية الوطنيّة خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) ، هذا من ناحية، وتنتهي بـ **(بعد متحرك)** يمثل في جوهرة مرحلة برنامج التحول الوطنيّ الذي يمتد من عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠). وبناءً على ذلك، فإن فترة الدراسة تبدأ من **(بعد ثابت)** يتمثل في عام (٢٠١٥) بكل ما انتهت إليه تراكمت الجغرافيات التاريخية للخطط الخمسية الوطنيّة خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) هذا من ناحية؛ لتخلص إلى **(بعد متحرك)** يبدأ من عام (٢٠١٦) وينتهي في عام (٢٠٢٠) من ناحية أخرى. وبذلك فإن فترة الدراسة (٥٠) عامًا، تنطوي بداخلها على نتاج مجموعة من الجغرافيات تنسب إلى (٤٥) عامًا متصلة. وفي حقيقة الأمر فقد يُظن أن ثمة حدًا زمنيًا يفصل بين البعدين، وهذا هو الظاهر ولاسيما حينما يتعلق الأمر بالتسلسل الزمنيّ، بيد أن الحد هنا لا يعني الزمن بقدر ما يعني الفعل داخل الزمن. ومن ثم فكل ما يرتبط بما قبل عام (٢٠١٥) ، إنما هو جملة نتائج لأفعال تُنسب لزمنيتها، وبسببية التغير (بوصفه ماضيًا)، غلبت عليها ظلال الجغرافيات التاريخية. أما كل ما يرتبط بما هو بعد عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠) إنما جملة أفعال يُؤمِّل من خلالها الاستعداد لاستدعاء غايات محددة. ولأنها لم تُستدعَ بعد، ولأنها في مرحلة الإعداد، والمواءمة مع الواقع التعايشيّ الحاليّ؛ فإنها تغلب عليها ظلال

الجغرافيات التفاوضية؛ ولأن الجزء الغالب في الدراسة أقرب إلى زمنية البعد الأول حيث ظلال الجغرافيات التاريخية؛ فلقد اتخذت من الجغرافيا التاريخية توصيفها المُعنون. ولأن الجزء الحيويّ في الدراسة أقرب إلى زمنية البعد الثاني حيث الإعداد والتجهيز للغايات المأمولة؛ فلقد اتخذت من دعم القرار التنمويّ توصيفها الذاتيّ، ومن الجغرافيات التفاوضية توصيفها الغرضيّ.

وبصفة عامة يمكن القول: إن جوهر زمنية الدراسة هنا يتمثل في الحاضر التفاوضيّ الذي يتوسط في حد ذاته مرحلتين **الأولى:** هي مرحلة نتاج التغير (الماضي التراكميّ) في "المملكة العربية السعودية" وتبدأ من عام (١٩٧٠) وتنتهي في عام (٢٠١٥) ، أما المرحلة **الثانية:** فهي مرحلة تنفيذ الرؤية التنموية (المستقبل الافتراضيّ الذي سيبدأ من عام (٢٠٢٠) ،وتنتهي تلك المرحلة مشروعاتها في عام (٢٠٣٠) وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٣). ومن ثم فإن الفترة التي تمتد من عام (٢٠١٦)، إلى (٢٠٢٠)، هي فترة الإعداد لتنفيذ مقاصد الرؤية التنموية، والتي يمكن أن نطلق عليها فترة "الحاضر التفاوضيّ" في ظل زمنية الحركة بين عمليتي التغير والتغيير، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٤).

فرضيات الدراسة وسيناريوهاتها:

وطالما تعلق الأمر بالمستقبل وما يُفترض أن يكون عليه من جغرافيات، فالأهمية لا تستدعي صياغة الفرضيات بقدر ما تستدعي بناء السيناريوهات. بيد أن الأمر ليس كذلك. فإذا كان المستقبل وما سينطوي عليه من جغرافيات تفاوضية سيستند في مجمله إلى وجود مجموعة من السيناريوهات؛ إلا أن مدخلات هذه السيناريوهات

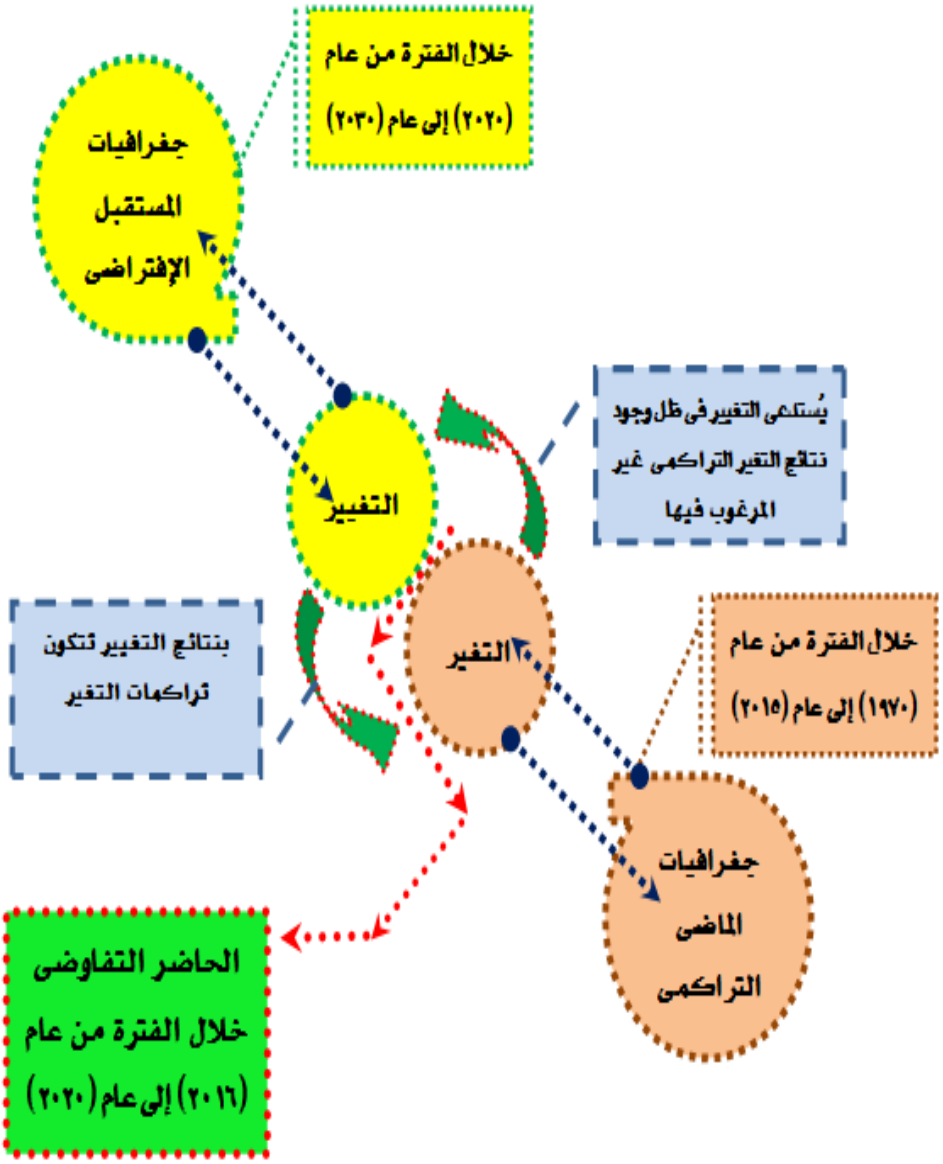

شكل رقم (٣): الحاضر التفاوضيّ في ظل زمنية الحركة في عمليتي التغير والتغيير

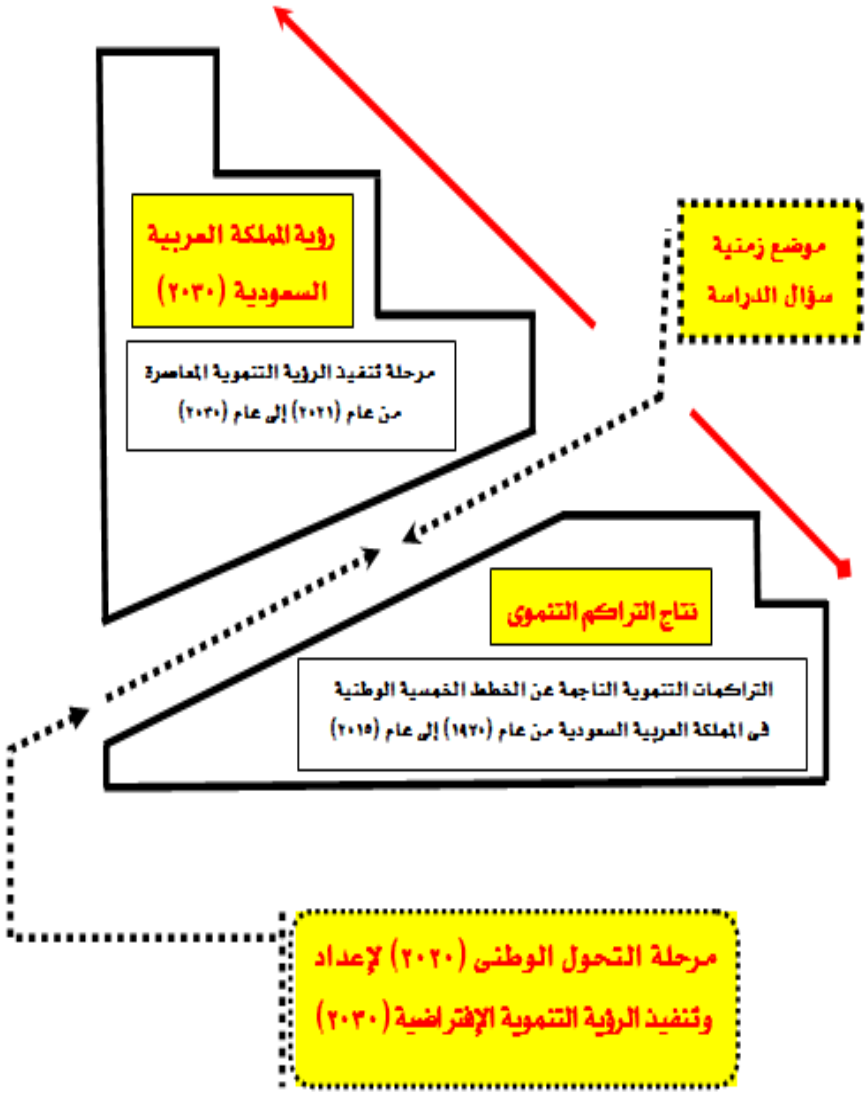

شكل رقم (٤): موضع زمنية الدراسة

تعد جزءًا أصيلًا معلومًا في تعايشات جغرافيات الحاضر ونتائجها. وعلى ضوء ذلك تتمثل فرضيات الدراسة فيما يأتي:

فرضيات نتاج الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة.

تختص هذه الفرضيات على ما يجب أن ينطوي عليه نتاج الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة من جغرافيات باعتبارها إطار الفكر التنمويّ التطبيقيّ لكل المناطق الإدارية في "المملكة العربية السعودية" خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥). وبناءً على ذلك فإن هذه الفرضيات تمثل في جوهرها نتاجًا تاريخيًا في إطار بناء تحصيليّ، ولولا انتهاء العمل بفكر الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة على ضوء الأخذ بفكر الرؤية التنموية (٢٠٣٠)؛ لكان هذا البناء التحصيليّ هو ذاته المدخل التنمويّ للفترة المعاصرة. وهنا تكمن قيمة فرضيات الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة الذي يتمثل بعضها فيما يأتي:

- أدى البناء التحصيليّ لفكر الخطط الخمسية الوطنيّة إلى "**التنمط التنمويّ**" **"Developmental Standardsatin"** على كل المستويات الإدراية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.
- أسهم البناء التحصيليّ لفكر الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة في تعزيز البنى التنموية على مستوى قرى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، ومراكزها، ومدنها، ومحافظاتها.
- يتوافق البناء التحصيليّ لفكر الخطط الخمسية الوطنيّة مع الإطار الفكريّ الذي تنطوي عليه رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).

فرضيات الواقعية التعايشة.

ترتبط هذه الفرضيات تحديدًا بمنطقة "المدينة المنورة" الإدارية ليس باعتبارها بمعزل عن المناطق الإدارية الأخرى على مستوى "المملكة العربية السعودية"؛ بل باعتبارها إحدى المناطق التي عُهِدَ إليها بتنفيذ العديد من المشروعات في إطار رؤية المملكة التنموية (٢٠٣٠). وفي إطار ذلك تتمثل الفرضيات في النحو الآتي:

- يغلب على كفاءة جغرافيات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية" وفق قدراتها التعايشية الوظيفية؛ والتباين والتفاوت.
- لا تتصف واقعية محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية "بقدرتها على قبول التغيير المصاحب لفترة "برنامج التحول الوطنيّ" (من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠)، المؤهلة لتنفيذ الرؤية التنموية (٢٠٣٠)، ومن ثم فالظن أن العديد من الأحيزة الجغرافية لن تتمكن من الولوج إلى مرحلة تنفيذ الرؤية التنموية.
- الظن بأن التغيير التنمويّ في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية يمر الآن (خلال الفترة الزمنية للدراسة) بخصائص مرحلة التوافق والمواءمة مع "برنامج التحول الوطنيّ" المؤهلة لتنفيذ الرؤية التنموية (٢٠٣٠)، هو ظَنّ غير صحيح، بل إنه لا يزال يعيش في مرحلة نتائج الطفرة التي أضحت واقعًا تاريخيًا بين بداية معلومة ونهاية من المفترض أنها معلومة أيضًا[١]

[١] وهنا تكمن إحدى المشكلات الرئيسة سواء أفي مرحلة "برامج التحول الوطنيّ"،أم في غيرها، فجملة الأحيزة الجغرافية على مستوى المنطقة لا تزال تتعايش وفق نتائج مرحلة "الطفرة" (وهي المرحلة الثانية من مراحل التخطيط على مستوى المملكة، وتُعرف –أيضًا– بمرحلة النفط، وتمتد

فرضيات الجغرافيات التفاوضية.

يمكن القول: إن كثيرًا من المجتمعات التي تظن أنها تُعايش التغيير؛ لم يحدث لها ذلك، بل هي مجتمعات فقدت اتجاهها الوجوديّ خلال المرحلة الممهدة أو المهيئة للتغيير. وبناءً على ذلك فإن فرضيات الجغرافيات التفاوضية تكمن في فرضية رئيسة مضمونها: تندرج جملة الجغرافيات الناجمة عن الخطط الخمسية التنموية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) إلى المرحلة الممهدة للتغيير وليس مرحلة التغيير ذاتها؛ ومن ثم تحتاج إلى التأهيل.

الدراسات السابقة:

تعد دراسة التغيير التنمويّ من حيث السببية أمرًا مهمًا بيد أن الأهم هو دراسته من حيث النتيجة. وبناءً على ذلك، تتعدد الدراسات إلا أن جميعها حاولت إدراك ما يعنيه التغيير. وبصدد الدراسات السابقة فيمكن تصنيفها إلى نوعين: الأول يتعلق بالدراسات المباشرة التي ارتبطت معالجتها بـ "المملكة العربية السعودية"، أما النوع الثاني فيرتبط بالدراسات غير المباشرة وهي تلك التي عالجت التغيير في إطار العموم، وفيما يأتي إيضاح ذلك.

من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٥)، بكل ما تنطوي عليه من نجاحات وإيجابيات، وما تنطوي عليه من إخفاقات وسلبيات، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٥). ومن ثم فالضرورة تقتضي قبل الولوج إلى تنفيذ مشروعات الرؤية التنموية (٢٠٣٠)؛ التخلص أولًا مما قد يعرقل الأخذ بمدخلاتها.

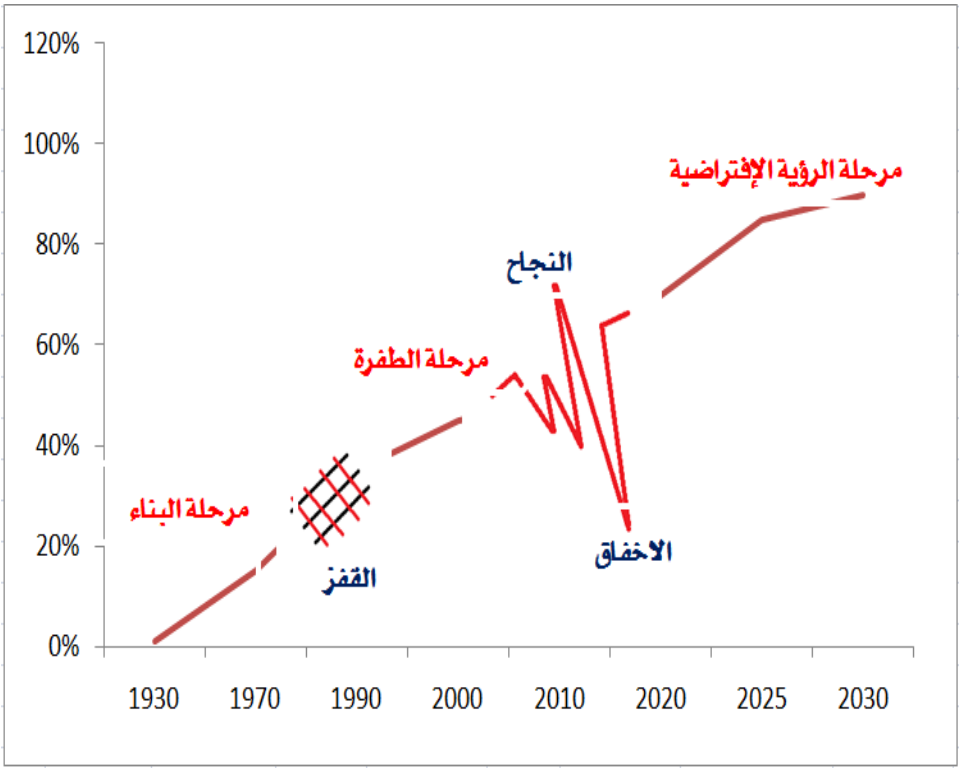

شكل رقم (٥): نتائج مرحلة الطفرة

الدراسات المباشرة.

١- **دراسة "عمر الفاروق سيد رجب"(بدون تاريخ):** بعنوان "اتجاهات التنمية الاقتصادية في المنطقة الغربية السعودية" وتكمن قيمة هذه الدراسة في إبراز أهم المشكلات التي تواجه برامج التنمية الزراعية في المنطقة الغربية بصفة عامة ومنطقة المدينة المنورة بصفة خاصة. ومن أهم ما أوضحته الدراسة أنه ليس من المتوقع أن يستوعب هذا الريف أي زيادة أخرى محدودة في سكانه وقراه بل إن مؤشرات الطلب الحالية علي

الأيدي العاملة فيه تشير إلى احتمالات خروج تيارات نزوح سكانية متتالية من هذا الريف إلى المراكز الحضرية القديمة في المنطقة الإدارية.

٢- **دراسة "عطية بن رويبح فلاح السلميّ" (من دون تاريخ):** بعنوان "التغيرات الاجتماعيّة والاقتصادية المصاحبة لبرامج التنمية الريفية بالمجتمع العربيّ السعوديّ"، وتكمن قيمة هذه الدراسة في أنها تعد مجالًا تطبيقيًا اتضح من خلالها أن الأمكنة تستجيب للتغيير، وفق قدرة المجتمع على تقبل ذلك التغيير.

٣- **دراسة "هويدا محمد حسين العطاس" في عام (٢٠٠٨):** جاءت تحت عنوان "أهمية التوسع في إستراتيجية مراكز النمو ودورها في البعد المكانيّ للتخطيط والتنمية الإقليمية". وتكمن قيمة الدراسة في إبرازها لمشكلات التنمية من خلال واقع تطبيقيّ كان نتاجه ضعف الاقتصاد القائم على النشاط الزراعيّ، ونقص الخدمات والمرافق، وكذلك الخدمات الاجتماعيّة. ولعل ما يجب الإشارة إليه بصدد هذه الدراسة محاولاتها لصياغة بعض الحلول التي يمكن من خلالها التصدي لمشكلات مجتمعية عديدة؛ ولاسيما تلك التي ترتبط بالريف الذي يعد مركز "الجابرية" جزءًا من بنيته العمرانية بصفة عامة.

٤- **دراسة "أحمد جار الله الجار الله" و"بندر بن عبد الرحمن نعيم" في عام (٢٠١٣):** بعنوان "تحليل وتنميط لإمكانات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية" وتكمن قيمة الدراسة في محاولة الباحثين توضيح توزيع الإمكانات التنموية في "الحيز الجغرافيّ" للمنطقة الشرقية بما تشتمل عليه من محافظات؛ اعتمادًا على توظيف أسلوب التحليل العامليّ.

وإلى جانب جملة ما سبق؛ اعتمدت الدراسة على العديد من الدراسات منها "موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها" في عام (٢٠١٥)، وكذلك اعتمدت الدراسة – أيضًا– على محاور رؤية المملكة التنموية (٢٠٣٠) الافتراضية.

الدراسات غير المباشرة.

وترتبط بمفهوم التغيير بوجه عام، ويتمثل بعضها في النحو الآتي:

١– **دراسة "سيف الإسلام عليّ مطر" في عام (١٩٨٨):** بعنوان "التغير الاجتماعيّ". وتكمن قيمتها في إيضاح أن هناك اتفاقًا بين الباحثين على وجود التغير المجتمعيّ، وسببيته، أو حتى العوامل التي تؤثر فيه، أو تؤثر في صياغته، لكن ليس هناك أي اتفاق حول الكيفية التي يحدث بها. ولعل من أبرز ما جاء بالدراسة أن فكرة الفرق بين المجتمعات المتقدمة، والنامية، والمتخلفة هو فرق يُعزى إلى التغيير المجتمعيّ، إلى جانب أن الفرق بين المجتمعات بوجه عام خاصة في الزمن المعاصر هو فرق في سرعة التغيير المجتمعيّ (سيف الإسلام عليّ مطر، ١٩٨٨: ٩).

٢–**دراسة "رحالى حجيله" في عام (٢٠١٠):** بعنوان "التغيير الاجتماعيّ في المجتمع الجزائريّ ، المفهوم والنموذج"، ويمكن القول: إن هذه الدراسة تكتسب قيمتها من خلال نقطتين محددتين الأولى: ترتبط بجملة من التساؤلات التي يجب الإجابة عنها عند دراسة التغيير المجتمعيّ وهي: ما الذي يتغير؟، ما اتجاه التغيير ؟، ما معدل التغيير ؟، لماذا حدث التغيير ولماذا تم بهذا الشكل ؟، وما العوامل الرئيسة المسببة لحدوث التغيير؟ (رحالى حجيلة، ٢٠١٠ : ١٨). أما النقطة الثانية: فترتبط بالعولمة، حيث

يظن "رحالى" في دراسته أن آثارها تعد أحد الأسباب الرئيسة التي تؤثر في بنية التغييرات الاجتماعيّة على مستوى البلدان.

٣- دراسة "محمد عزيز أحمدي" في سنة (٢٠١٣): بعنوان "نظرة جديدة إلى فكر التغيير الاجتماعيّ لدى ابن خلدون"، وتكمن قيمة هذه الدراسة في أن صاحبها حاول استدعاء وجهة نظر "ابن خلدون" بشأن نمو الأمم وأفولهم، وانحطاطهم ، وربط ذلك بالتغيير المجتمعيّ. ولعل من أبرز ما جاء في هذه الدراسة إيضاح أن فهم التغيير المجتمعيّ عند "ابن خلدون" يتطلب فهم العلاقة بين نتائج تغيرات الدولة (اتجاهاتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعيّة) من ناحية، والتطورات المدنية (التعليم، والزواج، والنمو، والإعالة، إلى غير ذلك) من ناحية أخرى (محمد عزيز الأحمدي، ٢٠١٣ :٧).

تلك كانت مجموعة من الدراسات العربية التي اختصت –في مجملها– بدراسة التغيير، وسواء ارتبطت معالجتها بـ "المملكة العربية السعودية" بطريقة مباشرة أم لم ترتبط؛ فهي –في مجملها– إحدى الركائز الفكرية في هذه الدراسة. وفي حقيقة الأمر فثمة ملاحظة تتعلق بهذه الدراسات، مضمونها: أن بعضها تحدث عن مفهوم التغيير باعتباره مرادفًا لمفهوم التغير على الرغم من كونهما مفهومين مختلفين تمامًا، بل لا رباط بينهما سوى الاشتقاق اللغويّ.

وبصدد الخطط الخمسية التنموية تم الاطلاع والاستناد إلى الدراسات الآتية:

- دراسة "دونجهوا تشين" **"Donghue Chen"** و "اوليفر زهين" **"Oliver Zhen" في** عام (٢٠١٧)، بعنوان: **Five-year plans,China**

finance and their consequences" وتكمن أهميتها في إيضاح ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين مشروعات القطاع الخاص من ناحية وبين مشروعات القطاع الحكوميّ من ناحية أخرى. ولقد كان لهذه الدراسة دور في إيضاح ما يجب أن تكون عليه المستويات التنفيذية في عملية التنمية؛ ولاسيما فيما يتعلق بالتنمية اللامركزية المنتقاة؛ وذلك على نحو ما سيتضح من خلال توصيات الدراسة.

- دراسة وزراة الاقتصاد في جمهورية "فيجي" في عام (٢٠١٧) وجاءت تحت عنوان:**"5-Year and 20 Year National Development plan"** وتكمن أهميتها إيضاح ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين الخطط الخمسية التنموية من ناحية وبين الخصائص الاجتماعيّة على مستوى الدولة من ناحية أخرى في أحد البلدان التي تنتمي للاقتصاديات التي تسعى إلى النمو من خلال محاولات استنهاض تتصف بالمحدودية.
- دراسة وزارة المالية والتخطيط في جمهورية تنزانيا المتحدة في عام (٢٠١٦) بعنوان: **"National Five Year Development Plan 2016/17 2020/21"** وتكمن أهميتها في إيضاح القواعد التي يجب أن ترتكز عليها الخطة الخمسية التنموية في بلوغ التغيير؛ اعتمادًا على أحد الأنشطة الاقتصادية المحددة. ولقد كان لهذه الدراسة دور في إيضاح ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين المشروعات الاستثمارية وذلك على نحو ما سيتضح من خلال المحور (الخامس) في الدراسة.

- دراسة وزارة الاقتصاد في جمهورية الصين الشعبية في عام (٢٠١٥) بعنوان: **"The 13 TH Five –Year Plan for Economic and Social Development of Pe0ples,s Republic of China"** والحقيقة أن قيمة هذه الدراسة تختلف –تمامًا– عن قيمة الدراسات السابقة؛ كونها تجسد الامتداد الزمنيّ لجملة من الخطط الخمسية التنموية بدأت منذ عام (١٩٥٥) وما زالت قائمة. ولقد كان لهذه الدراسة دور في إيضاح ما يعنيه التوقف عن الأخذ بفكر الخطط الخمسية التنموية والاستعاضة عنه بأفكار أخرى، وذلك على نحو ما سيتضح من خلال المحور الأول في الدراسة.

وبصدد مدخلات الجغرافيات التفاوضية تحديدًا تم <u>الاطلاع والاستناد</u> إلى الدراسات الآتية:

- دراسة "صوفي أولدفيلد" **"Sophie Oldfild"** و "زارينا بتل" **"Zarina Patel" في** عام (٢٠١٦) بعنوان: **"Engaging Geography : Negotiating Positionality and building relevance"** وتكمن أهميتها في إيضاح القواعد التفاوضية التي يجب الاستناد إليها حينما يتعلق الأمر بالتغيير لتحقيق التنمية، وذلك على ضوء ما جاء بالدراسة التي اتخذت من جغرافيات جنوبي إفريقيا مجالها التطبيقيّ. ولقد كان لهذه الدراسة دور في توضيح اتجاهات التفاوض التنمويّ في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية وذلك على نحو ما سيتضح من خلال المحور (الثاني) في الدراسة.

- دراسة "الكسندرا شول" **"Alexandra Schwell"** في عام (٢٠١٥) بعنوان: **"Negotiating The Imagined Geography of Europanness in Pplish State Bureaucracies"** وتكمن أهميتها في تعزيز بناء الجغرافيات التفاوضية التي تسهم في وحدة التكامل الأوروبيّ. ولقد كان لهذه الدراسة دور في بناء السيناريوهات التي توضح ما يجب أن تكون عليه التدفقات التنموية بين كل المستويات الإدارية على مستوى منطقة المدينة المنورة" الإدارية وذلك على نحو ما سيتضح من خلال توصيات الدراسة.
- دراسة "ستيفن طيفتس" **"Steven Tufts"** و"ليديا سفاج" **"Lydia Savage"** في عام (٢٠٠٩) بعنوان: **"Labouring Geography: Negotiating Scales, Strategies and future direction"** وتكمن أهميتها في إيضاح العلاقة بين واقعية الأنشطة الاقتصادية للقوى العاملة من ناحية وبين ما يجب أن تكون عليه الجغرافيات المتعايش بها من ناحية أخرى. ولقد كان لهذه الدراسة دور في تقييم العلاقة بين المردود التنمويّ للخطط الخمسية وبين الواقع المتعايش به في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وذلك على نحو ما سيتضح من خلال المحور (الخامس) في الدراسة.
- دراسة "ميليسا بيرميزل" **"Melissa Permezel"** و"مشيلي ديوفي" **"Michelle Duffy"** في عام (٢٠٠٧) بعنوان: **"Negotiating the Geographies of Cultural Difference in local Communities: Two Examples from Suburban**

"Melbourne وتكتسب أهميتها من استنادها إلى أمثلة تطبيقية توضح الطرق التي يمكن من خلالها بناء الجغرافيات التفاوضية في ظل اختلاف المستويات الثقافية. ولقد كان لهذه الدراسة دور في معالجة الجزء التطبيقيّ وذلك على نحو ما سيتضح من خلال المحور (السادس).

مصادر الدراسة وخطواتها:

تمثلت خطوات الحصول على مصادر الدراسة في النحو الآتي:

الخطوة الأولى: جمع البيانات من مصادرها غير المباشرة.

ومن خلال تلك الخطوة أمكن الحصول والاستناد إلى مجموعة من البيانات، تمثلت مصادرها على النحو الآتي:

- تقرير المزايا النسبية لمنطقة المدينة المنورة (الجزء الأول) والصادر عن الغرفة التجارية بالمدينة المنورة في عام (٢٠١٥). ولقد أوضح التقرير بعض المزايا النسبية على مستوى القطاعات الاقتصادية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.
- تقرير المزايا النسبية لمنطقة المدينة المنورة (الجزء الثاني) والصادر عن الغرفة التجارية بالمدينة المنورة في عام (٢٠١٥). ولقد أوضح التقرير المخطط العام على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

- تقرير المزايا النسبية لمنطقة المدينة المنورة (الجزء الثالث) والصادر عن الغرفة التجارية بالمدينة المنورة في عام (٢٠١٥). ولقد أوضح التقرير العديد من الفرص الاستثمارية على مستوى إمارة "المدينة المنورة".
- تقرير المزايا النسبية لمنطقة المدينة المنورة (الجزء الرابع) والصادر عن الغرفة التجارية بالمدينة المنورة في عام (٢٠١٥). ولقد أوضح التقرير العديد من الفرص الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.
- اللائحة التنفيذية المحدثة لقواعد النطاق العمرانيّ حتى عام (١٤٥٠هـ)/(٢٠٣٠م) الصادرة بموجب القرار الوزاريّ رقم (٦٦٠٠٠)، والصادرة عن وزارة الشؤون البلدية والقروية في "المملكة العربية السعودية".
- البيانات الإحصائية للخدمات على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" ومراكزاها الإدارية التي نُشرت في إطار دليل الخدمات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية والصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية في عامي (٢٠١٢)، و(٢٠١٥).
- التقرير العام للملكة العربية السعودية بعنوان "المملكة العربية السعودية" حقائق وأرقام والصادر بمعرفة هيئة المساحة الجيولوجية في عام (٢٠١٥).
- الإطار العام لقواعد برنامج "التحول الوطنيّ" (٢٠٢٠) باعتباره أحد البرامج التنفيذية لتحقيق رؤية "المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).

- تقديرات السكان في منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات خلال الفترة من عام (٢٠١٠) إلى عام (٢٠٢٥) الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط في "المملكة العربية السعودية".

الخطوة الثانية: جمع البيانات من مصادرها المباشرة.

تمثل هذه الخطوة الشق الحيويّ في الدراسة؛ كونها استقت بنيتها المعرفية من خلال واقع تطبيقيّ جمع بين القيام بمجموعة من الزيارات الميدانية، والمقابلات الشخصية، وتدوين الملاحظات المرئية والاستبانات التطبيقية. وسواء أكان هذا القيام على مستوى أماكن معينة أم في أماكن محددة؛ فإن محصلة نتاج هذه الخطوة تُمثل ركيزة الدراسة المعرفية التطبيقية. ولقد مرت هذه الواقعية بمجموعة من المراحل، هي على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: الفترة من شهر سبتمبر من عام (٢٠١٧) إلى شهر فبراير من عام (٢٠١٨).
وخلال تلك المرحلة أمكن زيارة بعض محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وتحديدًا إمارة "المدينة المنورة" التي تنبض بمقاصد التغيير، ومحافظة "بدر" بكل ما تنطوي عليه من أحيزة جغرافية خاملة بالسكون وأخرى انتفضت بمدخلات التغيير المقصود، ومحافظة "الحناكية" التي أثرت في مدى استيعاب الباحث لمفهوم التغيير، ومحافظة "العلا" التي يُنظر إليها باعتبارها المقصد الترفيهيّ الأبرز للولوج إلى التغيير، وفيما يتعلق بمحافظة "ينبع" فكانت المحطة الرئيسة، ولقد بلغ عدد الزيارات نحو (١٦) زيارة، تفاوتت الفترة الزمنية للزيارة الواحدة بين بضع ساعات إلى ثلاثة أيام.

المرحلة الثانية: الفترة من شهر مارس من عام (٢٠١٨) إلى شهر مايو من عام (٢٠١٨).

وخلال تلك المرحلة أمكن القيام بالعديد من المقابلات الشخصية مع سكان قرى مركز "الجابرية" في محافظة "ينبع". ولقد كانت لتلك المقابلات أبلغ الأثر في الوقوف على ما يعنيه التعايش في ظل التغيير المرتقب، وكذلك ما يعنيه الرفض من ناحية والقبول من ناحية أخرى للنتائج المتوقعة في إطار هذا التغيير. ولعل هذا يتضح من خلال الحديث الآتي:

"معلوم يا أبو راشد ... المعايش[١] في "ينبع النخل"[٢] كانت بسيطة، وأعداد الخلق كانت قليلة، والكل كان مستأنس[٣]. ولما الخلق كترت واید (بمعنى المزيد) والمعايش قلت، خرج الخلق[٤] لـ "ينبع البحر"، و"الإمارة"[٥]، لحين وصلوا "الشرقية"[٦].

---

[١] يُقصد بالمعايش هنا الوظائف، والاحتياجات، والخدمات.

[٢] "ينبع النخل" كانت تضم ما يُعرف الآن بمركز "ينبع النخل"، ومركز "الجابرية"، والمقصود بـ "ينبع النخل" هنا مركز "الجابرية" حاليًا (الذي يُعد الإطار التطبيقيّ في الدراسة)، والذي لم يتخلص بعد من تاريخية "ينبع النخل". وعامة استمرت الوظيفية الزراعية هي الغالبة في المركز حتى الآن.

[٣] قد يحمل تكرار الجملة نوعًا من الرضا التعايشيّ آنذاك، وقد يحمل بين طياته نوعًا من المقارنه بين ما كان عليه الماضي وما انتهى إليه الحاضر.

[٤] المقصود بالخروج هنا، البحث عن العمل خارج إطار مركز "الجابرية" الإداريّ.

[٥] المقصود بـ "الإمارة" هنا، إمارة "المدينة المنورة"، التي تعد باعثة التنمية وقطب التغيير في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

[٦] المقصود بـ "الشرقية" هنا، المنطقة الشرقية، إحدى المناطق الإدارية في شرقي المملكة، والتي شهدت طفرة تنموية مُلاحظة خلال العقود الثلاثة الماضية.

ولحين "ناصر"[١] ينتهي من الكلية هيخرج لحاله يشوف مصالحه ومعايشه. والحمد لله ديرته" [٢] موجودة وأهله فيها، ولحين يستقر، بمقدوره يجى يوانسهم طال عمرك. وما عليك زود (أى أنت الأحسن) المعايش لازم تبحث عنها لحين ما تجدها".

وبتلك العبارة ختم الشيخ "نواف الجهنيّ" أحد مشايخ قبيلة "جهينة" التي تتركز بطونها في غربيّ "المملكة العربية السعودية"[٣] حديثه عن رؤيته الذاتية لنتاج التغير خلال فترة زمنية تجاوزت أربعة عقود تعايشهم في "ينبع النخل" من ناحية، ومقاصد التغيير في الوقت الحاضر من ناحية أخرى. وفي إطار السعي، حاول الباحث خلال تلك المرحلة القيام بتوزيع استبانة سعيًا إلى الوقوف على خصائص تلك القرى، غير أن الأمر كان يتطلب القيام بالعديد من الإجراءات التي لم تكن تتوافر لدى الباحث، وذلك على نحو ما سيتضح عند مناقشة المحور (السادس) في الدراسة الذي جاء تحت عنوان "المخرجات التنموية والواقعية التعايشية مركز "الجابرية" دراسة تطبيقية". وفي حقيقة الأمر، فإن تلك الخطوة بمرحلتيها تعد جوهر البنية المعرفية (بيانات ومعلومات)، في هذه الدراسة؛ كون نتاجها لم يكن قط يسهُل الحصول عليه من خلال المصادر غير المباشرة.

---

[١] "ناصر" أحد أبناء مشايخ قبيلة "الجهني" في قرية "الريان" بمركز "الجابرية".

[٢] المقصود بـ"ديرته" هنا مكان نشأته، ومنازل قبيلته، وإلى الآن تعد "الديرة" جزءًا لا يتجزأ من موروث أي مواطن في "المملكة العربية السعودية".

[٣] الشيخ "نواف الجهني"، أحد رجالات قبيلة "جهينة" في قرية "الريان" بمركز "الجابرية". ولقد تم هذا الحديث في أثناء أحد اللقاءات مع أهالي قرى عينة الدراسة، وذلك بعد إصرار الشيخ على استضافة بعض من أفراد الفريق البحثيّ وذلك على نحو ما يتضح من خلال اللوحة رقم (١) (التي تضم الشيخ نواف وبعض الأفراد من أقاربه في قرية "الريان")، واللوحة رقم (٢) (وفيها يتوسط الباحث الشيخ "نواف وأحد أفراد عمومته من ناحية اليسار، وعضوين من أعضاء الفريق البحثيّ من ناحية اليمين).

الوحة رقم (١): بعض الأهالي من قرى عينة الدراسة في أثناء إحدى الزيارات

اللوحة رقم (٢): الشيخ نواف وأحد أفراد عمومته وعضوين من الفريق البحثيّ

منهجية الدراسة وأساليبها:

اعتمدت الدراسة في مجملها على ثلاثة مناهج رئيسة، وكذلك على أسلوبين تحليليين، على نحو ما يتضح فيما يأتي:

المنهج التاريخيّ: كان للطموح البشريّ وبواعثه التنموية دور في اعتماد الدراسة على المنهج التاريخيّ. وقد يُظن أن هذه العبارة غير صحيحة، فكيف للدراسة أن تعتمد على هذا المنهج في ظل فترتها الزمنية التي لا تتجاوز (٥٠) عامًا؟ بل كيف للدراسة أن تعتمد على هذا المنهج ولم تنتهِ الفترة الزمنية للدراسة بعد؟ والحقيقة أن طموحات التنمية ومدخلاتها أكسبت الجزء الأكبر في جغرافيات المملكة بصفة عامة ومنطقة "المدينة المنورة" بصفة خاصة خلال تلك الفترة، نوعًا من الحيوية فأضحت واقعًا يختلف في مظاهره عامًا بعد عام. ليس هذا وحسب، بل أضحت جملة تلك الجغرافيات تعيش بأزمنة مختلفة داخل الزمن الواحد. وعلى ضوء ذلك اقتضت الضرورة الاعتماد على المنهج التاريخيّ بما ينطوي عليه من قيمة بنائية تسمح بتتبع خصائص الجغرافيات خلال فترة زمنية وإن اتسمت بالمحدودية؛ ومن ثم لم تعد الفترة الزمنية هي المحدد الرئيس في مدى إمكانية الاعتماد على المنهج التاريخيّ بقدر ما أضحى نتاج الفعل المجتمعيّ داخل هذه الفترة هو المحدد في إمكانية الاعتماد.

المنهج الاستقرائيّ: ولأن أهداف الدراسة تختص بالجزء التطبيقيّ الذي يُسعى من خلاله إلى إدراك الواقعية التعايشية في إطارها الكليّ على مستوى منطقة "المدينة

المنورة" الإدارية؛ فإن الدراسة اعتمدت –أيضًا– على المنهج الاستقرائيّ الذي أتاح إمكانية الانتقال من الجزء إلى الكل، أي: من المعرفة الجزئية إلى المعرفة الكلية.

المنهج الاستدلاليّ: وفي إطار تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد –كذلك– على المنهج الاستدلاليّ الذي أتاح إمكانية الانتقال من مبادئ أو قضايا ثابتة معروفة إلى النتائج التي تضمنها؛ اعتمادًا على السير من مبادئ (قضايا) ثابتة معروفة، إلى النتائج التي تتضمنها (عبد الرحمن بدوي،١٩٧٧ :١٣).

وفي إطار المنهجين سالفي الذكر اعتمدت الدراسة على الأساليب التحليلية الآتية:

أسلوب التحليل الوصفيّ (التشاركيّ): تكمن قيمة هذا الأسلوب في أنه نتاج محصلات المعاينات التي تمت على مستوى عينة من قرى مركز "الجابرية" تحديدًا، كما أنه يعد نتاج العديد من المناقشات التي حددت الكيفية التي يمكن من خلالها إدراك ذاتية الواقع على مستوى قرى المركز بصفة عامة. وتتزايد أهمية هذا النوع من التحليل في ظل ما تشهده المجتمعات من تغيرات متسارعة حتى أضحى رصد جغرافياتها والوقوف على خصائصها من الصعوبة اختزالها واختصار تتبعها على الأساليب الإحصائية.

أسلوب التحليل الوصفيّ (الإحصائي): ومن خلاله تم تطبيق المصفوفة الارتباطية "**Correlation Matrix**"، وبأكثر دقة، المصفوفة التأثيرية، التي تعد أحد الأساليب التي تندرج تحت زمرة التحليل العامليّ. وتهدف إلى الكشف عن القيم التأثيرية بين

المتغيرات وبعضها بعضًا، وذلك من خلال إيجاد العلاقات التأثيرية بينها، وحصرها في قيم محدودة. ويمكن القول: إن هذا الأسلوب يندرج تحت إطار المنهج الاستدلاليّ.

معالجة الدراسة واتجاهاتها البحثية:

معالجة الدراسة: تأتي الدراسة في إطار معالجتين: **الأولى** إقليمية وتختص بجملة محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، **والثانية** تطبيقية وتختص بدراسة مركز "الجابرية"، الذي يعد أحد المراكز الإدارية في محافظة "ينبع"، وذلك على نحو ما يتضح فيما يأتي:

المعالجة الإقليمية. نهجت الدراسة المعالجة الإقليمية باتخاذها منطقة "المدينة المنورة" الإدارية إقليميًا لها. وفي إطار ذلك اعتمدت المعالجة في إدراك قواعد مفهوم التغيير على رؤية "ابن خلدون" الشرطية. حيث يرى أنه نوع من التلاقي بين اتجاهات الدولة السياسية، والاقتصادية وبين إمكاناتها المجتمعية (ابن خلدون، من دون تاريخ: ٣٢٣). ويتبلور مقصد المعالجة الإقليمية في النظر إلى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية باعتبارها وحدة من المكونات الإدارية تتباين بداخلها مدخلاتها التعايشية وكذلك اتجاهاتها التنموية. ويمكن القول: إن تلك المعالجة تنتمي في مجملها إلى المنهج الاستدلاليّ.

المعالجة التطبيقية: وكمحاولة إدراك واقعية الجزء المحلية في إطار ما عليه واقعية الكل الإقليمية"؛ فإن الدراسة اتخذت من مركز "الجابرية" الذي يعد أحد المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" مجالًا تطبيقيًا للواقعية التعايشية الجزئية في إطار منطقة المدينة

المنورة" الكلية. ويمكن القول: إن تلك المعالجة تنتمي في مجملها إلى المنهج الاستقرائيّ.

الاتجاهات البحثية: اعتمدت الدراسة على جملة الاتجاهات البحثية الثلاثة، وتتمثل فيما يأتي:

اتجاه البحث الأصوليّ: وهو المنوط بالتعليل، وإدراك العلاقات بين الظاهرات وبعضها بعضًا. ولقد اختص هذا الاتجاه بدراسة المحورين الآتيين:

المحور الأول: فكر الخطط الخمسية التنموية بين الأبعاد النقدية التراكمية ودعم القرارات البنائية.

المحور الثاني: الخطط الخمسية التنموية واتجاهاتها التنفيذية.

اتجاه البحث التحليليّ: وهو المنوط بالتحليل؛ اعتمادًا على مجموعة من الأساليب والأدوات، وفيه يتم الانتقال من مستوى الملاحظات والتعليل، إلى مستوى المعرفة والتفسير. ولقد اختص هذا الاتجاه بدراسة المحاور الآتية:

المحور الثالث: المردود التنمويّ ونتاج الواقع التعايشيّ في منطقة المدينة المنورة الإدارية

المحور الرابع: المردود التنمويّ وعلاقات الارتباط التأثيرية للمشروعات الاستثمارية في منطقة المدينة المنورة الإدارية.

المحور الخامس: المخرجات التنموية والواقعية التعايشية مركز الجابرية دراسة تطبيقية.

اتجاه البحث الانتفاعيّ: وهو المنوط بتقديم رؤى من شأنها أن تسهم في تحقيق غايات محددة، ويمكن القول: إن هذا الاتجاه يعتمد –في المقام الأول– على محصلات كل من الاتجاهين الأصوليّ والتحليليّ. وبناءً على ذلك، فإن هذا الاتجاه هو البعد الغالب على توصيات الدراسة[١].

[١] تم الانتهاء من هذه الدراسة في شهر أكتوبر من عام (٢٠١٩).

المحور الأول:

فكر الخطط الخمسية التنموية[١] بين الأبعاد النقدية التراكمية ودعم القرارات البنائية

تبلورت أهداف التنمية في "المملكة العربية السعودية" عامة، منذ الشروع في تنفيذ خطتها الأولى وتحديدًا في عام (١٩٧٠). ومنذ ذلك الحين اكتسبت التنمية في المملكة سماتها العامة. ويمكن القول: إن جميع السمات خرجت من مِشكَاة واحدة ترتكز على قاعدة واحدة مضمونها: **"المواءمة"** التي يُقصد بها مواءمة كل خطة للخصائص المرحلية المختصة بها في إطار من المرونة والكفاءة التي تمهد بدورها للخطة التي تليها. وفي إطار مواءمتها، فإن جملة الخطط الخمسية التنموية كان من المفترض أن تشتمل على جميع أبعاد التنمية سواء الاجتماعيّة، أم الصحية، أم الاقتصادية، وكذلك الأبعاد التنظيمية؛ سعيًا إلى تحقيق أهدف محددة صيغت عموميتها كما هو موضح في بعض النقاط الآتية:

- الحفاظ على القيم الإسلامية، وتطبيق لشريعة الله.
- الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعيّ للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن.
- تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

[١] لن تبحث الدراسة في تفاصيل الخطط الخمسية الوطنية، بل ستبحث في اتجاهات الفكر التنمويّ الناجم عن محصلة نتاج الخطط الخمسية وتحديدًا الخطة الخمسية الأخيرة (العاشرة).

- تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة.
- تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره وذلك بتنمية الموارد الطبيعيّة الأخرى وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- إيجاد بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص، وتحفيزه على الاستثمار والاضطلاع بمهمات قيادية في مسيرة التنمية.

وهنا ... وفي هذا الموضع تحديدًا، فهل الخروج الجمعيّ من المِشكَاة، والارتكاز على قاعدة واحدة سيكفل للخطط الخمسية التنموية بلوغ كل الأهداف السابقة؟. ولسوف تكون الإجابة: أن ثمة فرقًا بين الخروج والارتكاز من ناحية، والتنفيذ وبلوغ النتيجة بوصفها واقعية تعايشية من ناحية أخرى. ليس هذا وحسب بل إن هذا كله لا يكفل النجاح ولا يضمن الانتقال التمهيديّ من خطة خمسية إلى خطة خمسية أخرى تالية لها؛ ومن ثم فالأمر لا تنجزه تعدد الأهداف أو رفعة طموحاتها، بقدر ما ينجزه الفهم الدقيق للواقع ومن بعده القدرات. وبين محاولات ذلك، وبين إدراك دقائقه، جاءت مساعي فكر الخطط الخمسية التنموية والقرارات البنائية على النحو الآتي:

أولًا- فكر الخطط الخمسية التنموية والأبعاد النقدية.

١- الخطة الخمسية التنموية الأولى: (١٩٧٠/١٩٧١- ١٩٧٥).

بدأت الخطة الخمسية التنموية (الأولى) في عام (١٩٧٠) بأهداف واضحة، تلاقت جميعها سعيًا إلى بناء التجهيزات الأساسية من خدمات الهاتف، والمياه، والكهرباء، والنواحي الصحية. وفي إطار الجملة؛ اقتربت تكلفة تلك الخطة خلال فترتها

الزمنية من (٧٨) بليون ريال سعوديّ (الهيئة المركزية للتخطيط، ١٩٧٠: ١٣-٢٤).

النقد البنيويّ:

قد يُظن أن أهمية تلك الخطة تكمن في كونها فترة إعداد البنى الأساسية، وهذا هو الأمر الظاهر. بيد أن الباطن يحمل بين طياته أمورًا أخرى تتجاوز قيمتها هذه الأهمية. فالباطن هنا يحمل إشكالية فكر التنمية بين كونه فكرًا تصويبيًا لكل ما هو مورث سابق، يهدف للتغيير، وبين كونه فكرًا تكميليًا لكل ما هو كائن لاحق ويهدف للتعديل. وفيما يتعلق بالفكر التنمويّ للخطة الخمسية التنموية الأولى فالغالب عليه أنه ارتبط بالفكر التنمويّ التكميليّ عن طريق تجهيز البنى التحتية لكل ما هو كائن من جغرافيات كانت بدورها تحمل الكثير من التبعات. أي: أنها خطة ارتبطت بالموروث الجغرافيّ الذي كان قائمًا في المملكة قبل عام (١٩٧٠). وكما هو معلوم فإن هذا الموروث تبلور من خلال مرحلتين زمنيتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى: وتتمثل في موروث ما قبل مرحلة النفط التي تمتد فترتها من عام (١٩٠٦) إلى عام (١٩٣٢).

المرحلة الثانية: وتختص بموروث مرحلة النفط، وتحديدًا فيها مرحلة طفرة ما قبل التخطيط التي تمتد فترتها من عام (١٩٣٢) إلى عام (١٩٧٠) [(١)].

[(١)] والحقيقة أن معرفة أمر هذا التبلور لا تخطئه معرفة أحد، ولكن القيمة هنا تكمن في المعرفة الكيفية أو حتى المعرفة الانسلاخية التي سيتغير بها الموروث الجغرافيّ من مرحلتي ما قبل النفط، وطفرة ما قبل التخطيط خلال الفترة من عام (١٩٠٦) إلى عام (١٩٧٠) إلى مرحلة طفرة التخطيط خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) بكل ما ستستند إليه من خطط تنموية.

وعلى ضوء تلك الخطة التي كان من المفترض أن تكون الفاتحة لكل ما سيأتي بعدها، أضحى الموروث الجغرافيّ للفترة من عام (١٩٠٦) إلى عام (١٩٧٠) يقف –جنبًا إلى جنب– مع مدخلات جغرافيات الخطة الخمسية التنموية الأولى من دون أن يكون بينهما رباط أو حتى جغرافيات وسيطة تمثل معبرًا للتلاقي. والقول في ذلك: إن الخطة الأولى بما كان لديها من طموحات وما كانت تتسم به من طفرات؛ لم تستطع استقطاب (أو حتى استيعاب) الجغرافيات القائمة بزمنية الماضي؛ الأمر الذي أدى إلى جملة من التبعات تغلفت بها نتائج الخطة الخمسية التنموية الأولى بعد مرور (٥) سنوات من بدايتها، ومضمونها:

- **التخلخل الإقليميّ على مستوى المناطق الإدارية.**
- **التباين في مدخلات التنمية الإقليمية.**
- **التفاوت في حجم سكان المدن.**
- **تشجيع حركة السكان الداخلية من دون أن يكون لذلك اتجاهات واضحة.**
- **انخفاض معدلات النمو السكانيّ السنويّ.**

وعلى ضوء ذلك فإن الفكر التنمويّ الذي ارتكزت عليه الخطة الأولى كان بمنزلة فكر تكميليّ لكل ما هو كان قائمًا من موروث جغرافيّ؛ الأمر الذي أدى إلى تأصيل شرعية جغرافيات الماضي في ظل طموحات المأمول آنذاك. وقد يُرد على ذلك بأن أهداف تلك الخطة كانت تمثل مطلبًا حيويًا آنذاك وهذا قول حق، لكن الأحق كان يتمثل في ضرورة تقويم ما هو كائن من جغرافيات من ناحية، وتقييم ما تستدعيه الطموحات من ناحية أخرى. ولاسيما أن جغرافيات تلك الفترة كانت تكفل ذلك؛ كونها لم

تكن متشابكة في إطار من التداخل المعقد بقدر ما كانت قائمة بشرعية سد مجموعة من الاحتياجات كان يمكن التضحية بها في سبيل تجاوز الزمن المفقود على نحو ما تم إيضاحه.

٢- الخطة الخمسية التنموية الثانية: (١٩٧٥/١٩٧٦- ١٩٨٠).

التحقت المملكة بالخطة الخمسية التنموية (الثانية) بنتاج شهدت عليه جغرافياته بأنه كان يعاني من فقدان الزمن الذي كان يمكن من خلاله تحقيق غايات الخطة الخمسية (الأولى). ولأن واقعية الجغرافيات المتعايش بها تمثل الدافعية التي يُسعى من خلالها إلى تلبية الاحتياجات؛ كان لزامًا على الخطة الخمسية التنموية (الثانية) أن تستتر بجملة من الأهداف الرئيسة تمثلت فيما يأتي:

- **العمل على إنجاز أكبر قدر ممكن من التجهيزات الأساسية في قطاعات الكهرباء والمياه والإسكان.**
- **العمل على المحافظة على الموارد الهيدروكربونية.**
- **تشجيع إقامة الصناعات المعتمدة على استخدام الطاقة.**
- **دعم القطاع الخاص وتشجيعه؛ إذ اعتمدت الخطة إنشاء صناديق الإقراض المتخصصة (وزارة التخطيط، ١٩٧٥: ٢٢-٤٥)**

النقد البنيويّ:

وبعيدًا عن مدى اتساق هذه الأهداف مع نتائج الخطة الخمسية (الأولى)؛ فلقد أضحت واقعًا تنفيذيًا يشهد عليه إنشاء "الهيئة الملكية" التي سعت إلى تأسيس مدن

لوظائف محددة؛ بغرض إقامة الصناعات المعتمدة على استخدام الطاقة وتصدير منتجاتها. فكانت مدينة "الجبيل الصناعية " التي تطل على الخليج العربيّ في المنطقة الشرقية، ومدينة "ينبع الصناعية" التي تطلع على البحر الأحمر في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وهنا يكمن المحدد الرئيس في فكر تنمية الخطة الخمسية التنموية (الثانية) الذي يتمثل في السعي إلى إنشاء العمران المكتمل الذي لا يخضع إلى النمو المتدرج عبر الزمن بقدر خضوعه إلى البناء الكليّ داخل الزمن الواحد، والاستعانة بأحدث الأساليب التكنولوجية التي تكفل ممارسة التقنيات الحديثة لكل الاستخدامات العمرانية بعد ذلك. والحقيقة أن البناء المكتمل على هذا النحو أمرٌ استطاعت من خلاله "المملكة العربية السعودية" أن تتجاوز الزمن من ناحية النمو والوظيفة. ولكن هذا النمو المكتمل لم يكن الصفة السائدة على مستوى كل المناطق الإدارية في المملكة، ولم يكن الصفة الغالبة على مستوى جميع محافظات ومراكز المملكة، بل كان الصفة المنتقاة لضمان تحقيق غايات محددة، وفيما عدا ذلك من محافظات، ومدن، ومراكز، وقرى، وهجر، فهي تنمو بما فيها، وبما لديها من جغرافيات كان للزمن التأثير الواضح فيها؛ وبناءً على مدخلات الخطة الثانية، أضحى في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة ثلاثة أنماط من جغرافيات العمران التاريخية، مضمونها ما يأتي:

الأول: ويرتبط سواده بالفترة الزمنية من عام (١٩٠٦) إلى عام (١٩٣٢).

الثاني: وترتبط عموميته بمرحلة طفرة ما قبل التخطيط خلال الفترة من عام (١٩٣٢) إلى عام (١٩٧٠).

الثالث: ترتبط أهدافه بمخرجات الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية خلال الفترة من

عام (١٩٧٠) إلى عام (١٩٨٠). وجمعيهم جنبًا إلى جنب داخل إطار الزمن الواحد.

وبناءً على ذلك، فالقول إنه إذا كانت الخطة الأولى سعت في المقام الأول إلى تأسيس البنى التحتية على مستوى أماكن معينة في المملكة، وإذا كان نتاج ذلك أدى إلى التخلخل الإقليميّ، والتباين التنمويّ، والتفاوت في حجم سكان المدن، وتشجيع الانتقالات الداخلية، وانخفاض معدلات النمو السكانيّ السنوى؛ فإن الخطة الخمسية الثانية زادت على ذلك بتأصيل التفاوت بين ما سبق كله من ناحية، وبين مخرجاتها العمرانية الخادمة لأهداف محددة من ناحية أخرى. فليس هناك أدنى شك من أن ثمة طفرة شهدها العمران على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية آنذاك، وهذا قول صحيح بيد أن تلك الطفرة انتقلت من مركزية عمرانية لأنوية تاريخية إلى الأطراف بوصفها توسعات أفقية، وما كان نتاج ذلك سوى تأصيل ركائز الاختلافات وتعزيز ذلك بالشواهد والجغرافيات.

٣- الخطة الخمسية التنموية الثالثة:(١٩٨٠/١٩٨١-١٩٨٥).

جاء إعدادها في مرحلة توسّع فيها اقتصاد المملكة بدرجةٍ كبيرة، وازدادت فيها إيرادات النفط، وقد استدعى ذلك إجراء بعض التعديلات على الإطار الفكريّ التنمويّ للخطة، كان أبرزها:

- **الحرص على زيادة معدلات النمو في مجالات مختارة.**
- **العمل على استغلال القوى العاملة الأجنبية الموجودة على نحو أكثر كفاءة وفاعلية (وزارة التخطيط، ١٩٨٠: ٣٢).**

النقد البنيويّ:

إذن، استوجبت الضرورة التعديل، لا على مستوى المشروعات؛ بل على أهداف التنمية عامة التي تبلورت منذ الشروع في تنفيذ خطتها الأولى. أي: أنها (١٠) سنوات التي تفصل بين بلورة الأهداف وتنفيذها من ناحية، وبين إجراء التعديل بوصفه مطلبًا وجوبيًا من ناحية أخرى.

وبعيدًا عن تنامي إيرادات النفط، فإن الخطة (الثالثة) في جملتها أمرٌ أنيط من خلاله تصويب ما نجم عن نتائج الجغرافيات التي لم تتحقق من خلالها الأهداف المرجوة في الخطتين (الأولى) و(الثانية). وهذا أمرٌ طبيعيّ كان بقصد الحد من فجوة التباين الإقليميّ الذي أضحى واقعًا ملموسًا تشهد عليه جغرافيات المحافظات المختلفة على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. ولعل من الأمور التي تستدعي الانتباه، قصر الفترة الزمنية التي استدعت الضرورة بعدها تعديل أهداف الخطة الخمسية التنموية (الأولى). وقد يكون الرد على ذلك، أن لكل زمان خطته التنموية، وهذا قول صحيح غير أن الزمان هنا لم يكن يعني فترة بقدر ما كان يعني الاحتياج داخل هذه الفترة. فلقد استطاعت عائدات تصدير النفط أن تُعيد صياغة النظم المجتمعية واتجاهاتها على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية آنذاك بما كانت تنطوي عليه من أصولية ثقافية ينتمي الحجم الغالب فيها إلى أصولية البدو (الأعراب). ومن ثم فلقد تجاوزت حدود تطلعات تلك النظم، مستويات أهداف الخطط الخمسية نفسها؛ ومن ثم فلا شيء بعد ذلك سوى ضرورة الاستجابة. وعلى عموم الفترة الزمنية من عام (١٩٧٠) إلى عام (١٩٨٥) وتحديدًا الفترة التي امتدت من عام (١٩٨٠) إلى عام

(١٩٨٥)، فإنها تعد من أهم الفترات في تاريخية منطقة "المدينة المنورة" الإدارية من الناحية التنموية خلال العصر الحديث؛ لأنها شهدت البداية الأولى التي **تلاقت** فيها عائدات النفط المتزايدة بالطلب الخارجيّ مع طموحات النظم المجتمعية المتلاحقة بـ **التغيير غير القصديّ**؛ ومن ثم فإن جميع النتائج التي شهدتها المملكة خلال الفترة من عام (١٩٨٥) إلى عام (٢٠١٥) كان يمكن ضبط اتجاهاتها إذا ما أُحسن فهم فترة التلاقي السالفة الذكر.

٤- الخطة الخمسية التنموية الرابعة: (١٩٨٥/١٩٨٦- ١٩٩٠).

وبصدد الخطة الخمسية التنموية (الرابعة)؛ فلقد أوضحت وزارة التخطيط أن تلك الخطة تعد أنموذجًا جديدًا من حيث منهجية التخطيط والانتقال من أسلوب التخطيط المركزيّ للمشروعات إلى أسلوب تخطيط البرامج التنموية؛ من أجل توفير المرونة للجهات الحكومية، كما أوضحت أن محور الاهتمام فيها اتجه إلى التركيز على تشغيل المشروعات وصيانتها وتنويع القاعدة الإنتاجية وإعادة تركيب البنية الاقتصادية بحيث يؤدي القطاع الخاص دورًا مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية. كما أشارت إلى أنها ركزت على ضرورة التكيف مع الأوضاع المتغيرة في سوق النفط العالمية (وزارة التخطيط، ١٩٨٥: ٧٥-٧٨).

النقد البنيويّ:

ما من شك أن توضيح وزارة التخطيط بأن الخطة الخمسية التنموية (الرابعة) تعد أنموذجًا جديدًا من حيث منهجية التخطيط، لخير برهنة على واقعية ما تم الانتهاء

إليه خلال الخطط الخمسية السابقة. ليس هذا فحسب؛ فالانتقال من أسلوب التخطيط المركزيّ (بعد ١٥ عامًا من ممارسة التخطيط) إلى أسلوب تخطيط البرامج التنموية، إنما يعد أحد المؤشرات الدالة على أن الفكر التخطيطيّ المنوط ببناء منهجية الخطط التنموية، لم يستطع صياغة رؤية تخطيطة واحدة لديها من الشمولية ما تعزز به جميع كيانات جغرافيات المملكة أو حتى على مستوى المحافظات المختلفة في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في ظل ذاتية زمن الخطة. فكما هو معروف، أن الفكر التخطيطيّ للبرامج التنموية إنما يقتصر على أمكنة معينة في زمنية معينة من دون غيرها؛ بهدف تحقيق أهداف محددة. والحقيقة أن ذلك أمرٌ لا بأس به، لكن من ناحية أخرى فالبرامج لا تضمن بأن تعود عوائدها المرجوة بالنفع على كل جغرافيات المحافظات. ومن ثنايا ذلك، ومن خلال الخطط الأربع السابقة، لم تكن المحصلة في عام (١٩٩٠) إلا تأصيل صفة التباين الإقليميّ الحاد على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؛ تلك الصفة التي تبدأ بالمدخلات الخدمية وتنتهي بالعديد من مخرجات الخصائص الاجتماعيّة[١]. والحقيقة أن هذا الانتقال المنهجيّ، يعد نوعًا من الاستعجال الأقرب إلى الاستسهال؛ كونه لم يستطع أن ينوء بأحمال أثقال احتياجات كل المناطق الإدارية أو المحافظات على مستوى "المملكة العربية السعودية" سواء بسواء؛ ومن ثم فإن الانتقال المنهجيّ على هذا النحو كان بمنزلة البحث عن أقصر الطرق التي يمكن

[١] قد يُظن أن الفكر التخطيطيّ الذي يعتمد على البرامج التنموية يتناسب تمامًا مع خصائص المملكة؛ ولاسيما في ظل مساحة تقترب من (٢) مليون كم٢. والحقيقة أن هذا التناسب نسبيّ، فإعلاء شأن منطقة إدارية على أخرى من شأنه أن يؤدي إلى النمو غير المتوازن بين مناطق المملكة، وفي إطار تلك المساحة فإن عدم التوزان من شأنه أن يؤدي إلى المزيد.

من خلالها اختلاق شواهد تنموية في أمكنة محددة بغض النظر عن مفهوم القيمة التي لم تكن لتتحقق هنا إلا من خلال شواهد تنموية جَمْعيَّة أو على الأقل تكاملية.

٥- الخطة الخمسية التنموية الخامسة: (١٩٩٠/١٩٩١- ١٩٩٥).

نعم ... فلَمْ يَكُنْ بُدٌّ من التحديد بعد أن اتضح ما انطوت عليه منهجية التخطيط بالانتقال من أسلوب التخطيط المركزيّ للمشروعات إلى أسلوب تخطيط البرامج التنموية. فلقد حددت وزارة التخطيط أهداف خطتها (الخامسة) للتنمية على ضوء ما يأتي:

- **المحافظة على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله، وترسيخها، ونشرها.**
- **الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعيّ للبلاد.**
- **دفع الحركة الثقافية، والإعلامية.**
- **تخفيف الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره بوصفه مصدرًا رئيسًا للدخل الوطنيّ.**
- **الاستمرار في إحداث تغيير حقيقيّ في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية بالتركيز على الصناعة والزراعة.**
- **تنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها.**
- **إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.**
- **الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية.**

- **تحقيق النمو المتوزان بين مناطق المملكة المختلفة.**
- **تحقيق التكامل الاقتصاديّ والاجتماعيّ بين دول مجلس التعاون الخليجيّ (وزارة التخطيط، ١٩٩٠: ٨٧-٨٨)**

النقد البنيويّ:

تلك كانت أهداف الخطة الخمسية التنموية (الخامسة)، فبعد انقضاء (٢٠) عامًا على الأخذ بفكر التخطيط، وبثبات الهدفين الأول والثاني؛ فالقول: إن جميع أهداف الخطة كادت تكون بنية تكرارية من منهجية فكر جملة الخطط التنموية الأربع سالفة الذكر. وقد يُظن أن التكرار هنا يمثل نوعًا من تأكيد ثوابت تنموية يُبتغى تحقيقها، وهذا قول قد يكون صحيحًا، أما القول الأصح فإن جملة هذه الأهداف إنما كانت أقرب إلى غلاف عام لهدفين أساسيين متكاملين وجوبًا، **الأول** مضمونه: تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة، أما **الثاني** فتمثل في مباشرة تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة الإدارية المختلفة. وفي حقيقة الأمر، فإن عملية التعويل على القطاع الخاص في عملية التنمية من الأمور الدافعة للتنمية في ظل التوقيت الأنسب لذلك؛ ذلك التوقيت الذي يتلازم طرديًا مع قدرة الدولة على إحكام السيطرة على المدخلات البانية في عملية التنموية. وفيما عدا ذلك فكل مخرجات التنمية ستتحدد وفق مردود العائد. **وبذلك فإن الدفع بالقطاع الخاص في عملية التنمية من ناحية، والسعي نحو تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة الإدارية المختلفة خلال الخطة الخمسية التنموية الخامسة من ناحية أخرى؛ لم يكن نوعًا من المواءمة بين الغايتين أو الهدفين بقدر ما كان نوعًا من المواجهة التي**

أفضت إلى المزيد من التباين وترسيخ مدخلات القطب المهيمن لقلة من المدن على حساب الأكثرية من المدن على مستوى جملة محافظات المناطق الإدارية في المملكة. ومما يجدر الانتباه إليه، أن الأكثرية هذه لم تكن تعني المدن فحسب، بل كانت تشتمل –أيضًا– على كل القرى التي كانت تستفيد من الجزء المتبقي من فوائض الخدمات في هذه المدن. وفي إطار ذلك، يمكن القول: إذا كانت عوائد الطفرة التنموية التي كانت مأمولة خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (١٩٨٥) قد استشعرتها قلة من المدن بوصفها استفادة؛ فإن الأكثرية من المدن ومن القرى التابعة لها قد استشعرت ما يعنيه التباين الإقليميّ وعدم التوازن في مدخلات التنمية خلال تلك الخطة.

وفي إطار ذلك فإنه بعد انقضاء (٢٠) عامًا من الأخذ بفكر التخطيط؛ فإن عدم التوازن بين جغرافيات المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية" يعد السمة الغالبة، بل السمة التي غلبت، فنضجت، فوضحت. ولم يكن بد من سبيل مساند ولا شيء سوى القطاع الخاص. بيد أن قواعد القطاع الخاص تتلخص جميعها في مردود العائد؛ ومن ثم كان لابد من أن يكون دور القطاع الخاص جزءًا لا يتجزأ من دور قطاعات المملكة وليس بمعزل عنها. والحقيقة أن هذا الأمر لم يكن مؤهلًا لتحقيق التوافق بعد.

٦- الخطة الخمسية التنموية السادسة: (١٩٩٥/١٩٩٦- ٢٠٠٠).

تُصاغ الخطط التنموية سعيًا إلى بلوغ غايات محددة، بيد أن استمرار السعي من دون بلوغ الغايات فهذا سيعني المزيد من الخطط، والمزيد من الأهداف والمزيد،

كذلك من التكرار الذي يمثل في حد ذاته نوعًا من تأكيد محاولات بلوغ الغايات. وتعكس أهداف الخطة (السادسة) هذا الأمر؛ إذ تضمنت بعض أهدافها ما يأتي:

- **المحافظة على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله، وترسيخها، ونشرها.**
- **الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعيّ للبلاد.**
- **تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله إلى تلك المرحلة، وإيجاد مصدر الرزق له، وتحديد مكافآته على أساس عمله.**
- **تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة.**
- **الاستمرار في تشجيع إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية.**
- **تخفيف الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره بوصفه مصدرًا رئيسًا للدخل الوطنيّ.**
- **تنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها.**
- **دفع النشاط العلميّ، والحركة الثقافية، والإعلامية إلى المستوى الذي يجعلها تُساير التطور الذي تعيشه المملكة (وزارة التخطيط، ١٩٩٥: ٧١/٨٨) .**

النقد البنيويّ:

وبعيدًا عن تحقيق النمو –وبأكثر دقة– السعي نحو تحقيق النمو المتوازن بين جغرافيات مناطق المملكة الإدارية المختلفة (كون التباين الإقليميّ أضحى حقيقة واضحة تشهد عليها المناطق الإدارية على مستوى المملكة). وبعيدًا عن محاولة إحلال القوى العاملة السعودية الملائمة محل غير السعودية (وذلك لأنه أمرٌ يرتبط بالمقام

الأول بخصائص القوى العاملة السعودية)، فلقد أكدت خطة التنمية (السادسة) استمرارية دور القطاع الخاص في عملية التنمية. ليس هذا فحسب، بل أكدت تشجيع دوره في هذا الأمر. والحقيقة أن دور القطاع الخاص لا يمكن إغفاله سواء أكان ذلك على مستوى مساهمته في نسبة الناتج المحليّ الإجماليّ، أو على مستوى مساهمته في نسبة إجماليّ الاستثمارات. بيد أن غرض المردود التنمويّ للقطاع الخاص هنا لا يُقاس بارتفاع نسبته (فهذا مؤشر عام) بقدر ما يُقاس بدوره في المساعدة على تحقيق النمو المتوازن بين المناطق الإدارية المختلفة على مستوى المملكة عامة، وهذا كان الغرض المأمول. وبصفة عامة، يمكن القول: إن إشكالية الخطط التنموية (حتى بلوغ الخطة السادسة) تكمن في النمو غير المتوازن على مستوى مناطق المملكة الإدارية، وهذا أمرٌ من شأنه أنه أدى إلى تآكل أي مردود تنمويّ كان يمكن أن يُسهم في الحفاظ على ما تم إنجازه، وليس أدل على ذلك من أن أحد أهداف الخطة (السادسة) منوط بتحسين أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات وتطويرها. ولعل في هذا الهدف تحديدًا مدخلات كل البرهنة على حقيقة باتت واضحة ولابد من التصدي لها ومضمونها: **على الرغم من تأكيد دوره خلال الخطة الخمسية التنموية السادسة، فإن القطاع الخاص لم يستطع أن يُسهم في الحد من التباين الإقليميّ وإحلال التوازن التنمويّ.**

٧- الخطة الخمسية التنموية السابعة: (٢٠٠٠/١٤٢١- ١٤٢٥هـ).

أوضحت وزارة التخطيط أن الخطة (السابعة) تضمنت العديد من الأهداف (١٦ هدفًا) يمكن بلورتها في ثلاثة محاور رئيسة هي على النحو الآتي:

- **محور دعم الخدمات.**

- **محور تحسين الكفاءة الحكومية.**
- **محور التعاون في قضايا التطوير الوطنيّ (وزارة التخطيط ،٢٠٠٠: ١٢).**

ومن خلال محور دعم الخدمات، ركزت الخطة على الخدمات الدفاعية، والأمنية، والتعليمية، والاجتماعيّة، والصحية، والعلميّة، والتقنية، بما في ذلك خدمات الاتصالات والمعلومات. وفي محور الكفاءة الحكومية اهتمت الخطة بتحسين أداء الخدمات الحكومية، والترشيد، وخفض النفقات، وتطوير كفاءة تشغيل التجهيزات وصيانتها، وتحسين الاستفادة منها، وغير ذلك من الإجراءات. وفي محور التعاون، رأت الخطة ضرورة التعاون في قضايا دعم دور القطاع الخاص في التنمية، والتوجه نحو سعودة الوظائف، وإعادة تأهيل اليد العاملة بما يؤدي إلى تحسين كفاءتها.

النقد البنيويّ:

والقول: إن عمومية أهداف تلك الخطة إنما جاءت في سياق نتائج ما سلف من خطط خمسية. وقد يُظن أن هذا هو جوهر فكر التنمية؛ ذلك الجوهر الذي يتم ابتناؤه وفق خطوات بنائية مترابطة وهذا قول صحيح. بيد أن البناء التتابعيّ لا يكفل طبيعة مردود النتائج باعتبارها ذات دلالات إيجابية أو غير ذلك؛ ولذلك فإن عمومية أهداف الخطة (السابعة) إنما جاءت لتغلف الجغرافيات التراكمية الناجمة عن الخطط الخمسية (٦) السابقة بكل ما انطوت عليه من نجاحات، أو حتى إخفاقات في إدراك الغايات. ولعل دليل ذلك يكمن في أسلوب البرامج القطاعية. كما تدعم ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص على الرغم من كونها تسعى إلى دعم الخدمات، وذلك على نحو ما جاء بأهداف الخطة ومحاورها. وفي إطار ذلك، يمكن القول: **إن محاور الخطة**

الخمسية التنموية السابعة تمثل نوعًا من المكاشفة عما آل إليه المردود التنمويّ للخطط الخمسية التنموية السابقة، وعدم تمكنها من تحقيق الغايات المرجوة. وقد يُرد على ذلك بأن كل الخطط تمكنت بالفعل من تحقيق مردود انتفاعيّ حتى وإن اقتصر على مدن معينة. والحقيقة أن هذا قول صحيح، بيد أن الخطط الخمسية التنموية لم يكن يقتصر دورها على تحقيق المردود الانتفاعيّ، بل يتجاوز أمرها هذا كله ليبلغ إلى هذا الأثر الذي من خلاله يتم الدفع نحو المزيد لا نحو الاكتفاء بسد الاحتياجات. ولما كانت الاحتياجات تتزايد في ظل مقاصد التغيير المتزايد، فإن الاحتياجات دائمًا تمتلك مجموعة من الخطوات كانت تسبق بها كل مدخلات الخطط الخمسية التنموية؛ ومن ثم تفوقت احتياجات المجتمع السعوديّ؛ حتى أضحت الإطار العام الذي يغلف الخطط الخمسية التنموية وليس العكس.

٨- الخطة الخمسية التنموية الثامنة: (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠١٠).

وفى فقرة تحمل بين طياتها العديد من التغييرات (آنذاك)، التي ترتبط بجدوى نتائج ما سلف من خطط خمسية من ناحية، ونتائجها من ناحية أخرى؛ ذكرت وزارة التخطيط من خلال الخطة التنموية (الثامنة) وتحديدًا الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان "توجهات خطة التنمية الثامنة" الفقرة التالية: "**تمثل خطة التنمية الثامنة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنمويّ الممتدة عبر أكثر من ثلاثة عقود خلت. وهي تعد الحلقة الأولى في منظومة مسار إستراتيجيّ للاقتصاد الوطنيّ يمتد لعشرين عامًا قادمة. ويتضمن أربع خطط خمسية متتابعة، وهو ما يشكل في حد ذاته تطويرًا**

لمنهجية التخطيط الإستراتيجيّ بالمملكة. حيث كان الرباط الإستراتيجيّ بين الخطط السابقة يتمثل في مجموعة من الأهداف العامة بعيدة المدى التي حددت التوجهات التنموية للدولة، وكانت المنطلق لتحديد أولويات كل خطة ومجالات التركيز فيها؛ استنادًا إلى معطيات المرحلة التنموية لكل خطة وظروفها الخاصة". ولقد حرصت خطة التنمية الثامنة على تعريف الأهداف بدقة وتحديدها كميًا، وتحديد الأجل الزمنيّ لتحقيقها، والجهة المنوط بها ذلك، وكذا الأمر بالنسبة للسياسات، حيث توخت الخطة إحكام العلاقة بين السياسة والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، والقضية التي ترمي إلى تحقيقها" (وزارة التخطيط ، ٢٠٠٥: ٢٧).

النقد البنيويّ:

وفي عبارة واضحة، فليس معنى ذلك أن كل ما جاءت به الخطط الخمسية التنموية (من الأولى إلى السابعة)، مغلوط، بل إنها خطط تنموية، وكان لابد منها في مراحل معينة، أما نتاجها فهو أمرٌ نسبيّ تبعًا لمجمل الطموحات التي كان مرغوبًا في تحقيقها آنذاك. ولأنها لم تتحقق كما ينبغي؛ فلقد جاءت الخطة (الثامنة) لتكون الخطة التصحيحية لكل ما سبق، والخطة الإرشادية خلال عقدين قادمين. ومما تجدر الإشارة إليه أن منهجة الخطة (الثامنة) أدركت **(وبعد المرور بسبع خطط خمسية)** ما يعنيه البناء التتابعيّ من توافق استكماليّ، وبوصفها خطوات تلي خطوات، ومدخلات تلي مدخلات. وقد يُظن أن تلك المنهجية كانت غائبة عن الخطط السابقة، وهذا أمرٌ مغلوط؛ فثمة فرق بين إدراك ما يعنيه التتابع بوصفه توافقًا استكماليًا، وخطوات تلي خطوات، ومدخلات تلي مدخلات، وبين القدرة على تحقيق ذلك في ظل هيمنة التباين

الإقليميّ بين المناطق الإدارية وبعضها بعضًا على مستوى المملكة. فتأصيل التباين أدى بدوره إلى وجود العديد من الفجوات المكانية، بل الزمنية بين المناطق الإدارية، والمحافظات، والمدن، والمراكز، والقرى على مستوى المملكة. وهذا أمرٌ كان يجب الانتباه إليه منذ الشروع في الأخذ بزمام التنمية وبمدخلات قائمة على التخطيط. فالتنمية لا تتحقق بنجاح منطقة هنا أو محافظة هناك، بل هي رؤية شمولية يغلب عليها التباين الإقليميّ على الرغم من التغييرات العمرانية الواضحة التي عايشتها "المملكة العربية السعودية" خلال فترات الخطط التنموية (السبع السالفة). وفي إطار ما سبق، فإذا كانت الخطط الخمسية التنموية (السبع) جاءت في إطار من المكاشفة بوصفها واقعية تعايشية نسبية، فإن الخطة الخمسية التنموية (الثامنة) جاءت في إطار من المصارحة بوصفها نتيجة واقعية كلية. فلقد اقتضى الأمر الأخذ بمنهجية تخطيطية جديدة تعتمد على تحديد الأولويات. والحقيقة أن مدخل القيمة في هذه الخطة لم يكن يكمن في تحديد الأولويات بقدر ما كان يكمن في المعايير الضابطة التي يجب الاستناد إليها في معرفة ماهية هذه الأولويات. فهل سيتم تحديدها وفق ضروريات سد الاحتياجات؟ أم ستيم تحديدها باعتبارها روافد بناء تتجاوز مستويات الاحتياجات، وتصبو إلى تحقيق ما يُؤمِّل من غايات؟.

٩- الخطة الخمسية التنموية التاسعة: (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٥).

من الصعوبة بلوغ الطموحات في ظل رؤية شمولية واحدة، وبأكثر جغرافية، ليست هناك إمكانية لتلبية متطلبات كل المستويات الإدارية في المملكة خلال الزمن الواحد. وهذا هو الجوهر المعرفيّ في الفكر التنمويّ الذي كان يجب إدراكه بعد ثماني

خطط خمسية استغرقت (٤٠) عامًا. ولا غضاضة في ذلك، فواقعية الأمكنة لا يمكنها تلبية كل طموحاتها. بيد أن الطموحات دائمًا تدفع المجتمعات إلى تجاوز الإمكانات؛ فكان نتاج ذلك الخطة (التاسعة)، بما شملته من أهداف تمثل بعضها في النقاط الآتية:

- **المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنيّة، والأمن الوطنيّ الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعيّ، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.**
- **تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية.**
- **رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.**
- **تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطنيّ، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من مزاياه النسبية.**
- **تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، والاجتماعيّة، والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنيّة والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكوميّ والخاص (وزارة التخطيط، ٢٠١٠: ٢-٢٩).**

النقد البنيويّ:

وبناءً على ما شملته هذه الأهداف، يمكن القول: إن بنية الخطة الخمسية التنموية (التاسعة) تضمنت إدراك جزء من فيض واقعية نتائج الخطط الخمسية السالفة؛ تلك التي لم تحقق ما كانت تصبو إليها طموحاتها؛ ولاسيما فيما يتعلق بتحقيق التنمية المتوازنة على مستوى المناطق الإدارية، وكذلك تعزيز دورها في التنمية الاجتماعيّة والاقتصادية. والحقيقة أن هذا التسني لم يميز بين أمرين يمثلان جوهر الفكر التنمويّ،

فأما **الأول** فهو منوط بما تعنيه آليات تنفيذ الأهداف بكل ما تنطوي عليه من برامج، وخطط، وخطوات. وأما **الثاني** فهو منوط بالطموحات بكل ما تنطوي عليه من غايات. فلقد تمثلت الأهداف العامة للخطة التاسعة في (٢٣) عنصرًا لم تشتمل على آليات تنفيذية بقدر اشتمالها على طموحات احتياجية، ومن ثم فالقول :إن الخطة في جوهرها لم تكن سوى جملة من الطموحات لم تتناسب مع واقعية الإمكانات.

١٠-الخطة الخمسية التنموية العاشرة: (٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠٢٠).

التغيير ... التغيير ... التغيير. قد يُظن بتلك الثلاثية أن الخطة العاشرة تحمل بين طياتها من الأهداف ما يجعلها تختلف بها تمامًا عما سبق من خطط خمسية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥). والحقيقة أن أهدافها بالفعل جاءت مختلفة، وبدقة جغرافية جاءت معترفة بضرورات كان لابد من تحقيقها؛ ولاسيما فيما يتعلق بالدور التنمويّ للقطاع الخاص وعلاقته بالدولة. ولعل بعضًا من مجمل هذه الأهداف يتمثل في النقاط الآتية:

- **رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعين العام والخاص.**
- **التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والمجتمع المعرفيّ.**
- **تعزيز البحث العلميّ، ومواصلة الإصلاح المؤسسيّ.**
- **تحسين آليات تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ومتابعتها.**
- **زيادة الإسهامات التنموية للقطاع الخاص.**
- **تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.**
- **تعزيز شبكات الأمان الاجتماعيّ ورعاية الأسرة والطفولة (وزارة الاقتصاد**

والتخطيط، ٢٠١٥: ٣٣-٥٦) .

النقد البنيويّ:

وفي حقيقة الأمر، فإن جوهر الاختلاف هنا لم يكن بسببية الأهداف بقدر ما كان بسببية الاكتفاء. فمن خلال خطوة غلب عليها الطموح التنمويّ تم التوقف عن العمل بفكر الخطط التنموية الخمسية ومنهجيتها والاستعاضة عن تاريخيتها برؤية جاءت تحت اسم رؤية "المملكة العربية السعودية" (٢٠٣٠)؛ ومن ثم فخطة التنمية العاشرة صيغت بوصفها أهدافًا وآليات غير أنها لم تُفعل بوصفها واقعًا تنفيذيًا. وهنا تكمن مجموعة من الأسئلة، مضمونها ما يأتي:

هل يُمثل عدم تفعيل الخطة الخمسية التنموية العاشرة النتيجة الطبيعيّة لمسارات الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)؟ **هل** يُعد عدم تفعيل الخطة الخمسية التنموية (العاشرة) ردًا على واقعية عدم تحقيق أهداف الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)؟ **هل** يُمثل عدم تفعيل الخطة الخمسية التنموية (العاشرة) نوعًا من الاستعاضة عن كل ما ينتمي للخطط الخمسية بنوع آخر من التخطيط يعتمد على مجموعة من المشروعات المحددة الجالبة للتنمية؟ وبصدد الإجابة عن كل تلك الأسئلة، يمكن الاكتفاء بأن جملة الخطط التي تلت الخطة الخمسية التنموية (الأولى) حتى الخطة الخمسية التنموية (السابعة)، كانت بمنزلة خطط تقويميَّة بعضها لبعض، وبدقة تراتبية، مجموعة من خطط التَقْوِيم اللاحقة لخطط التَقْوِيم السابقة –وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٦)–

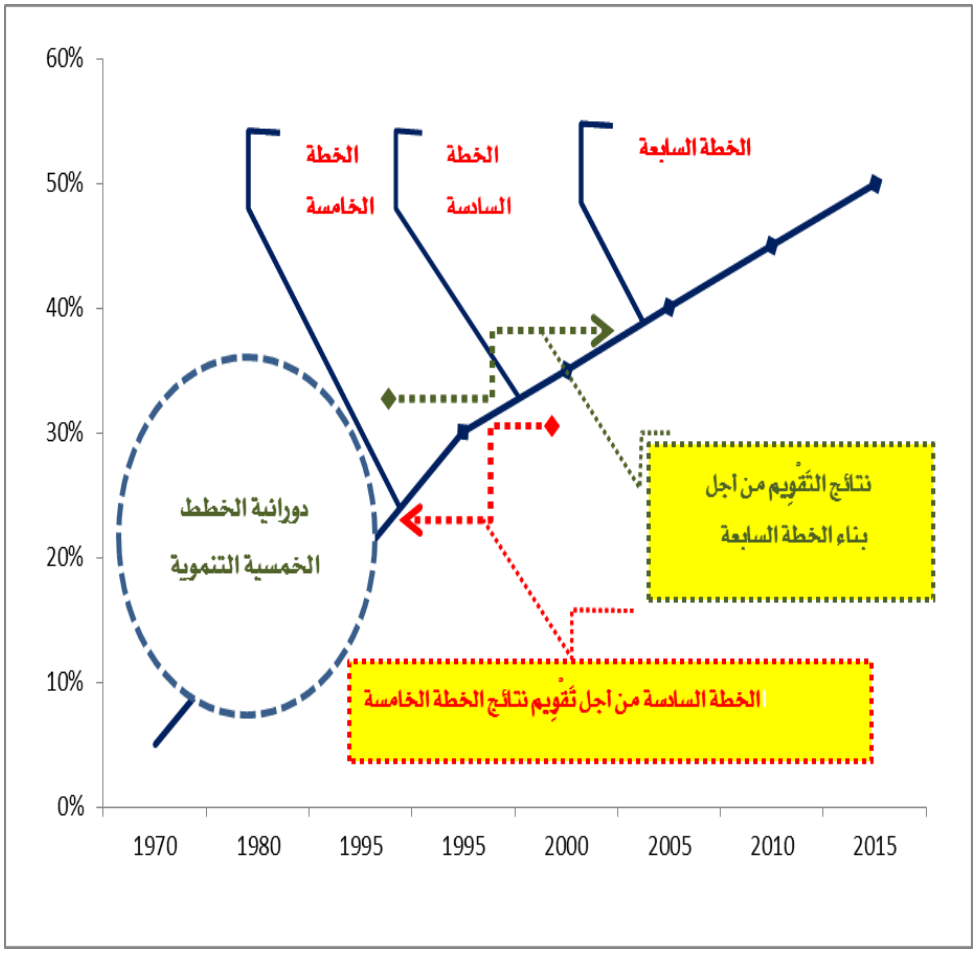

شكل رقم (٦): دورانية تقْوِيم الخطط الخمسية التنموية
خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٠)

في إطار من الديمومية المتصلة التي لم يتحقق فيها إلا ما كان ينبغي أن يتحقق لسد الاحتياجات بدلًا من تحقيق ما كان يُؤمِّل من الطموحات. بيد أن هذا الاكتفاء لم يكن إلا تبريرًا عموميًا يجنح إلى الإيضاح والتفسير أكثر منه تحليلًا تفصيليًا يجنح إلى البناء والتغيير. وللبناء والتغيير فإن جملة الأسئلة السابقة لم تكن لتكتمل إلا بآخر أخير

مضمونه: **هل** يستطيع المردود التاريخيّ لجملة الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) أن يُلحق منطقة "المدينة المنورة" الإدارية بمدخلات رؤية المملكة (٢٠٣٠) أم أن واقعية المردود التنمويّ تحتاج إلى المزيد من التفاوض حتى تتمكن من الالتحاق بمدخلات رؤية المملكة (٢٠٣٠) ؟ ولسوف تكون الإجابة التفصيلية من خلال المحور (الثاني)، و(الثالث)، و(الرابع)، و(الخامس) في الدراسة، أما الإجابة التطبيقية فسيتم البرهنة عليها من خلال المحور (السادس) في الدراسة.

ثانيًا– دعم القرارات البنائية.

ثمة فروقٌ كثيرة بين إمكانية اتخاذ القرار في إطار من الاختيارية والمفاضلة، وبين اتخاذ ذات القرار في إطار من الجبرية والإلزام. ولعل من أبرز تلك الفروق أن اتخاذ القرار في الإطار الأول يأتي على ضوء من القدرة العملية، والرفاهية الزمنية بوصفها محاولة ظنية يُسعى من خلالها إلى بلوغ التوافق الأنسب مع التداعيات الاستشرافية، أما حينما يتعلق الأمر باتخاذ القرار في الإطار الثاني فإنها تأتي على ضوء من القدرة العملية بيد أنها تفتقد رفاهية الزمن ومفاضلة الاختيار، ليس هذا وحسب، بل إن جملة قرارات الإطار الثاني يجب أن تسير نتائجها في اتجاه واحد فقط لا يحتمل إلا الصواب؛ لأن الغالب عليها اتخاذُها بعد العديد من النتائج غير المرغوب فيها، ومن ثم تفتقر في جملتها إلى رفاهية النتيجة كما تفتقر إلى إمكانية إعادة المحاولة؛ بغية بلوغ الصواب.

١- مدخلات القرار التنمويّ.

يُنظر إلى القرار باعتباره صناعة تجمع بين مدخلات ثلاثة، المكان بوصفها قدرة دافعة ومتعاظمة، والمجتمع بوصفها قدرة مشاركة ومتفاعلة، وبين الزمن بوصفها قدرة تنفيذية ساعية. وبصدد موضوع الدراسة، وبصدد التنمية، وبصدد القرارات التي ترتبط بالفكر التنمويّ في "المملكة العربية السعودية" تحديدًا؛ فأمرها لا يسعى إلى التوازن بين العرض بوصفه موردًا متاحًا أو غير متاح من ناحية، وبين احتياجات المجتمع المتنامية من ناحية أخرى سعيًا إلى الحد من اتساع المسافة بينهما وحسب؛ **بل** لتوفير إطار زمنيّ استداميّ لما قد يتخذ من قرارات؛ ومن ثم فيجب إدراك أن اتخاذ القرار يحمل بين طياته العديد من النتائج والتداعيات على المسارات المستقبلية، فإذا كانت تسهم في صياغة مستقبل مرغوب فيه، فبها ونعمت، وإذا لم تفعل، فلابد من تعديل هذه القرارات حتى تأتي نتائجها وتداعياتها متوافقة مع المستقبل المرغوب. وفي الحقيقة فالأمر برمته علاقة شرطية؛ لأن المستقبل يتحدد بصورة أو بأخرى في ظل الواقع وينبعث منه. ولعل ما يجب الانتباه إليه أن الاختيارات المتاحة للمجتمع تتحدد وفق خصائص الأطر التي يتعايش فيها، إلى جانب رصيد المعرفة المتوافرة عن الضوابط التي تتحكم في الخصائص المجتمعية، والكيفية التي تعمل بها، إلى جانب إمكانية توظيفها. ولأن هذه الاختيارات والأطر التعايشية، وأرصدة المعرفة، والخصائص المجتمعية في تغيير دائم مستمر سواء أكان ذلك بطريقة تدريجية استيعابية أو حتى اندفاعية لحظية؛ فالدراسة في مجملها يُسعى من خلالها إلى إدراك أحد أبعاد دراسات الفكر التنمويّ في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في الزمن الحاليّ وكذلك في المستقبل

المتوسط في إطار مجموعة من الجغرافيات الافتراضية سواء المتوقع حدوثها أم المستحسن وجودها في إطار من المستقبل التفاوضيّ.

٢- العلاقة بين القرار التنمويّ والمستقبل.

وفي إطار ذلك **فهل** المستقبل يعني الزمن؟ الإجابة: (لا) فالمستقبل لا يعني الزمن، بل يعني وجود رؤية يُسعى إلى بلوغها خلال الزمن الذي سيقع بين بداية معلومة ونهاية معلومة. وببلوغها يقع المستقبل وبعدم بلوغها فالأمر لا يعني سوى الحركة فوق ذات الموضع. وفي إطار ذلك فخطط التنمية ذاتها لا تعني المستقبل بقدر ما تعني رؤية يُسعى إلى تنفيذها خلال زمن معلوم وبتحقيقها يتحقق المستقبل وبعدمها لا يتحقق.

وفي إطار ذلك ...

فهل المستقبل يرتبط بالزمن؟ الإجابة: (لا) فالمستقبل لا يرتبط بزمن بقدر ما يرتبط بالفعل داخل الزمن.

وفي إطار ذلك ...

فهل خطط التنمية تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع؟ الإجابة: (نعم).

وفي إطار ذلك ...

فهل خطط التنمية تستطيع تلبية احتياجات المجتمع؟ الإجابة: (لا)، وشتان الفرق بين الإجابتين، لكن تلك هي الحقيقة التي يجب الانتباه إليها والوقوف عليها،

فخطط التنمية بصفة عامة تُصاغ؛ لتلبية احتياجات المجتمع خلال زمن معلوم بين بداية ونهاية، ولأن احتياجات المجتمع لا تنتهي فإن الزمن يذهب ولا يتبقى سوى الاحتياج. وبهذا الاحتياج تستمر الخطط. وهنا تكمن معضلة التنمية بصفة عامة، وإشكالية الخطط الخمسية بصفة خاصَّة؛ وذلك لأن استمرارية الخطط هنا لا تعني الزمن، بقدر ما تعني الكيفية (الطريقة، أو الديناميكية) التي سينتقل من خلالها نتاج فعل الخطط الخمسية من زمن لآخر سعيًا إلى تحقيق غايات محددة. ولهذا الأمر طرق يتمثل بعضها بوصفه استمرارية في ظل متوالية هندسية، أو في ظل متوالية حسابية، أو في ظل متواليه شرطية، وأخيرًا في ظل متوالية تتابعية. وعلى الرغم من اختلاف مسارات الطرق سالفة الذكر؛ فإنها جميعًا تتلاقى تشاركيًا في وجود فجوات مانعة بين اتجاهات مساراتها من ناحية، والأهداف المراد تحقيقها من ناحية أخرى. وهذا ما يمكن التعبير عنه بـ **"الزمن المفقود"** وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٧).

والحقيقة فإن ما يجب الانتباه إليه أن لكل مجتمع استمراريته الخاصَّة التي تكفله في ظل شرطية قدراته الذاتية، وعدم إدراك ذلك إنما سيعني اختلال العلاقة التوازنية بين الاستمرارية بوصفها خططًا والقدرات الذاتية. وفي إطار ذلك كان لابد من إدراك ما تعنيه الخطط الخمسية التنموية بوصفها استمرارية زمنية ليتسنى بعد ذلك إدراك نتائجها بوصفها واقعية تعايشية. وفيما يأتي محاولة للوقوف على ذلك من خلال العنصرين الآتيين، وما انطويا عليه من رؤى نقدية.

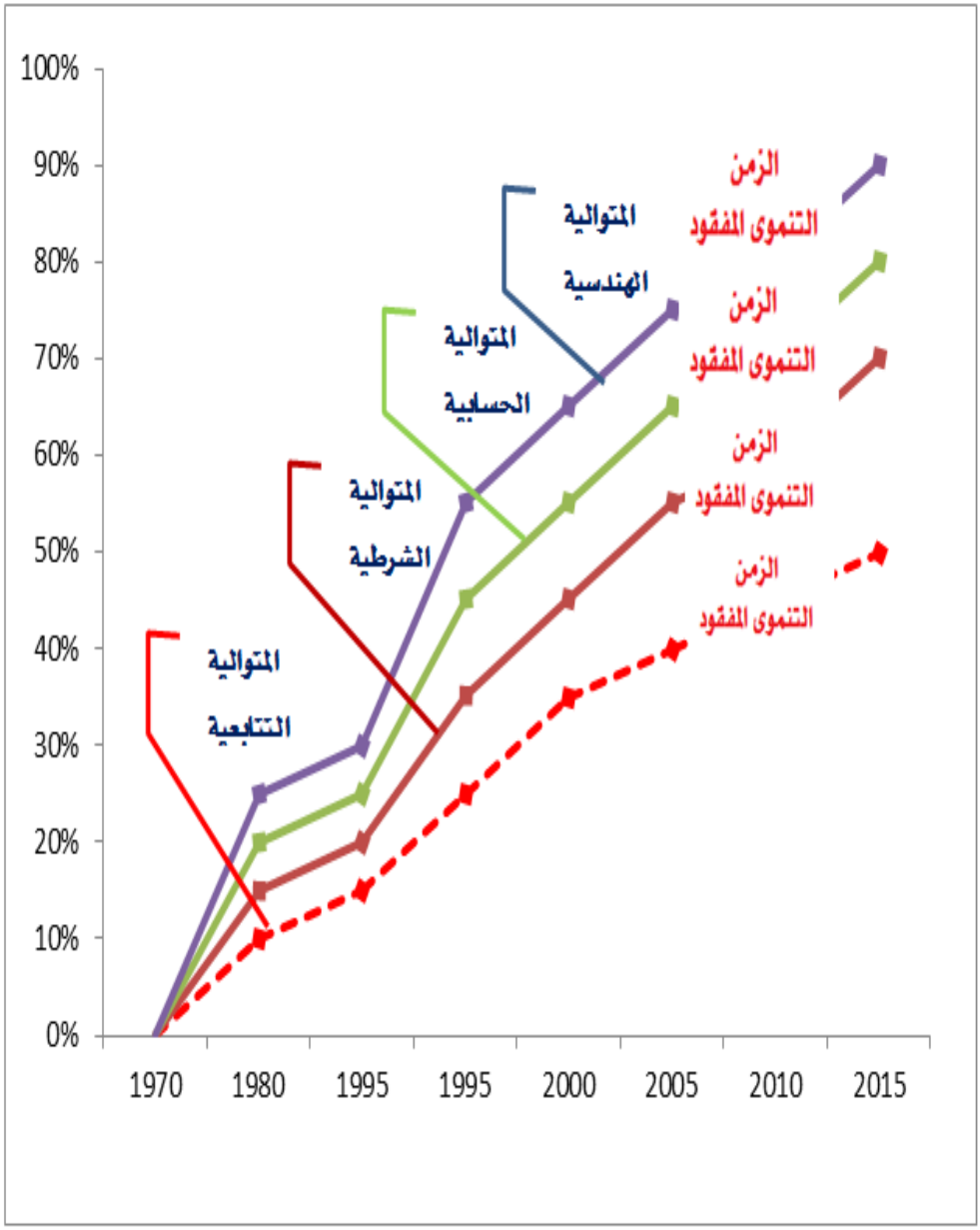

شكل رقم (٧): بنائية الزمن التنمويّ المفقود

المحور الثاني:

الخطط الخمسية التنموية واتجاهاتها التنفيذية

وبصدد الاتجاهات التنفيذية في الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)؛ فالحقيقة لا تتغير بتغير النظر إليها، وسوف يبقى الواقع واقعًا وإن اختلفت الآراء في تحديد أبعاده. وحينما يتعلق الأمر بالتنمية التي هي مطلب بلدان العالم النامي؛ فلابد من رؤية واضحة المعالم، ولا تختلف منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عن غيرها في ذلك؛ ولاسيما بعد أن أصبحت التنمية مطلبًا حتميًا لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة. ويمكن القول: إن الخطط الخمسية التنموية لم تعتمد خلال تلك الفترة على رؤى تنفيذية طويلة الأمد، إنما اعتمدت على مجموعة من الأسس المرجعية التي تحكم اتخاذ القرار. والحقيقة أن الأسس المرجعية لم تكن تعني ضمان عملية التنفيذ بقدر ما كانت تعني أنها أسس ينبغي الاستناد إليها والأخذ بها عند التنفيذ، وتتمثل هذه الأسس على ضوء ما يأتي:

- **التعامل مع جغرافيات مراكز المحافظات في إطار رؤية متكاملة لمكوناتها الحضرية والريفية والصحراوية.**
- **التحرر من أسر البؤرة الحضرية للقرى المركزية من خلال طرح رؤى جديدة من شأنها التخلص من الخلل القائم في العلاقة بين السكان والمكان والموارد.**

- **حث صناع القرار نحو توجيه الاستثمارات تجاه المناطق على مستوى قرى مراكز المحافظات، بما يكفل إحداث تغييرات إيجابية تسهم في رفع حيوية الحيز الجغرافيّ عامة.**
- **استحداث آليات جديدة للتخطيط بدلًا من الآليات الحالية بحيث يصبح التخطيط أحد مكونات عملية إدارة التنمية؛ وذلك بهدف التكيف مع المتغيرات التي يشهدها الواقع المعاصر .**

وفي إطار ذلك، فإن الاتجاهات التنفيذية في الخطط الخمسية التنموية يمكن التعرف إليها من خلال العنصرين الآتيين.

أولًا- الاتجاهات التنفيذية في الخطط الخمسية التنموية.

تجدر الإشارة إلى أن تاريخية الخطط الخمسية التنموية في "المملكة العربية السعودية" خلال الفترة من (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، لم تستدعِ التغيير (بوصفها مستقبلًا تنمويًّا) وفق مسارات مرحلية من الجغرافيات التعايشية البنائية؛ بل انتقلت (بعد تخليها عن جغرافيات الماضي والحاضر معًا) في ظل مسار غلب على اتجاهه تدفق استيراد الجغرافيات المتقدمة من المستقبل غير المنظور (الافتراضيّ) آنذاك إلى الجغرافيات التعايشية في الحاضر آنذاك، حتى بات أمر مدخلات الخطط الخمسية التنموية تنتمي في ظل تراكماتها الدائمة إلى مجموعة من الجغرافيات التاريخية في ظل واقعية غلب عليها جغرافيات الاستهلاك أكثر من جغرافيات البناء وذلك على نحو ما يمكن إيضاحه في الشكل رقم (٨). وبصدد اتجاه هذا الاستدعاء، فلقد كان له الدور الرئيس في تكثيف جغرافيات التغيير المصاحبة للخطط الخمسية في أحيزة جغرافية

على مستوى محلات عمرانية محددة؛ الأمر الذي أدى إلى اتساع مساحتها وزيادة سكانها ومثال ذلك: في "الرياض"، و"جدة"، و"الدمام"، وإمارة "المدينة المنورة".

النقد البنيويّ:

يمكن القول: إنه من الممكن أن يتم تنفيذ رؤى الخطط الخمسية التنموية في إطار ثلاثة اتجاهات تدفقية تتمثل فيما يأتي:

- **الاتجاه الأول:** ويبدأ من القاعدة فصاعدًا، وذلك على نحو ما يتضح بالشكل رقم (٩).

المصدر: الشكل من عمل الباحث.

شكل رقم (٨) : الهرم الزمنيّ لبلوغ التنمية
بين استدعاء التراكم الأماميّ وحصيلة التراكم البنائيّ

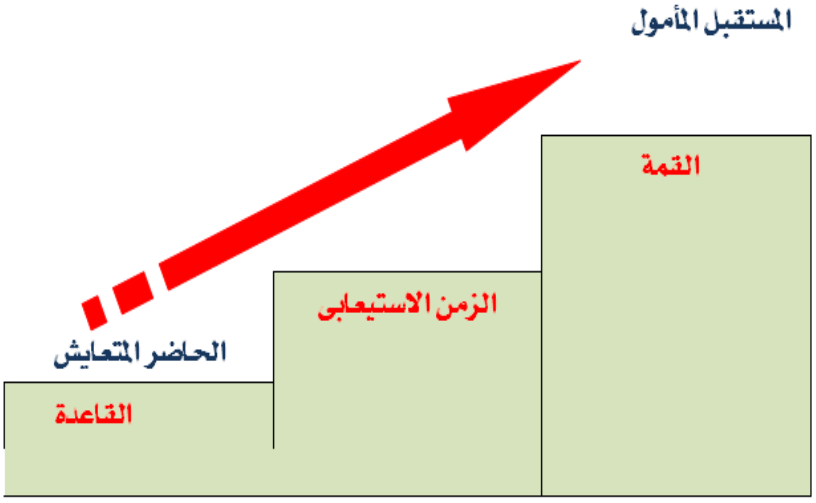

المصدر: الشكل من عمل الباحث.

شكل رقم (٩): اتجاه حركة تنفيذ رؤى التنمية

من القاعدة إلى القمة في اتجاه أحاديّ

- **الاتجاه الثاني:** ويبدأ من القمة حيث المحلات العمرانية الرئيسة، فهابطًا، حيث المحلات العمرانية الثانوية، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل (١٠).

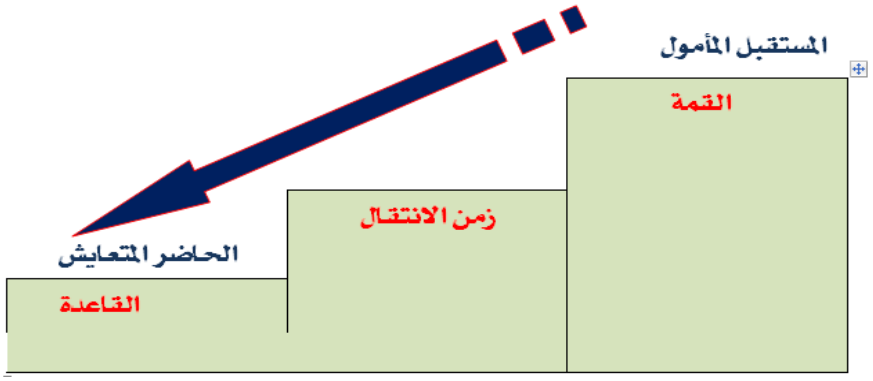

المصدر: الشكل من عمل الباحث.

شكل رقم (١٠): اتجاه حركة تنفيذ رؤى التنمية

من القمة إلى القاعدة في اتجاه أحاديّ

- **الاتجاه الثالث:** ومن الممكن أن يتم كذلك على النحوين السالفين في آن واحد وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (١١).

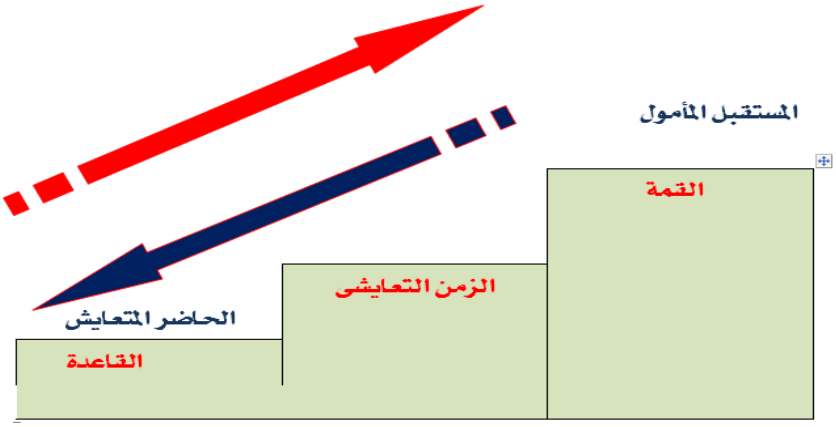

المصدر: الشكل من عمل الباحث.

شكل رقم (١١): اتجاه حركة تنفيذ رؤى التنمية
من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة

والحقيقة، فالاتجاهات الثلاثة تنطوي على أبعاد إيجابية وأخرى قد تعيق ذلك. فالتنمية من القمة إلى القاعدة قد تتسم بدقة وتنسيق أكثر، غير أنها تنفصل وتنعزل عن الاحتياجات المحلية وجغرافياتها الذاتية، أما التنمية من القاعدة إلى القمة فقد تكون أكثر واقعية وتوافقًا مع جغرافيات الاحتياجات المحلية، غير أنها يتعذر عليها وضع الإطار الاقتصاديّ في شموله واتساعه موضع الاعتبار. وعلى الرغم من أن الأمر في كلتا الحالتين لا يخلو من بعض السلبيات، فإنه يمكن القول: إن الخطط الخمسية التنموية في "المملكة العربية السعودية" خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) انتهجت حركة الفعل التنمويّ من القمة (حيث المحلات العمرانية الرئيسة) إلى القاعدة (حيث المحلات العمرانية الثانوية). وهنا تكمن القيمة في معرفة السببية

الحقيقة التي عجلت بالاستغناء عن فكر الخطط الخمسية التنموية التقليديّ الذي امتد من الخطة الخمسية التنموية (الأولى) إلى الخطة الخمسية التنموية (السابعة). وكذلك التعجيل التام بالاستغناء عن فكر الخطط الخمسية التنموية عامة. فالانتقال التدفقيّ لعائدات التنمية من القمة (حيث مجموعة المدن القليلة التي تمثل الأقطاب الاستحواذية لكل المدخلات التنموية) إلى القاعدة (حيث كل المحافظات على مستوى المناطق الإدارية بما تشتمله من مدن، وقرى، وهجر) لم يضمن استمرارية تدفق العوائد التنموية في إطار من التراتبية المنتظمة، بل ما حدث هو تدفق العوائد التنموية في إطار من الانتقائية لأحيزة محددة دون غيرها.

ثانيًا- مخرجات الانتقال التدفقيّ والزمن الاستيعابيّ.

وهنا يكمن الجوهر الذي يجب الانتباه إليه ويتمثل في الزمن الاستيعابيّ. والقول، فإن الإشكالية الحقيقية لاتجاهات الخطط الخمسية التنموية كانت تتمثل في الزمن وليس في المجتمع أو أحيزته الجغرافية، فلقد تمثلت الأشكالية في المفاضلة بين الأخذ بخطوات التخطيط من أجل بلوغ أهداف التنمية وهذا يشترط توافر الوقت، أو الاستعاضة عن مراحل التخطيط بتوفير الخدمات بأسرع وقت. ولأن الواقعية التعايشية في بعض المجتمعات ترتضي من التنمية بلوغ النتيجة في أسرع وقت؛ فلقد فُضل **الاتجاه (الأول)** عن **الاتجاه (الثاني)** (مساعد عبد الرحمن الجحيدب، ٢٠٠٩: ١٤)، أي: السعي نحو بلوغ الطموحات بالقفز على الزمن. وعلى ضوء هذا التفضيل كان لابد من سبيل يمكن الاستعاضة به عن قصور الخطط الخمسية، على ضوء أخذها

بمقتضيات **الاتجاه (الأول)** (الانتقال من القمة إلى القاعدة)؛ فتمثل السبيل في ثلاثة مستويات تتبلور فيما يأتي:

المستوى الأول: مراكز النمو الوطنيّة.

تعد مراكز النمو الوطنيّة الأساس التي تعتمد عليه إستراتيجية التنمية في "المملكة العربية السعودية"، وهي عبارة عن قنوات لنقل الجهود التنموية؛ سعيًا إلى تحقيق التوزان الإقليميّ. ولقد تم اختيار (٢٢) مركزَ نموٍ وطنيًا على مستوى مناطق المملكة على نحو ما يوضحه الشكل رقم (١٢).

وتتمثل في خمسة مراكز وطنيّة في منطقة الرياض، وأربعة مراكز وطنيّة في المنطقة الشرقية، وثلاثة مراكز في منطقة مكة المكرمة، ومركز واحد في منطقة الحدود "الشمالية"، و"تبوك"، و"الجوف"، و"حائل"، و"المدينة المنورة"، و"القصيم"، و"الباحة"، و"عسير"، و"نجران"، و"جازان". وعلى الرغم من القيمة التي تنطوي عليها منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؛ كونها المحطة الثانية من محطات الحج والعمرة؛ فإنه لم يُخصص لها سوى مركز تنمويّ واحد.

المستوى الثاني: مراكز النمو الإقليمية.

تعد مراكز النمو الإقليمية الأساس التي كانت تعتمد عليه إستراتيجية التنمية في "المملكة العربية السعودية" لتحقيق التكامل بين المناطق الحضرية الكبرى (حيث مراكز النمو الوطنيّة) وبين المناطق الريفية الأقل نموًا. ولقد بلغ عدد هذه المراكز (٢٥) مركزًا، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (١٣).

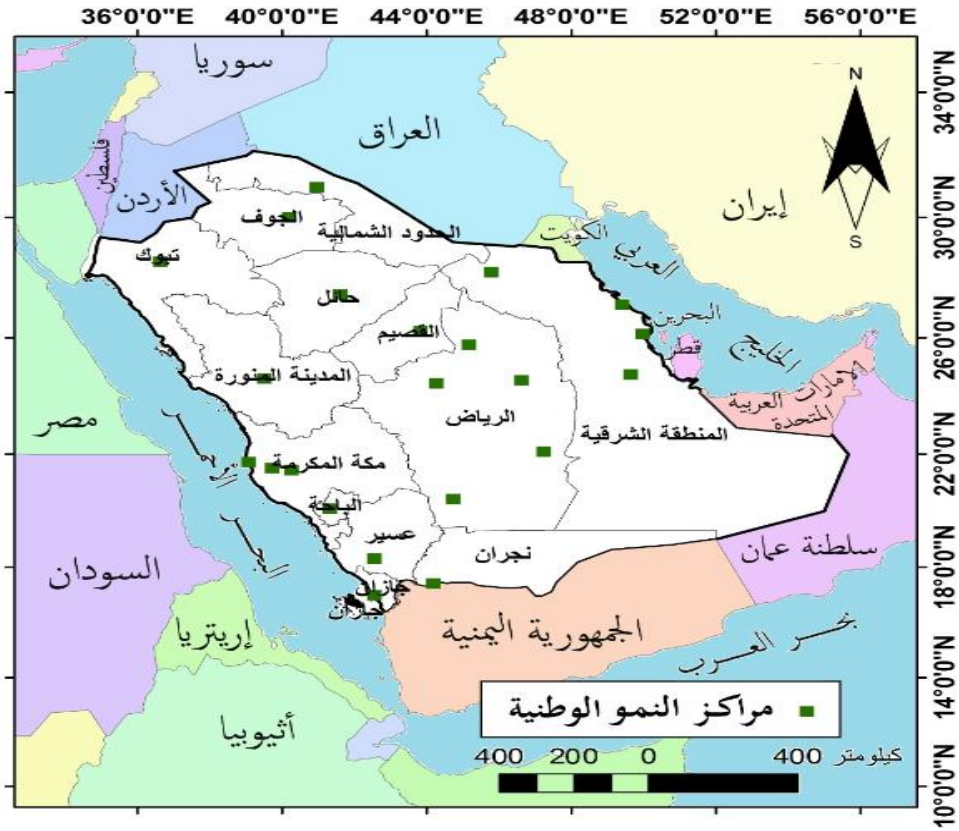

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠١٠).

شكل رقم (١٢) : المستوى الأول (توزيع مراكز النمو الوطنيّة)

وعامة فإن هذه المراكز تقدم خدمات أقل من تلك التي تقدمها مراكز النمو الوطنيّة.

المستوى الثالث: مراكز النمو المحلية.

تعمل هذه المراكز على دعم احتياجات القرى، والهجر – محلات عمرانية أقل من القرى – المجاورة لها وتوفيرها ، ولقد بلغ عدد هذه المراكز (٨٢) مركزًا ،يوضحها الشكل رقم (١٤).

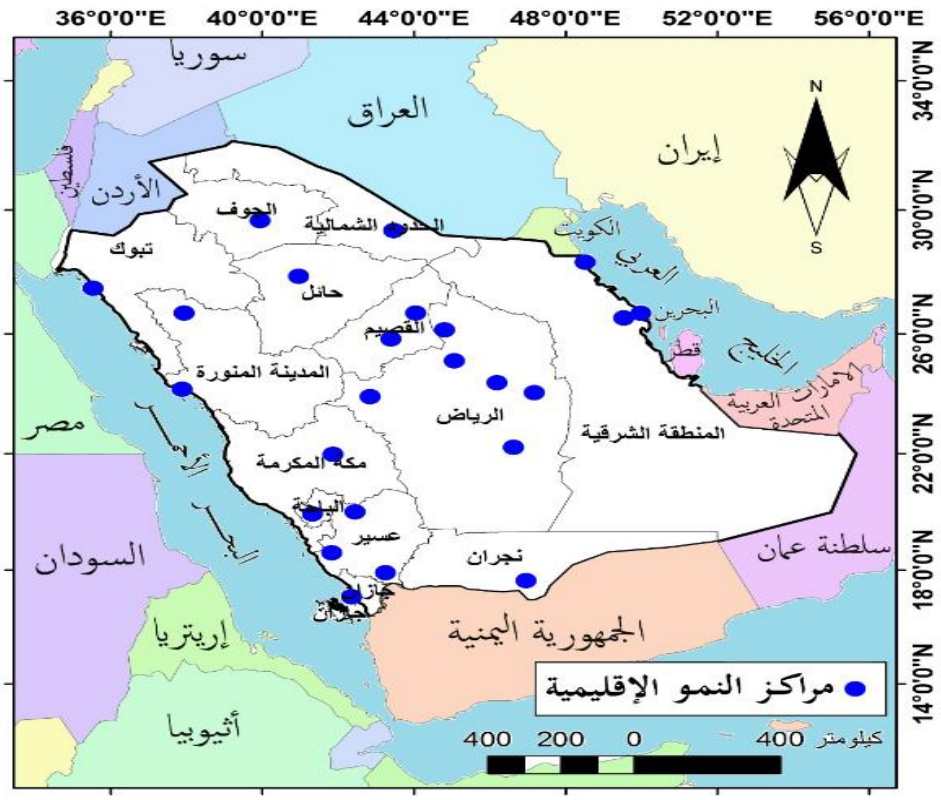

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠١٠).

شكل رقم (١٣): المستوى الثاني (توزيع مراكز النمو الإقليمية)

النقد البنيويّ:

وعلى الرغم من كونها سبيلًا استعاضيًا عن قصور بديليّ، وعلى الرغم من أن مأمول محصلات نتائجها كان يهدف إلى بناء محاور التنمية الرئيسة على مستوى المملكة وتنفيذها فإن جدوى تلك المستويات بما شملته من مراكز للنمو رُوعي فيها البناء الهيراركيّ لم تستطع بلوغ الغاية المأمولة التي تتمثل في بناء محاور تنموية لديها

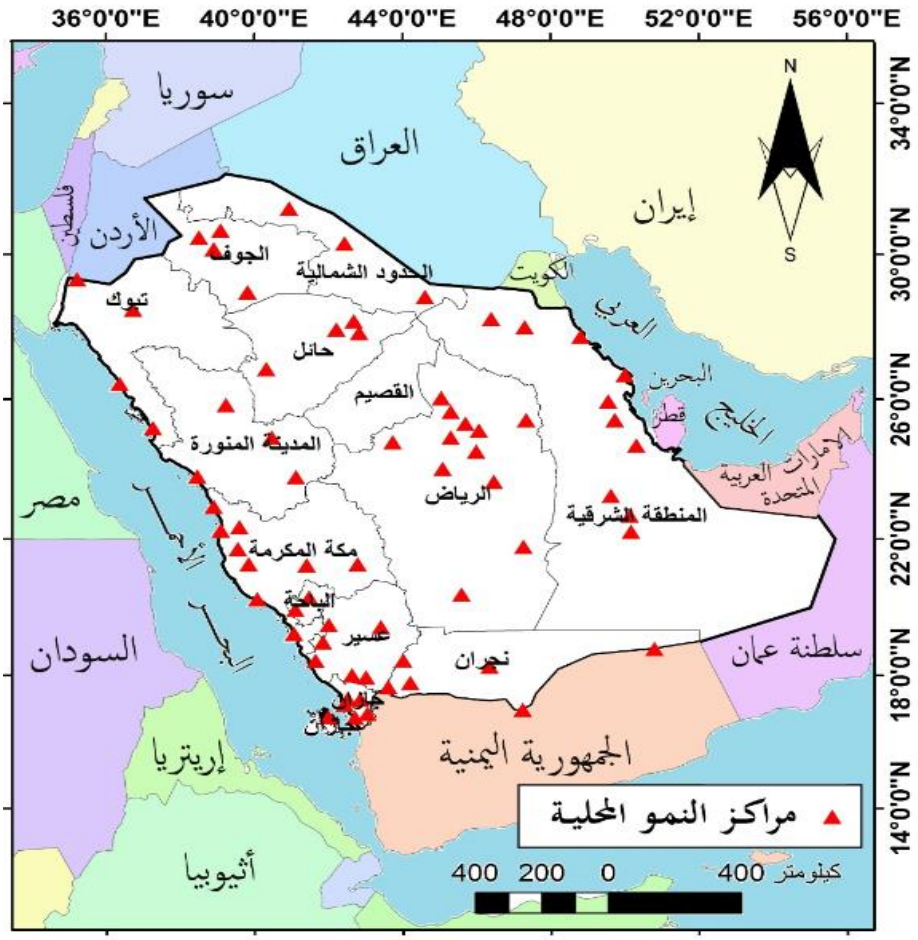

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠١٠).

شكل رقم (١٤): المستوى الثالث توزيع مراكز النمو المحلية

من التأثير الذي تسهم منفعته في بناء توازن تنمويّ، ولكل الأحيزة الجغرافية فيه نصيب من عوائده، وذلك على نحو ما كان مأمولًا كما يتضح من خلال الشكل رقم (١٥).

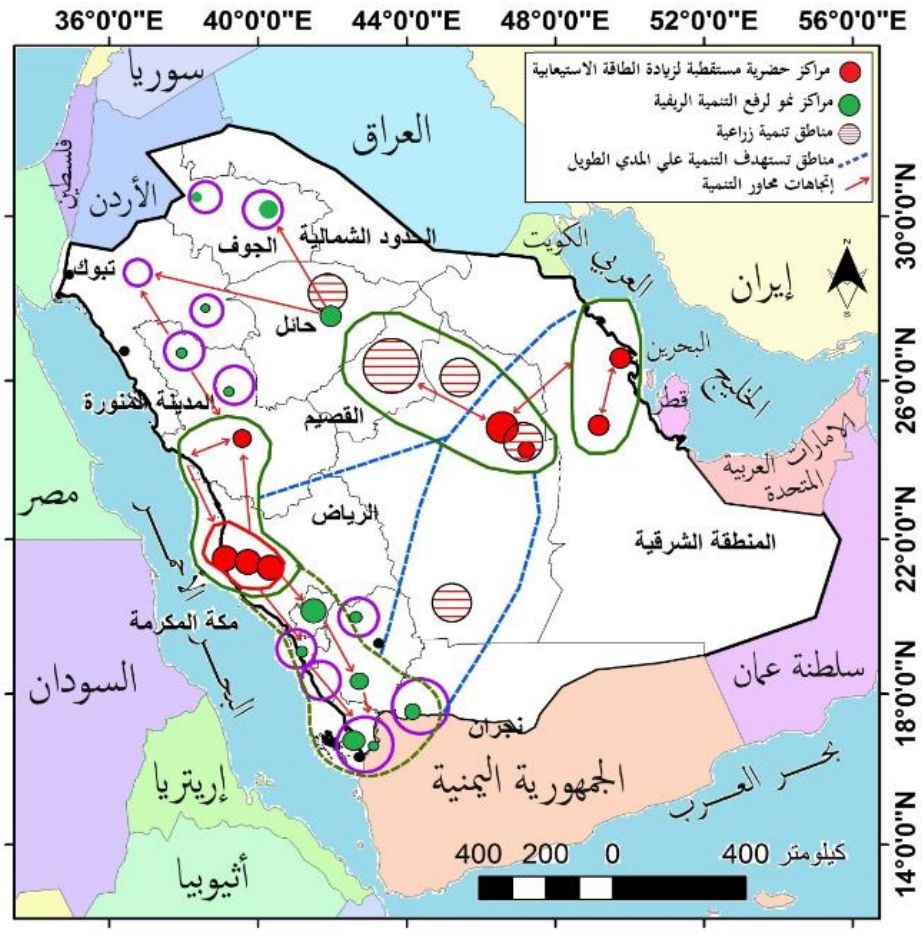

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠١٠).

(لضمان تحقيق أهداف التنمية وبلوغ عوائدها في الجزء الأكبر من الأحيزة الجغرافية؛ ولأن الأحيزة الجغرافية في جملتها أقرب إلى مجموعة من الجزر المنفصلة ورابطها كاد يقتصر على الطرق؛ كان من الأجدى تحديد محاور معينة للتنمية فجاءت في ثلاثة تمثلت في محور وسط المملكة ويمتد من مدينة "الخرج" جنوبًا إلى مدينة "القصيم" شمالًا، ومحور شرق المملكة ويمتد من مدينة "الهفهوف" جنوبًا إلى مدينة "الجبيل" شمالًا، ومحور غرب المملكة ويمتد من مدينة "الطائف" جنوبًا إلى "المدينة المنورة" شمالًا إلى مدينة "ينبع" غربًا) (وزارة الشؤون البلدية والقروية، ٢٠١٠)

شكل رقم (١٥): محاور التنمية الرئيسة في المملكة العربية السعودية

وهنا تكمن قيمة تفسير سببية عدم الاستطاعة والتي تتلخص في جملة شرطية واحدة، مضمونها: كان بالإمكان بلوغ التوازن التنمويّ على مستوى كل الأحيزة الجغرافية في "المملكة العربية السعودية" شريطة أن تتسق كل المستويات في نسق تنفيذيّ واحد خلال الزمن الواحد، شريطة ألا يكون لحيز جغرافيّ فضل استباقيّ زمنيّ من الناحية التنفيذية الوطنيّة، أو الإقليمية، على حيز آخر من الناحية التنفيذية المحلية إلا بالقدر الذي يكفل التوازن. إلا أن الاستباق التنفيذيّ على مستوى بعض الأحيزة الجغرافية الانتقائية، أدى إلى ترسيخ التباين بين جملة الأحيزة الجغرافية على مستوى المناطق الإدارية في المملكة. فلقد تفوقت أحيزة عن غيرها في استقطابها لعوائد التنمية؛ ومن ثم انتهى الأمر إلى وجود مجموعة من الأحيزة مارست دور مراكز أقطاب النمو التنمويّ من ناحية، ومجموعة أخرى من الأحيزة تأثرت بوصفها توابعًا لأقطاب مراكز النمو التنمويّ، أي: أن هناك ثمة أقطابًا تنموية تأثيرية تسير في فلكها توابع حركية تأثرية من ناحية أخرى. وبعبارة أخرى، فلقد نجم عن ذلك وجود "**أقطاب قيادية**" من ناحية، ووجود "**توابع استملائية**" من ناحية أخرى. وفي قول أخير، أي: أن الحاضر المتعايش آنذاك والمستقبل المأمول آنذاك انطويا بداخلهما على وجود فجوات تنموية بين أقطاب النمو المتزايدة من ناحية، وبين التوابع المتأثرة المنتظرة من ناحية أخرى؛ ومن ثم فليس من المستغرب أن يتضاعف الحيز الجغرافيّ لمدينة "جدة" بـ (٤٩) مثلًا ما بين عامي (١٩٧٤) و (١٩٨٤) دون غيره من أحيزة المدن الأخرى في منطقة "مكة المكرمة" (مساعد عبد الرحمن الجحيدب، ٢٠٠٩: ١٤)، وكذلك فليس من المستغرب القول: إن (٨٥%) من سكان "الرياض" قد ولدوا خارجها؛ نتيجة زيادة الهجرة إليها.

وبصدد منطقة الدراسة، فليس من المستغرب أن يتركز السكان في إمارة "المدينة المنورة" دون غيرها على مستوى مدن محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وفيما عدا الإمارة، فهي جملة من التوابع التي تدور في فلك الإمارة.

ثالثًا- اتجاهات التفاوض التنفيذيّ على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية.

يُقصد باتجاهات التفاوض التنفيذيّ في هذا المحور تلك المخططات الإقليمية التي وضعت بوصفها إستراتيجية يمكن بمقتضاها تحقيق التنمية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية حتى عام (٢٠٣٠) – وليس للعام هنا علاقة برؤية المملكة (٢٠٣٠)- ويُؤمل من خلالها تقليص الفوارق في مستويات التنمية سواء أعلى مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" أم على مستوى مراكز المحافظات الإدارية، كما يُؤمل من خلالها استخدام الموارد المتاحة والمرتقبة. وبصدد منطقة "المدينة المنورة"، فهي إحدى المناطق الإدارية في "المملكة العربية السعودية"، وهي تمثل نسبة (٧,٧%) من مساحة المملكة. وتتوزع هذه المساحة على سبع محافظات غير متساوية، يطل اثنتان منها على البحر الأحمر من جهة الغرب بجبهتين بحريتين لمحافظة "ينبع" الغلبة في طول جبهاتهما وذلك على نحو ما جاء بالشكل رقم (٢). وهي -في جملتها- تمتد في رقعة متصلة غير متقطعة في مساحة تبلغ (١٥٠) ألف كم٢، تنحصر بين دائرتي العرض(١٣ً ٣٠َ ٢٢ْ) و(١٨ً ٣٠َ ٢٧ْ) شمالًا، وخطي الطول (٣٠ً ٣٠َ ٣٦ْ) و(١١ً ١٥َ ٤٢ْ)

شرقًا. وكما يتضح من الشكل رقم (١٧) فإن إمارة "المدينة المنورة"[١] تكاد تمثل الوسط البؤريّ الرابط بين جميع محافظات المنطقة التي تتباين في خصائصها المساحية والسكانية. وفي الحقيقة فثمة فرق بين أن تمثل إمارة "المدينة المنورة" الوسط البؤريّ النابض في منطقة "المدينة المنورة"، وبين أن تمثل إمارة "المدينة المنورة" الوسط البؤريّ الرابط بالتنمية لجملة محافظات المنطقة الإدارية. فالوسط البؤريّ النابض يرتكز على العلاقات المكانية، في حين أنّ الوسط التنمويّ يرتكز على جملة القدرات الذاتية. وقد يُرد على ذلك بأن العلاقات المكانية تعد جزءًا لا يتجزأ من القدرات الذاتية، وهذا حق لكن ليس كله حيث إن التنمية لا تنهض بارتكازها على الجزء؛ ولكن بارتكازها على تضافر الكل. وليس هناك أدل على ذلك من اقتصاديات إمارة "المدينة المنورة" ذاتها التي تكاد جميعها تقوم على الاقتصاديات التي ترتبط بـ"المسجد النبويّ الشريف" وتبعاته (الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة، ٢٠١٥: ج٢/٤). وفي إطار التغيير الذي كانت تشهده الخطط الخمسية التنموية طوال نصف قرن، تكونت التدفقات النظرية للفكر التنمويّ في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؛ ومن ثم فتلك التدفقات لا تجسد حيوية التغيير باعتباره ينطوي على أهداف يُتطلع إليها، بقدر ما تُجسد حيوية الاحتياجات باعتبارها متطلبات لم تُستوف طوال فترة الخطط الخمسية التنموية. وفي إطار ذلك تكونت اتجاهات التفاوض التنمويّ التنفيذيّ، وتمثلت في النحو الآتي:

---

[١] لمحافظة "المدينة المنورة" خصوصية إدارية تختلف بها عن جملة المحافظات على مستوى المنطقة، وهي وجود الإمارة بها؛ ولذلك فإن التقسيم الإداريّ لا يستخدم كلمة المحافظة أو المدينة، بل يستخدم كلمة "الإمارة". وإلى جانب هذا ، فالإمارة في هذه الدراسة إنما تعني الكتلة الإدارية الرئيسة في الإطار الكليّ للمحافظة.

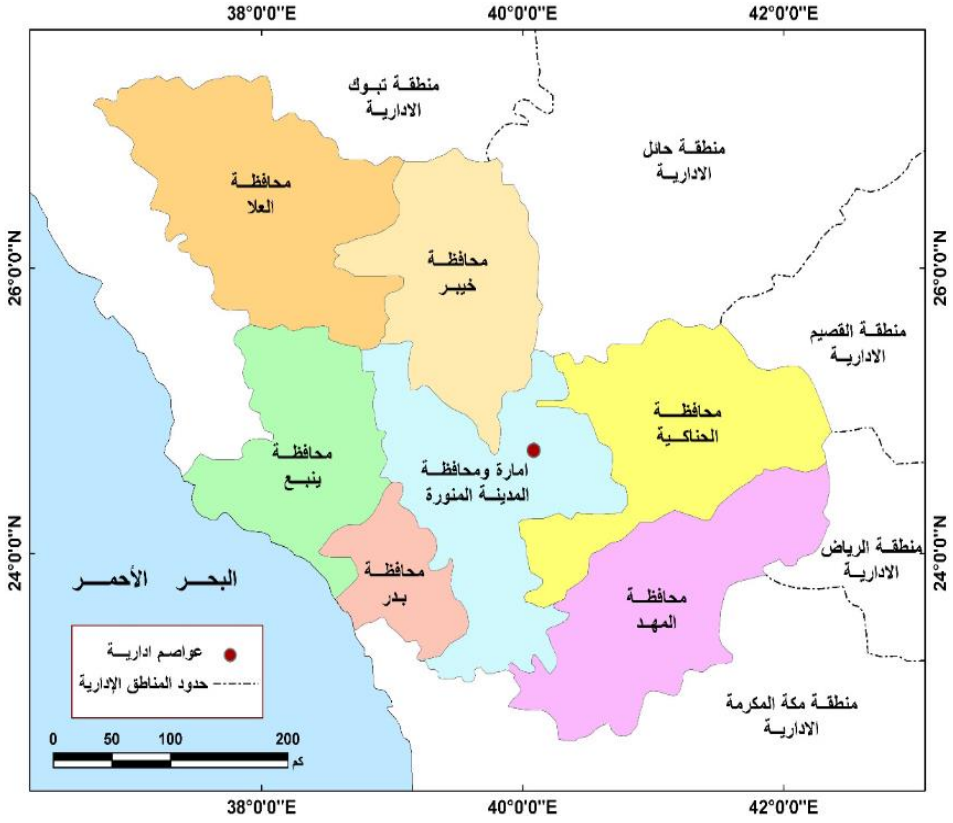

شكل رقم (١٧): التقسيم الإداريّ على مستوى

منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

١- الاتجاه الأول: (التنمية المركزة).

وخلال الخطط الخمسية (الأربع) الأولى وذلك في الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (١٩٩٠)، كان الاتجاه التفاوضيّ للتنمية يسير في اتجاه التنمية المركزة . وتعتمد الفكرة الأساسية في هذا الاتجاه على ضرورة تركز التنمية في محافظة "المدينة المنورة"

وإمارتها، وكذلك مدينة "ينبع البحر" في "محافظة ينبع"، وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (١٨)

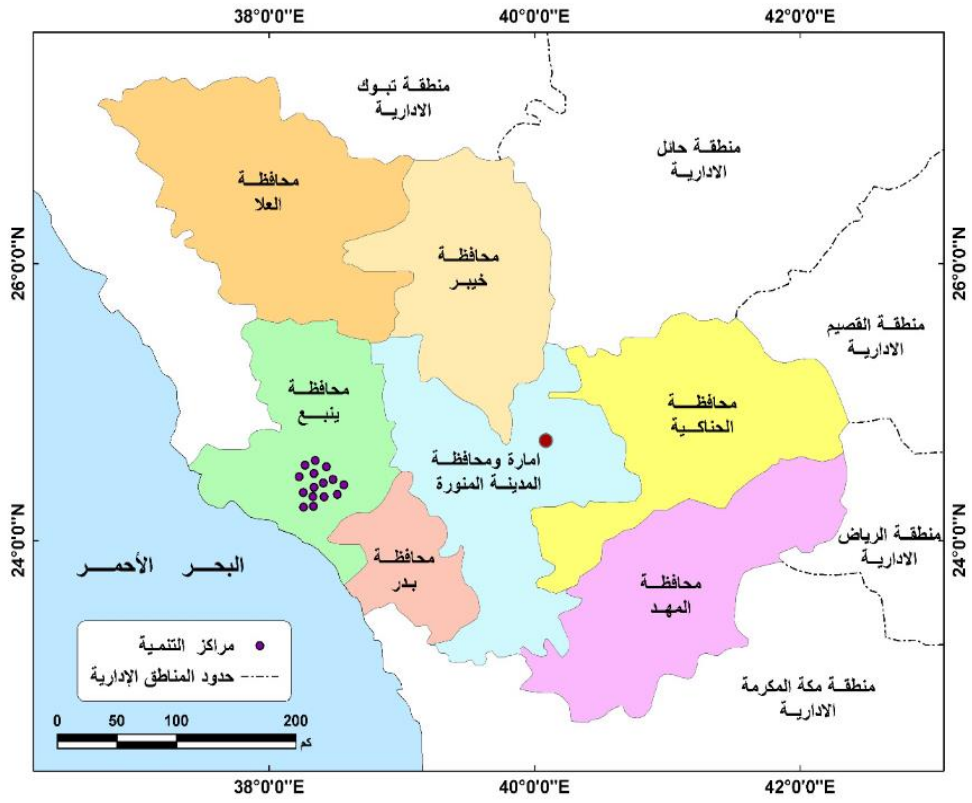

شكل رقم(١٨): الاتجاه الأول (التنمية المركزة)

للاستفادة من التكامل الاقتصاديّ بين الأنشطة؛ ومن ثمّ تخفيض تكلفة الوحدة الإنتاجية حيث يمثل حجم السكان في هاتين المدينتين نسبة ما يساوي (٧١%) من جملة سكان منطقة "المدينة المنورة" الإدارية خلال العقود الثلاثة الماضية، كما تستحوذان على نسبة (٩٥%) من جملة المصانع في المنطقة. وكما يُلاحظ فإن هذا البديل يقوم على

الاعتبارات الاقتصادية البحتة التي تسعى إلى تحقيق التكامل بين الأنشطة من ناحية، والوفرة الاقتصادية من ناحية أخرى. **وبناءً على ذلك فإن محصلة هذا البديل تتلخص في ضرورة استمرار تركيز الأنشطة الاقتصادية مستقبلًا في هاتين المدينتين في ظل الاتجاه في مرحلة لاحقة إلى تنمية مدن أخرى لتصبح مراكز للتنمية الإقليمية والمحلية، تعتمد قاعدتها الاقتصادية على نشاط الصناعات الخفيفة، والمتوسطة، والسياحة، والزراعة، والرعي، والصيد مع توفير الخدمات المحلية والفرعية بها.**

النقد البنيويّ:

عناصر القوة في هذا الاتجاه.

- **وجود مجموعة من المقومات الاقتصادية غير المستخدمة في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.**
- **وجود مساحات كبيرة من أراضي الفضاء المخدومة بالمرافق وغير المستغلة (الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة، ٢٠١٥:ج/١- ٣٢)**

عناصر الضعف في هذا الاتجاه:

- **ضعف فرص استخدام الموارد الكامنة والمنتشرة في محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية التعدينية، والسياحية.**
- **زيادة حجم سكان إمارة "المدينة المنورة" سيؤثر –سلبًا– في الوظيفة الرئيسة لها باعتبارها مركزًا عالميًا إسلاميًا.**

- **سيؤدي التوسع العمرانيّ المضطرد في إمارة "المدينة المنورة"، ومدينة "ينبع البحر" إلى ظهور النمو العشوائيّ وما يصاحب ذلك من آثار التدهور البيئيّ.**
- **سيؤدي إلى زيادة فجوة التباين والاختلاف في مستويات التنمية بين المحافظات السبع في المنطقة.**
- **سيؤدي إلى استقطاب إمارة "المدينة المنورة"، ومدينة "ينبع البحر" لسكان المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.**

٢- الاتجاه الثاني: (التنمية الانتشارية المركزة).

وخلال الخطط الخمسية الثلاث التالية بعد ذلك، والتي امتدت من عام (١٩٩٠) إلى عام (٢٠٠٥)، كان الاتجاه التفاوضيّ للتنمية يسير في اتجاه الانتشار المركز. وتقوم فكرة التنمية في هذا الاتجاه على أساس أنه من غير المقبول أن تستمر إمارة "المدينة المنورة" في النمو السكانيّ والعمرانيّ بنفس معدلات نموها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وعن ذلك تُسأل الاقتصاديات المصاحبة لـ "المسجد النبويّ الشريف" التي أدت إلى توافر الخدمات الصحية، والتعليمية، وفرص العمل. وإلى جانب إمارة "المدينة المنورة" فليس من المقبول أيضًا أن تستمر مدينة "ينبع البحر" القاعدة الصناعية الجاذبة للسكان. لذا فالبديل الثاني للتنمية يرمي إلى استقطاب تدفقات الهجرة الداخلية المتجهة إليهما، عن طريق إنشاء مدن جديدة أو تدعيم التجمعات السكانية

القريبة منهما والتي تقع في نطاق تأثير كل منهما **"Satellite Towns"**، وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (١٩).

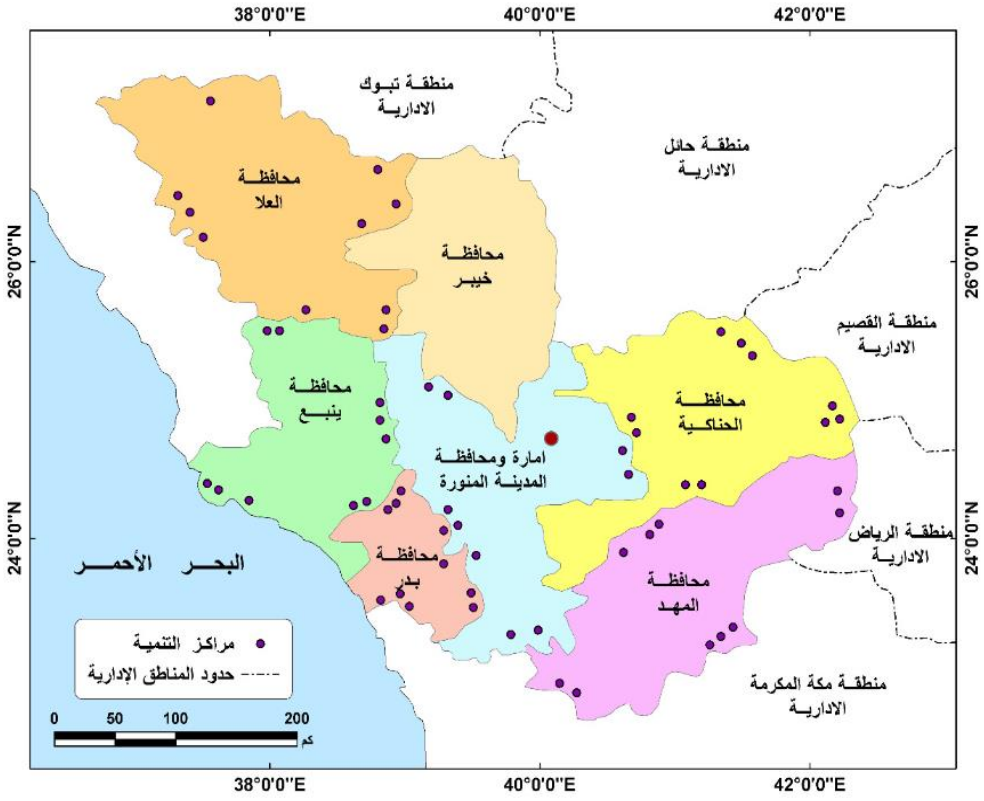

شكل رقم (١٩): الاتجاه الثاني (التنمية الانتشارية المركزة)

ولسوف يساعد ذلك على احتفاظ محافظة "المدينة المنورة" وإمارتها بوظيفتها الرئيسة بوصفها مركزًا دينيًا عالميًا لديه إمكانية استيعاب المسلمين من جميع بلاد العالم، ولسوف يؤدي ذلك –أيضًا– إلى أن تكون مدينة "ينبع البحر" أحد أقطاب التنمية الصناعية الوطنيّة.

النقد البنيويّ:

عناصر القوة هذا الاتجاه:

- إمكانية تحقيق استخدام الموارد الطبيعيّة، وتنويع القاعدة الاقتصادية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.
- تقليص الفوارق في مستويات التنمية بين محافظات المنطقة الإدارية.
- سيساعد ذلك على إيجاد تدرج هرميّ متوزان في أحجام المدن في منطقة المدينة المنورة الإدارية خلال المستقبل البعيد.
- دعم اقتصاد مدينة "المدينة المنورة" وإمارتها وتقويته.

عناصر الضعف في هذا الاتجاه:

- ضآلة العائد الاقتصاديّ من بعض الأنشطة الجديدة غير التقليدية في التجمعات العمرانية الصغيرة نسبيًا، وذلك في المراحل الأولى من مراحل تنفيذ رؤى التنمية.
- ارتفاع تكلفة الخدمات وهياكل البنية الأساسية للمدن أو التجمعات الحضرية الجديدة المقترحة.

٣- الاتجاه الثالث (التنمية المنتشرة).

وخلال الخطتين: (الثامنة) و(التاسعة) التاليتين بعد ذلك، واللتين امتدتا خلال الفترة من عام (٢٠٠٥) إلى عام (٢٠١٥)، كان الاتجاه التفاوضيّ للتنمية يسير في

اتجاه التنمية المنتشرة. ويضع هذا البديل في الاعتبار المساحة الشاسعة لمنطقة "المدينة المنورة" الإدارية والتي تبلغ نحو (١٥٠) ألف كم٢، كما يضع في الاعتبار انتشار التجمعات السكانية التي يزيد جملة سكانها عن (٢٥٠٠) نسمة والتي يزيد عددها عن (٢٦) تجمعًا، مضافًا إلى ذلك إمارة "المدينة المنورة" ومدينة "ينبع البحر" ؛ ومن ثم فإن أي إستراتيجية تنموية تسعى إلى استخدام الموارد الكامنة في المنطقة يجب أن توجه اهتمامها إلى هذه المدن والتجمعات السكانية، وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٢٠) ؛ ولاسيما وهي تمثل نسبة (٩٢%) من جملة سكان المنطقة.

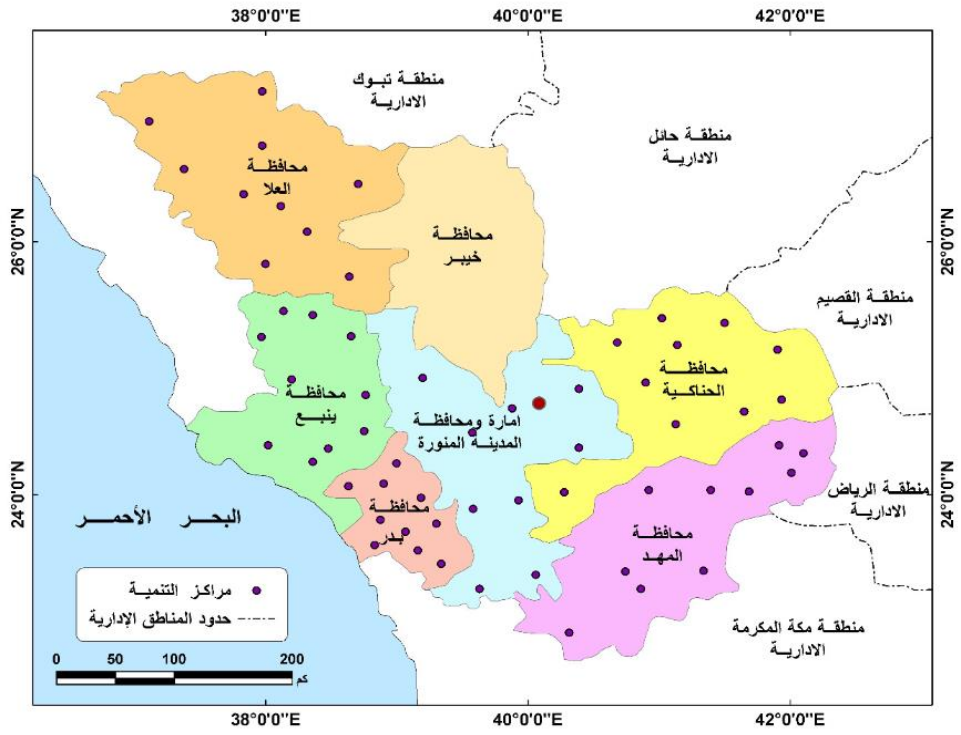

شكل رقم (٢٠): الاتجاه الثالث (التنمية المنتشرة)

النقد البنيويّ:

عناصر القوة في هذا الاتجاه:

- سيساعد هذا البديل في نشر التنمية على مستوى مدن منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.
- سيساعد هذا البديل على الإسراع في نشر رؤى التنمية في المنطقة؛ لوجود الموارد الكامنة التي يمكن استخدامها في النطاقات المكانية المحيطة بالمدن والتجمعات السكانية.
- سيساعد هذا البديل في تهيئة المدن الصغيرة والقرى الرئيسة لتنويع القاعدة الاقتصادية.
- سيساعد على الحد من ظاهرة الهجرة المستمرة إلى إمارة المدينة المنورة" من ناحية، ومدينة"ينبع البحر" من ناحية أخرى.
- سيساعد على الحد من تدفق رؤوس الأموال للاستثمار في إمارة "المدينة المنورة"، ومدينة "ينبع البحر" دون غيرهما .
- سيساعد على تحقيق التكامل الوظيفيّ والإنتاجيّ بين مختلف المحافظات.
- سيساعد على الاستغلال الأنسب للموارد .

عناصر الضعف في هذا الاتجاه:

- **غياب القاعدة الاقتصادية، والنقص الواضح في هياكل البنية الأساسية التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في كل التجمعات السكانية.**
- **محدودية المردود الاقتصاديّ في المدى القصير.**
- **البعد النسبيّ لبعض المراكز الإدارية التابعة لإمارة "المدينة المنورة" مثل: "اليتمة"، و"وادي الفرع"، و"الأكحل"، وأبو "ضباع".**

٤- الاتجاه الرابع (التنمية التوافقية).

ولأن واقعية المردود التعايشيّ أَصْدَق إِنْبَاءً من الاتجاهات التنفيذية في الخطط الخمسية التنموية السابقة؛ اقتضت الضرورة البحث عن اتجاه آخر للتنمية. وعلى ضوء الاتجاهات الثلاثة سالفة الذكر، وعلى ضوء المفاضلة فيما تضمنته من عناصر القوة؛ تم الانتهاء إلى العمل في ظل الاتجاه التوافقيّ في إطار الخطة الخمسية (العاشرة)، حيث سيجمع هذا الاتجاه بين مزايا الاتجاه (الأول) **(حيث التنمية المركزة)** وبين الاتجاه (الثالث) حيث **(التنمية المنتشرة)** (الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة، ٢٠١٥: ج٢/٤-٧) – وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢١) – سعيًا إلى الاستفادة من مزايا كل منهما وتلافي السلبيات بما يحقق الأهداف التنموية ليصبح بذلك البديل المرجح.

عناصر القوة في هذا البديل:

- **سيؤدي إلى تعزيز الدور الوظيفيّ لإمارة "المدينة المنورة" كما سيؤدي إلى استخدام بعض التجمعات العمرانية الواقعة في نطاق تأثيرها المباشر**

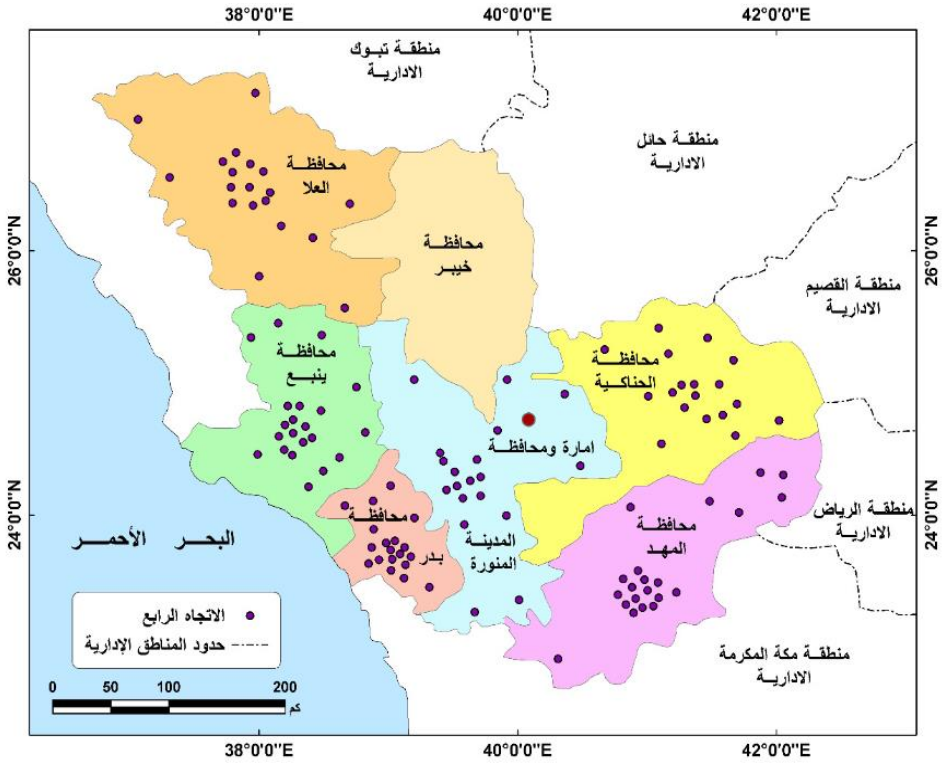

شكل رقم (٢١): الاتجاه الرابع (التنمية التوافقية)

بوصفها آليات؛ لتعزيز هذا الدور عن طريق توجيه بعض الجهود الإنمائية المرتبط توطينها بإمارة "المدينة المنورة" إلى هذه التجمعات.

- **يمكن لهذه التجمعات أن تؤدي دورًا في تخفيف تركز الأنشطة في إمارة المدينة المنورة" أو حتى التجمعات السكانية الكبرى في المنطقة.**

(الغرفة التجارية الصناعية، ٢٠١٥:ج/٢- ٢٤)

وبناءً على ذلك كان من المنتظر الأخذ بتطبيق مدخلات هذا البديل؛ سعيًا إلى بلوغ غايات مأمولة. بيد أن الأمر لم يكتمل؛ كونه توقف في ظل الأخذ بتطبيق

مدخلات أخرى في إطار اتجاه رؤية جديدة تمامًا هي رؤية المملكة العربية السعودية" (٢٠٣٠)، ويوضح توزيع مشروعاتها الشكل رقم (٢٢)

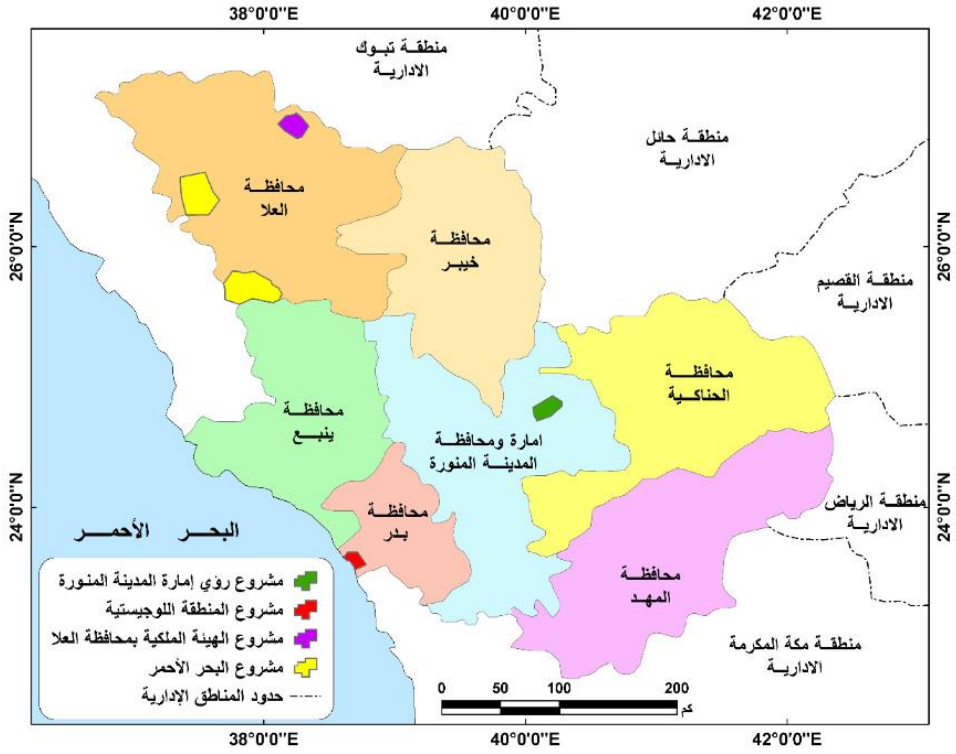

شكل رقم (٢٢): توزيع المشروعات الرئيسة الجديدة في ظل رؤية المملكة (٢٠٣٠) على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية

وتتمثل فيما يأتي:

- **مشروع البحر الأحمر.**
- **مشروع رؤى إمارة المدينة المنورة.**

- **مشروعات الهيئة الملكية بمحافظة "العلا".**
- **مشروعات المنطقة اللوجستية في محافظة "بدر".**

(الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة ، ٢٠١٧:ج/٣- ٣٢)

وبذلك تم التخلي عن الاتجاه (الرابع) بكل ما ينطوي عليه من مخرجات تاريخية الجغرافيات التي تكونت في إطار جملة من الخطط الخمسية التنموية خلال فترة زمنية أوشكت على نصف قرن. والحقيقة أن هذا التخلي كان له أسبابه، ومنها: ما سيتم التعرف إليه من خلال العنصر الثاني في هذا المحور في إطار من العموم ومنه ما سيتضح من خلال المحورين: (الرابع) و(الخامس) في الدراسة في إطار من التفصيل.

رابعًا- النتيجة التراكمية والمحصلة التنموية.

وبناءً على ما سبق وعلاقاته بالتنمية، على مستوى المناطق الإدارية بصفة عامة ومنطقة "المدينة المنورة" الإدارية بصفة خاصة، فخلاصة القول: إن ذلك يشير إلى وجود ثنائية بين مستويين ظاهرهما الاتصال، وإن كانت واقعيتهما تعكس ذلك. وفي حقيقة الأمر فإذا كانت في هذه النقطة قيمة تحليلية، فإن القيمة التي تتجاوزها تكمن في محاولة فهم الكيفية التي من خلالها تنتقل مؤثرات التنمية من القطب المتزايد بالنمو الدائم، إلى التوابع الثابتة بالانتظار الدائم، والأمر كله في ظل وجود جملة من الرؤى التنموية تمثلت في **مراكز النمو الوطنيّة، ومراكز النمو الإقليمية، ومراكز النمو المحلية** وأخيرًا **محاور التنمية الرئيسة.** والإجابة عن ذلك لن تخرج عن كونها عن طريق انتقال نتائج التنمية بوصفها عوائد من أقطاب النمو إلى التوابع المتأثرة،

وذلك عبر مجموعة من محاور التنمية. وفي حقيقة الأمر، فالأمر كذلك سيؤدي إلى الحفاظ على وجود فجوة تنموية دائمة بين طرفي الثنائية؛ لأن ثمة فارقًا بين أن تكون محاور التنمية عبارة عن ممرات للعوائد تنتهي إلى أقطاب النمو التابعة وبين أن تكون جزءًا من إنتاج هذه العوائد في ظل هويتها الجغرافية. وبناءً على ذلك، ومن خلال الاستدلال الذي يرتكز على تتبع تطور أهداف الخطط الخمسية التنموية سواء أكانت التاريخية التي امتدت خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، أم كانت المأمولة التي كان من المفترض أن تمتد خلال الفترة من عام (٢٠١٥/٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠) وذلك وفق برنامج التحول الوطنيّ (برنامج التحول الوطنيّ، ٢٠١٧: ٣٣).

وفي نتيجة استباقية؛ فإن واقعية التنمية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية التي تكونت بمدخلات الخطط الخمسية التنموية التاريخية، انتهت إلى نموذج من التدفقات التنموية يُطلق عليه "**نموذج التكامل غير المتساوي**" وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٣) بكل ما يتصف به من خصائص يُستدل من خلالها على أن جملة التغييرات المقصودة من خلال الخطط الخمسية التنموية (التي تم توقف العمل بها)، لم تحقق نتائج النموذج التنمويّ المطلوب بقدر تحقيقها بعضًا من المدخلات التي من شأنها أن تُعين على تحقيق النموذج المطلوب.

وقد يُظن بأن عدم تحقيق النتائج المطلوبة طوال فترة الخطط الخمسية التنموية قد يؤدي إلى إعاقة الأخذ بمدخلات رؤية المملكة الجديدة، والقول: إن هذا ظن في محله، إلا أن ما يجب الانتباه إليه أن جوهر نتائج جملة الخطط الخمسية التنموية لا

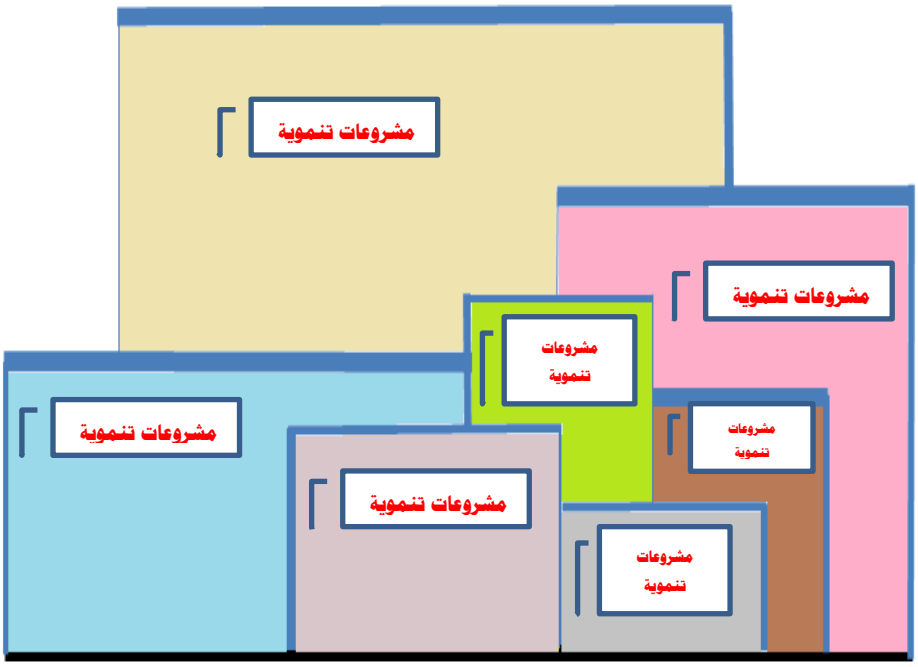

شكل رقم (٢٣): نموذج التكامل غير المتساوي[١]

يكمن في تحقيق الطموحات بقدر ما يكمن في محاولة تجهيز البنى الأساسية التي تعين على تحقيق الطموحات في ظل دولة تتصف بخصوصية جغرافياتها الطبيعيّة، ومساحاتها الكلية؛ لذا فإنه من الصعوبة أن تنهض بكل مستوياتها الإدارية إلا في ظل ضوابط ليس فيها كسب سهل أو سريع. ولعل ما يجب الانتباه إليه في إطار الخلاص من الخطط الخمسية التنموية، ومحاولة التعايش مع برنامج التحول الوطنيّ (٢٠٢٠) لتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠) أخرى "أن ثمة فرقًا بين أن يسير

[١] نماذج البناء التنمويّ التراكميّ تجسدها (٥) نماذج هي: نموذج التكامل غير المتساوي، ونموذج الخط المستقيم، ونموذج التكامل المرحليّ المتدرج، ونموذج التكامل المتذبذب، ونموذج التكامل المتعدد (محمد عزيز أحمدي، ٢٠١٣ :٥).

الفكر التنمويّ الجديد في الاتجاه الذي تحاول البلدان المتقدمة السير فيه، وبين أن يسير الفكر التنمويّ الجديد نحو ما عليه هذه البلدان.

والمحصلة، وفي إطار أهداف الدراسة، يكمن هنا أحد الأسئلة، ومضمونه: هل مردود الخطط الخمسية التنموية التي رُسخت نتائج واقعيتها في كل الأحيزة الجغرافية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية طوال نصف قرن، لديها إمكانية التوافق مع مدخلات التغيير التي تحملها المشروعات الجديدة المدفوعة برؤية المملكة (٢٠٣٠)؟ وبصدد الإجابة عن ذلك فالأمر واضح؛ ولاسيما عند مقارنة مدخلات الفكر التنمويّ التي كانت تحملها كل اتجاهات التفاوض التنفيذيّ سالفة الذكر، بمدخلات الفكر التنمويّ التي تحملها مشروعات الرؤية التنموية الجديدة (٢٠٣٠). ولسوف تكون الإجابة: شتان الفرق بين مدخلات الفكر البنائيّ التي كانت تحملها الاتجاهات؛ ولاسيما الاتجاه (المرجح)، ومدخلات الفكر الانتقائيّ الدافع بمشروعات محددة. وبغض النظر عن النتيجة التي كان من المفترض أن تتحقق في إطار من التتابع البنائيّ المشروط بنجاح يدفع إلى النجاح، وبغض النظر إلى أي إنبات يؤدي إلى نتيجة الإزهار ومن نتيجة الإزهار إلى بلوغ نتيجة الثمار فإنه لا يوجد ثمة توافق بين تاريخية نتائج فكر اتجاهات التفاوض التنفيذيّ، وبين فكر مشروعات الرؤية الجديدة. وبتلك الإجابة، فلا مناص من سؤال آخر، مضمونه: هل الأحيزة الجغرافية أو المدن الرئيسة في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية جزءٌ أصيل في بنية عدم التوافق بين مدخلات الفكر البنائيّ التي كان يحملها فكر اتجاهات التفاوض التنفيذيّ؛ ولاسيما الاتجاه المرجح، وبين مدخلات الفكر الانتقائيّ الدافع بمشروعات محددة؟ فإن الإجابة ستتضح من خلال المحورين: (الرابع) و(الخامس) في هذه الدراسة.

المحور الثالث:

المردود التنمويّ ونتاج الواقع التعايشيّ في منطقة المدينة المنورة الإدارية

إذا كان المجموع الكليّ يعني: جملة الأجزاء بعضها مُضافًا إلى بعض، **فهل** هذا يعني أن الاتجاهات التفاوضية التنفيذية (على نحو ما جاءت بالمحور الثالث في الدراسة)، كان لديها كل الضمانات التي كانت ستُعين على إنجاح رؤى الخطط الخمسية التنموية على مستوى كل الأحيزة الجغرافية وما تشتمله من مدن وقرى ؟ **هل** كانت ستضمن أن تستفيد كل الأحيزة الجغرافية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية من عائدات رؤى الخطط الخمسية التنموية في حال نجاحها؟ **هل** السعي في تنفيذ جملة رؤى الخطط الخمسية التنموية على ضوء تاريخية الأحيزة الجغرافية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية كان سيُسهم في تحقيق أهداف الخطط الخمسية التنموية على مستوى "المملكة العربية السعودية"؟ قد يُظن أنه لا توجد أدنى صعوبة في الإجابة عن جملة تلك التساؤلات بكلمة استرضائية واحدة هي **(لا)**؛ وذلك اعتمادًا على ما جاء بمحصلات المحاور الثلاثة السابقة في الدراسة. بيد أن القيمة هنا لا تعني الإجابة بـ **(لا)** بقدر ما تعني ماهية الواقعية الدافعة لها؛ ومن ثم فقيمة المجموع هنا لا تعني الجملة بل تعني الواقع التعايشيّ وما انطوى عليه من جغرافيات وقيم تأثيرية، وهذا ما سيُسعى إلى التعرف إليه بصورة رأسية من خلال هذا المحور، وكذلك المحور (الخامس) في هذه الدراسة، وفيما يأتي إيضاح ذلك.

أولًا- عمومية النتاج التعايشيّ (الخصائص المساحية والأحجام السكانية) على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية.

وفي إطار النتاج أو المردود التعايشيّ، وبشكل عام، فلماذا لا تنجح بعض خطط التنمية؟. يمكن الإجابة بأن أحد أسباب ذلك يكمن في أن الفكر الذي تقوم عليه هذه الخطط ينظر إلى الأحيزة الجغرافية باعتبارها مشروعات ذاتية في حين أنها نتاج لمجموعة من التدفقات الارتباطية والعلاقات المكانية؛ ومن ثم فالإشكالية هنا تكمن في الكيفية التي يمكن من خلالها أن يصبح الكل الجزئيّ (الحيز الجغرافيّ على مستوى المحافظة) جزءًا من الكل العام (الأحيزة الجغرافية على مستوى جملة المحافظات) وعلى ضوء بيانات الجدولين: (١)، و(٢) **يتبين ما يأتي:**

١- يحمل التقسيم المساحيّ المتقارب على المستوى الغالب من عدد محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، العديد من الدلالات، منها: أنه لم يعتمد على دافعية المكون التاريخيّ التي كانت عليه المدن أو حتى القرى بوصفه إطارًا بنائيًا يمكن من خلاله بلورة المساحات، بقدر اعتماده على مقاصد طموحات صيغت قواعدها من خلال فكر تخطيطيّ أُفترض فيه نجاح خططه الخمسية التنموية خلال الزمن، وفي إطار من التتابع الزمنيّ. ولسوف يتضح من خلال المحورين: (الرابع) و(الخامس) في هذه الدراسة النتيجة الواقعية لهذا الفكر الافتراضيّ

٢- وفي إطار النقطة السالفة، يمكن القول: إن حجم السكان بصفة عامة أسهم بدور مباشر في ذلك. فعمومية قلة حجم السكان على مستوى المحافظات –فيما عدا إمارة

المدينة المنورة – ساعدت طموحات صانع القرار التخطيطيّ في أن ينظر إلى المساحة باعتبارها مجموعة من الفرص المتكافئة بغض النظر عن مدى إمكاناتها التنموية أو ضوابطها التضاريسية.

٣- **وفي** إطار الجدولين: (١)، و(٢)، تأتي محافظة "العلا" في الرتبة رقم (١) من حيث المساحة على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، في ظل مساحة بلغت (٢٩) ألف كم٢ في عام (٢٠١٥)[١]، متقدمة في ذلك على مساحة محافظة "المدينة المنورة" وإمارتها بنحو (٤٠٠٠) كم٢. ولعل في هذا التقدم ما يؤكد ما جاء بالنقطتين السابقتين من اعتبارات التقسيم؛ وذلك لأن مساحة محافظة "العلا" لم تشفع لها في أن تتبوأ ذات الرتبة من حيث حجم السكان، الذي بلغ (٧٤٢٠٢) نسمة وهو ما يمثل نسبة (٤,٠٣%) من جملة حجم سكان المنطقة الإدارية في تقدير عام (٢٠١٥)، وبذلك فهي تأتي في الرتبة رقم (٣) من حيث حجم السكان.

٤- وبصدد الترتيب الرتبيّ من حيث المساحة على مستوى محافظات "المدينة المنورة" الإدارية، تأتي محافظة "المهد" في الرتبة رقم (٢)، ثم محافظة

"المدينة المنورة"وإمارتها في الرتبة رقم (٣)، ثم محافظة "الحناكية" في الرتبة رقم (٤) إلى أن ينتهي الأمر بمحافظة "بدر" حيث الرتبة رقم (٧) في ظل مساحة بلغت (٨,٢) ألف كم٢ في عام (٢٠١٥).

---

[١] سيُلحظ أنه في كثير من مواضع ذكر المساحة، اقترانها بالزمن. ولعل من الأسباب الرئيسة وراء ذلك أن مقاصد التغيير التي ستشهدها "المملكة العربية السعودية" خلال الفترة من عام (٢٠١٥) إلى عام (٢٠٣٠) ستؤدي إلى إعادة النظر في عمومية مساحة التقسيم الإداريّ.

الجدول رقم (١): التباين المساحيّ والسكانيّ والكثافة العامة على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية في عام (٢٠١٥)

م	المحافظة	مساحة المحافظة (كم٢)	النسبة (٪)	حجم السكان فى تقدير عام (٢٠١٥) (ن)	النسبة (٪)	الكثافة العامة فى عام (٢٠١٥) (ن)/ كم٢
١	المدينة المنورة	٢٥,٠٠٠	١٦,٧٠	١١٥٢٩٩١	٦٢,٦٧	٥٤,٩٨
٢	ينبع	١٨٠٥٨	١٢,٠٠	٣٤٥٨٥٠	١٨,٨٠	١٩,١٥
٣	العلا	٢٩٠٠٠	١٩,٣٣	٧٤٢٠٢	٤,٠٣	٢.٥٥
٤	المهد	٢٥٢٠٠	١٦,٨٠	٧١٤٤٢	٣,٩٠	٢,٨٣
٥	بدر	٨,٢٢٦	٥,٥٠	٧٢٣٥٤	٣,٩٣	٨,٧٩
٦	خيبر	٢٠٠٢١	١٣,٣٥	٥٥٤٠٦	٣,٠١	٢,٧٦
٧	الحناكية	٢٤٤٨٥	١٦,٣٢	٦٧٣٥٦	٣,٦٦	٢,٧٥
المجموع		١٥٠,٠٠٠	١٠٠	١٨٣٩٦٠١	١٠٠	١٣,٧٤

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٥- وبصدد حجم السكان، فالأمر يختلف تمامًا عن التقارب المساحيّ الذي عليه المحافظات، والحقيقة أن سببية هذا الاختلاف لا تكمن في خصائص المحافظات بقدر ما تكمن في تاريخية الخطط الخمسية التنموية بما انطوت عليه من مدخلات تنموية تركزت بصفة عامة في إمارة "المدينة المنورة" بدافعية وظيفتها الدينية.

الجدول رقم (٢) :الرتب المساحية والسكانية

مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية في عام (٢٠١٥)

م	المحافظة	رتب المساحة	رتب حجم السكان	رتب الكثافة
١	المدينة المنورة	(٣)	(١)	(١)
٢	ينبع	(٦)	(٢)	(٢)
٣	العلا	(١)	(٣)	(٧)
٤	المهد	(٢)	(٥)	(٤)
٥	بدر	(٧)	(٤)	(٣)
٦	خيبر	(٥)	(٧)	(٥)
٧	الحناكية	(٤)	(٦)	(٦)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١).

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)

٦- وبصدد النقطة سالفة الذكر، تبوَّأت محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها الرتبة رقم (١) من حيث حجم السكان، في ظل جملة بلغت (١,١٥) مليون نسمة في تقدير عام (٢٠١٥)، متقدمة بذلك على كل محافظات المنطقة الإدارية بفارق (٨٠٧) ألف نسمة عن المحافظة التالية عليها وهي محافظة "ينبع"، وبفارق (١,٠٨) مليون نسمة عن محافظة "خيبر" التي تأتي في الرتبة رقم (٧) والأخيرة على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية من حيث حجم السكان.

٧- وبصدد النقطة سالفة الذكر، فإن الفارق الحجميّ بين محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها من ناحية، وبين محافظة "خيبر" من ناحية أخرى، يُعادل مدينة مليونية مفقودة، ولا اعتبار للمساحة على الرغم من تقاربهما على مستوى المحافظتين. والحقيقة أن المدينة المليونية المفقودة تلك، تمثل المردود التنمويّ على مستوى محافظات المنطقة الإدارية حيث ينتهي صالحه إلى محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها.

٨- وبصدد واقعية المردود التنمويّ، فإن أمرها ينطوي على جوهر القيمة المعرفية في إدارة الفكر التنمويّ لجملة الخطط الخمسية التنموية التي شهدتها "المملكة العربية السعودية" عامة، ومنطقة "المدينة المنورة" خاصة. ويوضح الجوهر هنا أن جميع محافظات منطقة "المدينة المنورة" كانت تدور في فلك عوائد التنمية التي كانت تتدفق من محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها من دون أن يكون لأي منها استقلالية ذاتية، إنما كان الأمر في إطار من التبعية المكانية. ولعل سببية التبعية هذه يمكن تفسيرها بوظائف تلك المحافظات، حيث تعد الوظيفة الزراعية هي الوظيفة الغالبة في التركيب الوظيفيّ الذي تتكون منه هذه المحافظات فيما عدا محافظة "ينبع" التي تغيرت بداية من العقد التاسع من القرن العشرين.

٩- وبصدد واقعية المردود التنمويّ، فإن علاقة التبعية سالفة الذكر ساعدت بصورة مباشرة وبأخرى غير مباشرة على تركز عوائد التنمية في محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها؛ فانتهى حالها لتصبح القطب المستحوذ على كل مدخلات التنمية، وما زاد فيها من فوائض؛ فعوائده للمحافظات على ضوء من النسبية.

١٠- وعلى ضوء حجم السكانيّ، تأتي محافظة "ينبع" في الرتبة رقم (٢) بحجم بلغ (٣٤٥) ألف نسمة في تقدير عام (٢٠١٥)، متقدمة بذلك على محافظة "العلا" التي تليها في الرتبة بحجم يتجاوز (٢٥٠) ألف نسمة. ويُسأل عن ذلك تاريخية الميناء من ناحية، ومدينة "ينبع الصناعية" من ناحية أخرى. وعلى الرغم من وجود هذا الفارق الحجميّ؛ فيمكن اعتبار محافظة "ينبع" بمنزلة (مجازًا) حلقة الاتصال الحجميّ بين محافظة "المدينة المنورة" وإمارتها بوصفها قطبية حجمية من ناحية، وبين جملة من المحافظات التابعة – بقصد ومن دون قصد– لا تتجاوز جملة أحجام سكانها محافظة "ينبع" ذاتها، حيث بلغت جملة الحجم السكانيّ للمحافظات الخمس نحو (٣٤٠) ألف نسمة في تقدير (٢٠١٥).

وبناءً على ذلك، وفي إطار ما جاء ببيانات الجدولين: (١)، و(٢)، فإن معطيات النقاط السابقة تخلص إلى أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين المساحة على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية من ناحية، وبين الحجم السكانيّ على مستوى ذات المحافظات من ناحية أخرى. وبصدد المردود التنمويّ، فإن دلالة الحجم السكانيّ على مستوى المحافظات تشير إلى أن طبيعية الوظيفية كانت المدخل الرئيس في تحديد مدى واقعية هذا المردود. وفي حقيقة الأمر فإن نتاج العلاقة بين محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها باعتبارها القطب المستحوذ على كل مدخلات التنمية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية من ناحية، وبين جملة المحافظات (٦) في ذات المنطقة من ناحية أخرى، يفرض أحد الأسئلة الاستحقاقية، ومضمونه: **هل أفراد المجتمع في محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها يختلفون عن الأفراد في ذات المجتمع**

ولكن في محافظة الحناكية؟ ولأن الإجابة هي (لا)؛ فإن مشكلة المردود التنمويّ خلال فترة الخطط الخمسية التنموية لم تكن تكمن في الإمكانات بقدر ما كانت تكمن في إدارة الفكر المنوط بتنفيذ عمومية الرؤى التنموية؛ ذلك الفكر المدفوع بأثقال احتياجات جملة المتطلبات الناجمة عن حجم سكانيّ مليونيّ، والمفتور في قلة المتطلبات لجملة من المحافظات – فيما عدا ينبع– أكبرها حجمًا لم يزد عن (٧٥) ألف نسمة في تقدير عام (٢٠١٥) حيث محافظة "العلا"، وأقلها حجمًا لم يتجاوز (٥٦) ألف نسمة حيث محافظة "خيبر". ولعل ذلك ما سيتم التعرف إليه من خلال المحورين: (الرابع) و(الخامس) في هذه الدراسة.

ثانيًا– الواقع المساحيّ والحجم السكانيّ على مستوى الكتل الإدارية الرئيسة في محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية في عام (٢٠١٥).

تضم الكتل الإدارية مساحة الأحيزة الجغرافية **(تشتمل الأحيزة الجغرافية على جملة المدن، باعتبارها الكتل المبنية، والكتل العمرانية المخططة، والكتل العمرانية التي يمكن التوسع فيها إلى جانب مساحة القرى الصغيرة)**، مُضافًا إليها مساحات الامتداد الانتفاعيّ غير المخطط خلال المستقبل البعيد –الذي يُقدر مداه بـ (٥٠) عامًا– وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٤). وفي إطار محاولة التعرف إلى نتاج المردود التنمويّ لجملة الخطط الخمسية التنموية التي مرت بها المملكة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، على واقعية الكتل الإدراية الرئيسة في محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وكذلك أحجام سكانها؛ فإن الجداول: (٣)، و(٤)، و(٥)،

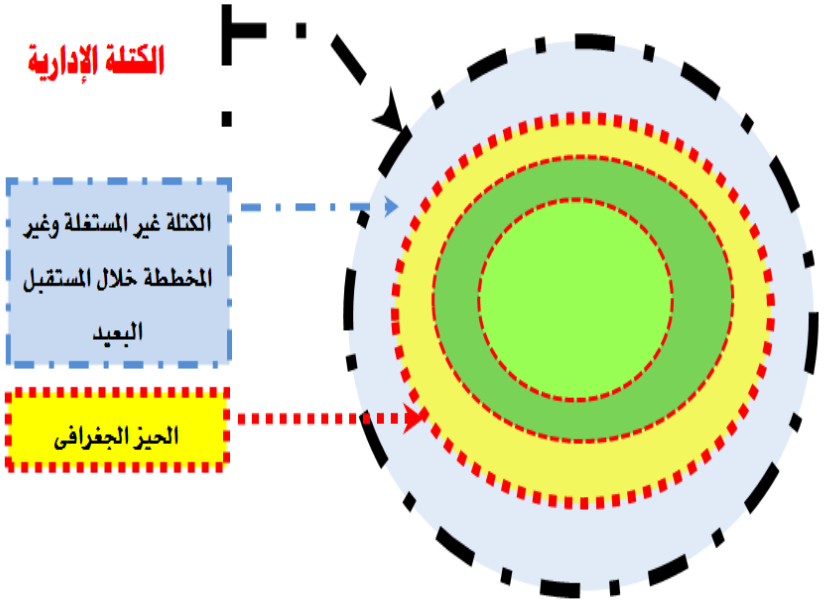

شكل رقم (٢٤): مكونات الكتلة الإدارية

و(٦) تمثل نتاج الواقع التعايشيّ الذي انتهت إليه المحافظات بانتهاء العمل بالخطط الخمسية التنموية في عام (٢٠١٥).

وفي إطار تلك الجداول يتبين ما يأتي:

١- تتفاوت مساحة الكتل الإدارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وتأتي كتلة "الحناكية" الإدارية في الرتبة رقم (١) بمساحة بلغت (٦٠٠٧) كم٢ أي: ما يساوي (٢٦%) من جملة مساحة الكتل الإدارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في عام (٢٠١٥)، وتليها كتلة محافظة "خيبر" الإدارية في الرتبة رقم (٢) بنسبة بلغت (٢٢%)، ثم في الرتبة رقم (٣) كتلة محافظة "المهد"

الجدول رقم (٣): التباين المساحيّ على مستوى الكتل الإدارية الرئيسة في محافظات منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

م	المحافظات	المساحة الكلية للمحافظات (كم٢)	مساحة الكتلة الإدارية (كم٢)	مساحة الحيز الجغرافيّ في عام (١٩٨٣) (كم٢)	مساحة الحيز الجغرافيّ في عام (٢٠١٠) (كم٢)	مساحة الحيز الجغرافيّ في عام (٢٠١٥) (كم٢)
١	محافظة المدينة المنورة وإمارتها	٢٥,٠٠٠	٢,٥٩٦	٢٧٤,٠٠	٥٢٨,٠٠	٥٨٩,٠٠
٢	ينبع	١٨,٠٥٨	٩٨٠	٥٤,٠٠	١٠٦,٩٠	١٣٦,٤٦
٣	العلا	٢٩,٠٠٠	٢٧٧	١٥,٠٠	٢٩,٤٢	٤٧,٠٠
٤	المهد	٢٥,٢٠٠	٤,٩٣٨	١٤,٥٠	٢٨,٤٧	٤٥,٩٦
٥	بدر	٨,٢٢٦	٣,٣٠٢	١٤,٧٤	٣٣,٩١	٤١,٨٧
٦	خيبر	٢٠,٠٢١	٥,١٢٦	٦,٩١	٢٦,١٣	٣٢,٤٩
٧	الحناكية	٢٤,٤٨٥	٦,٠٠٧	١٣,٦٦	٢٧,٠٠	٣١,٨٢
المجموع		١٥٠,٠٠٠	٢٢,٣٣٦	٣٩٢,٤١	٨٠٩,٣٩	٩٢٤,٦٠

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٤): رتب التباين المساحيّ على مستوى الكتل الإدارية الرئيسة في محافظات منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

م	المحافظة	رتب مساحة المحافظات	رتب مساحة الكتل الإدارية	رتب مساحة الأحيزة
١	محافظة المدينة المنورة وإمارتها	(٣)	(٥)	(١)
٢	ينبع	(٦)	(٦)	(٢)
٣	العلا	(١)	(٧)	(٣)
٤	المهد	(٢)	(٣)	(٤)
٥	بدر	(٧)	(٤)	(٥)
٦	خيبر	(٥)	(٢)	(٦)
٧	الحناكية	(٤)	(١)	(٧)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٣).

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)

الجدول رقم (٥): التباين السكانيّ على مستوى الكتل الإدارية
الرئيسة في محافظات منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

م	المحافظات	مساحة الكتلة الإدارية (كم٢)	مساحة الحيز الجغرافيّ في عام (٢٠١٥) (كم٢)	حجم السكان فى تقدير عام (٢٠١٥) (ن)	الكثافة العامة على مستوى الكتلة الإدارية فى عام (٢٠١٥) شخص/ كم٢	الكثافة الصافية على مستوى الحيز الجغرافيّ في عام (٢٠١٥) شخص/ كم٢
١	محافظة المدينة المنورة وإمارتها	٢٥٩٦	٥٨٩,٠٠	١١٥٢٩٩١	٤٥٥	٢٠٠٠
٢	ينبع	٩٨٠	١٣٦,٤٦	٣٤٥٨٥٠	٣٠٤	٢١٨٨
٣	العلا	٢٧٧	٤٧,٠٠	٧٤٢٠٢	٤٩	٢٩١
٤	المهد	٤٩٣٨	٤٥,٩٦	٧١٤٤٢	١٣	١٤٥٣
٥	بدر	٣٣٠٢	٤١,٨٧	٧٢٣٥٤	٢٠	١٦٣٧
٦	خيبر	٥١٢٦	٣٢,٤٩	٥٥٤٠٦	١٠	١٥٤٤
٧	الحناكية	٦٠٠٧	٣١,٨٢	٦٧٣٥٦	٩	١٧٦٣
	المجموع	٢٢٣٣٦	٩٢٤,٦٠	١.٧٢٩.٧٧٣	٧٧	١٨٧٢

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٦): رتب التباين السكانيّ على مستوى الكتل الإدارية
الرئيسة في محافظات منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

م	المحافظة	رتب مساحة الكتل الإدارية	رتب مساحة الحيز الجغرافيّ	رتب حجم السكان	رتب الكثافة العامة على مستوى الكتل الإدارية	رتب الكثافة الصافية على مستوى الأحيزة الجغرافية
١	محافظة المدينة المنورة وإمارتها	(٥)	(١)	(١)	(١)	(٢)
٢	ينبع	(٦)	(٢)	(٢)	(٢)	(١)
٣	العلا	(٧)	(٣)	(٧)	(٣)	(٧)
٤	المهد	(٣)	(٤)	(٤)	(٥)	(٦)
٥	بدر	(٤)	(٥)	(٣)	(٤)	(٤)
٦	خيبر	(٢)	(٦)	(٦)	(٦)	(٥)
٧	الحناكية	(١)	(٧)	(٥)	(٧)	(٣)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥).

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)

الإدارية بنسبة بلغت (٢١%) تقريبًا، ثم في الرتبة رقم (٤) كتلة محافظة "بدر" الإدارية، بنسبة بلغت (١٤%). وبعد هذا كله، تأتي كتلة محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها الإدارية في الرتبة رقم (٥) بنسبة بلغت (١١%)، ثم تأتي في الرتبة رقم (٦) كتلة محافظة "ينبع" الإدارية بنسبة بلغت (٤%)، وأخيرًا تأتي كتلة محافظة "العلا" الإدارية في الرتبة رقم (٧) والأخيرة وذلك بنسبة لم تتجاوز (١%).

٢- وبإعادة ذات العبارة حرفيًا مع استبدال نتاج مراتب متغير مساحة الكتل الإدارية بنتاج مراتب متغير مساحة الأحيزة الجغرافية فالقول هو: تتفاوت مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وتأتي في الرتبة رقم (١) محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها بمساحة بلغت (٥٢٩) كم٢ أي: ما يساوي نسبة (٦٤%) من جملة مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في عام (٢٠١٥)، وذلك بعد أن كانت مساحتها (٢٧٤) كم٢ في عام (١٩٨٢). وتليها مساحة الحيز الجغرافيّ في محافظة "ينبع" في الرتبة رقم (٢) بنسبة بلغت (١٤,٨٠%)، ثم في الرتبة رقم (٣) مساحة الحيز الجغرافيّ في محافظة "العلا" بنسبة بلغت (٥,٠٠%)، ثم في الرتبة رقم (٤) مساحة الحيز الجغرافيّ في محافظة "المهد" بنسبة بلغت (٤,٩٧%)، وتأتي مساحة الحيز الجغرافيّ في محافظة "بدر" في الرتبة رقم (٥) بنسبة بلغت (٤,٥٤%)، ثم تأتي في الرتبة رقم (٦) مساحة الحيز الجغرافيّ في محافظة "خيبر" بنسبة بلغت (٣,٥٠%)، وأخيرًا تأتي مساحة الحيز الجغرافيّ في محافظة "الحناكية" في الرتبة رقم (٧) والأخيرة وذلك بنسبة لم تتجاوز (٣,٤٤%).

٣- وفيما يتعلق بالنقطتين السابقتين، وفي إطار مقارنة مراتب النقطة رقم (١) اعتمادًا على متغير مساحة الكتل الإدارية، بالنقطة رقم (٢) اعتمادًا على متغير مساحة الأحيزة الجغرافية، يتبين أن ثمة اختلافًا واضحًا في مراتب المتغيرين. فلتكن رتبة محافظة "الحناكية" رقم (١) بوصفها كتلة إدارية متضخمة، لكن لن تكون مرتبتها سوى رقم (٧) والأخيرة بوصفها حيزًا جغرافيًّا انتفاعيًا. ولتكن رتبة محافظة "خيبر" رقم (٢) بوصفها كتلة إدارية تعكس في جوهرها قرارًا إداريًا، لكن لن تكون مرتبتها سوى رقم (٦) بوصفها حيزًا تعايشيًا واقعيًا. وتلك هي المعضلة غير المرئية في التنمية والتي لم تلتفت إليها جملة الخطط الخمسية التنموية خلال نصف قرن، والتي يمكن تسميتها بـ "**مشكلات الأحمال المساحية والتباينات المكانية**"؛ تلك المشكلات التي يتلخص فحواها التنمويّ في وجود اتكالية تُحمل بها الأحيزة الجغرافية المنوطة بخدمة كتلها الإدارية، في إطار مساحة محافظاتها الكلية، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٥)الذي يُستدل منه على محدودية مساحة الجزء الحيويّ النابض بالجغرافيات والمسؤول عن كل التبعات الخدمية سواء أكان ذلك على مستوى مساحة الكتلة الإدارية التي تفوقه في المساحة، أم كان على مستوى مساحة المحافظة الكلية التي تفوق مساحتها هذا وذاك. ولعل عدم التفات الخطط الخمسية التنموية لذلك الأمر، أدى إلى تأصيل زيادة حجم السكان على مستوى محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها، فأضحت مليونية الحجم، كما أدى إلى تأصيل محدودية أحجام السكان على مستوى المحافظات الأخرى – فيما عدا ينبع لاعتبارات الوظيفة– فأضحى حجمهم جميعًا لا يتجاوز (٣٤٠) ألف نسمة في تقدير عام (٢٠١٥).

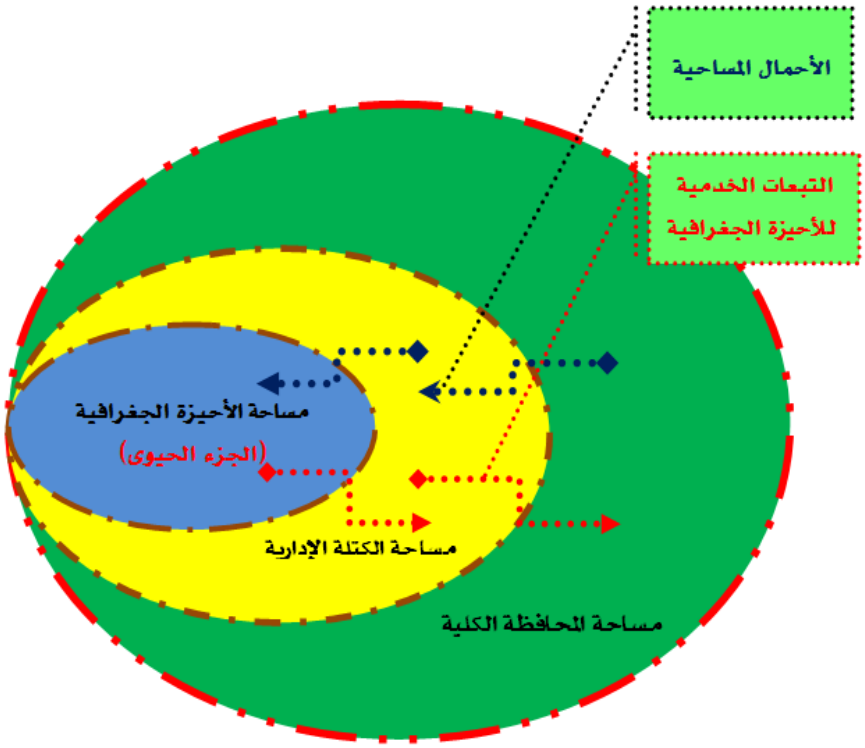

شكل رقم (٢٥): الأحمال المساحية والتبعات المكانية للأحيزة الجغرافية على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية

٤- وفي إطار مراتب الكتل الإدارية سالفة الذكر، فقد يُلفت الانتباه أن كتلة "المدينة المنورة" الإدارية جاءت في الرتبة رقم (٥)، على الرغم من كونها تمثل القطبية العمرانية في المنطقة الإدارية بصفة عامة، بل قد يُظن أن ذلك أمرٌ مغلوط ويحتاج إلى المراجعة وتدقيق البيانات. وفي حقيقة الأمر وبصدد علاقة ذلك بالتنمية تحديدًا فإن مرتبتها هذه تعد أمرًا طبيعيًا، بل لم يكن من الطبيعيّ أن تتبوأ رتبة متقدمة (كالأولى على سبيل المثال)؛ وذلك لأن إضافة مساحة جديدة إلى الكتلة الإدارية سيعني زيادة الأعباء

الخدمية عما هو عليه أمرها في الوقت الحاليّ، وهذا في حد ذاته يمثل تبعية إضافية أو يعد نوعًا من التحميل بأعباء وظيفية جديدة تُضاف إلى الأعباء الوظيفية الحالية لكتلة محافظة "المدينة المنورة" الإدارية؛ ومن ثم فأمر تبوء الرتبة هنا لا يعني المزية بقدر ما يعني المزيد من التبعات الخدمية الواجب تلبيتها في إطار المساحة. ويعد ذلك أحد الأدلة الدامغة على أن الخطط لم تلتفت عمدًا إلى الكتل الإدارية في محافظة "العلا"، و"المهد"، و"بدر"، و"خيبر"، و"الحنكاية" باعتبارها أطرًا حيوية نابضة، في حين أنها كانت تعي تمامًا عوائد استقرار مساحة كتلة محافظة "المدينة المنورة" الإدارية بكل ما ستنطوي هذه العوائد من توازنات في تلبية الخدمات؛ ومن ثم فإذا كانت الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) غضّت الطرف عن بلوغ التوازن على مستوى بعض المحافظات، إلا أنها كانت تنتبه تمامًا إلى أهمية السعي نحو بلوغ التوازن على مستوى محافظة "المدينة المنورة"وإمارتها.

٥- يمكن القول: إنه لا توجد علاقة ارتباطية واضحة يمكن من خلالها تحديد اتجاه العلاقة العامة بين مساحة المحافظات من ناحية، وبين مساحة الكتل الإدارية من ناحية أخرى. ففي حين تأتي محافظة "العلا" في الرتبة رقم (١) على مستوى مساحة محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية وذلك في ظل مساحة بلغت (٢٩) ألف كم٢، فإنها تأتي في الرتبة رقم (٧) على مستوى مساحة الكتل الإدارية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وينسحب هذا الأمر كذلك على الكتل الإدارية لكل من محافظة "خيبر"، و"بدر"، و"الحناكية"، و"المدينة المنورة"،و"المهد" بالترتيب. أما فيما

يتعلق بكتلة محافظة "ينبع" الإدارية فلقد تطابقت مرتبتها المساحية سواء أكان ذلك على مستوى المحافظات أم على مستوى الكتل الإدارية[١].

٦- يتصف حجم السكان على مستوى الكتل الإدارية في محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية بالتباين العدديّ الذي يصل إلى حد التفاوت الحاد. ففي حين يتجاوز حجم سكان كتلة محافظة "المدينة المنورة" الإدارية (١) مليون نسمة؛ فإن حجم سكان كتلة محافظة "خيبر" الإدارية لا يتجاوز (٥٠) ألف نسمة، وذلك في ظل جملة بلغت (٤٩,٤١٥) نسمة في تقدير عام (٢٠١٥). وحينما يتعلق الأمر بالخطط الخمسية التنموية، فمن المفترض أن حجم السكان يعني جملة من الاحتياجات تتناسب طرديًا مع قيمة الأحجام العددية. وفي حقيقة الأمر لا توجد أي إشكالية في تلبية هذه الاحتياجات؛ ولن تكن كذلك مستقبلًا في تنوع الاحتياجات السكانية الذي سيصاحب الحجم المتنامي للسكان؛ إنما تكمن في انتشار الكتل الإدارية في شكل أقرب إلى التبعثر على مستوى مساحة المنطقة الإدارية التي تبلغ (١٥٠) ألف كم٢، وهذا بدوره يؤدي إلى التنوع في اتجاهات الخريطة التنموية على مستوى المنطقة الإدارية. وقد يُظن أنه لا بأس في ذلك بيد أن الأمر ليس كذلك؛ فتنوع خريطة اتجاهات التنمية كان يعني خلال فترة الخطط الخمسية التنموية وجود نوع من "**التآكل الخفيّ**" أو حتى "**الصراع الخفيّ**" بين عائدات التنمية على مستوى الأحيزة الجغرافية وبعضها بعضًا(ثيودور شولتر، ١٩٩٩ :٧٧) ؛ كونها لم تتجمع في رافد تنمويّ واحد يعين على مزيد من الدفع

[١] يُقصد بالعلاقة الارتباطية هنا علاقة متغير بمتغير آخر؛ وذلك تمْييزًا لها عن العلاقة التأثيرية التي تعنى بمدى تأثر متغير بمتغير آخر أو تأثيره.

لكل ما هو قائم من مشروعات تنموية، ويعين على دفع كل ما سيُستحدث من مشروعات قصدية.

٧- وبصدد الكتل الإدارية، فمساحتها –بحق– تعكس الواقع التعايشيّ للسكان وإن كان مجملها لا يعكس واقعية محافظاتها الكلية، وهذا بدوره أفضى إلى العديد من النتائج التي ترتبط بالتنمية؛ لأن كل الكتل الإدارية تقع في محافظات تتجاوزها مساحيًا بصورة حادة؛ ومن ثم فأمر الكتل الإدارية أشبه بقلوب نابضة محدودة تقع في أطر مساحية كبيرة ساكنة.

٨- وفي المجمل، وبصدد مساحة الأحيزة الجغرافية؛ فإن الحيز الجغرافيّ لمحافظة "المدينة المنورة" يأتي في الرتبة رقم (١) في ظل مساحة بلغت (٥٨٩) كم٢ وهو ما يساوي نسبة (٦٣%) من جملة مساحة الأحيزة الجغرافية؛ الأمر الذي يعني أن هذا الحيز كان يهيمن على كل مدخلات التنمية على مستوى المنطقة الإدارية طوال فترة الخطط الخمسية التنموية. وتلي ذلك في الرتبة رقم (٢) مساحة حيز محافظة "ينبع" الجغرافيّ بمساحة بلغت (١٣٦,٤٦) كم٢، وهو ما يساوي (١٤%) من جملة مساحة الأحيزة الجغرافية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وعلى الرغم من كونهما مرتبتين متتاليتين فإن الفرق بين مساحتهما يبلغ نحو (٤٥٢,٥٤)كم٢ لصالح الحيز الجغرافيّ لمحافظة "المدينة المنورة". وفي حقيقة الأمر، فإن هذا الفارق ليجسد بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة ما كانت عليه مقاصد الخطط الخمسية التنموية من التوجيه العمديّ للوزن الغالب من مدخلاتها نحو محافظة "المدينة المنورة"، وتأجيل التوجيه على مستوى المحافظات الأخرى. لكن ما يجب الانتباه إليه هنا أن هذا التوجيه العمديّ لم يكن

بالإمكان عدم الأخذ بمعطياته؛ وذلك لأن مليونية محافظة المدينة "المنورة" الإدارية تفوقت على أي مفاضلة أخرى؛ ومن ثم الفكر التنمويّ؛ وإن تنامي توجيه مدخلات التنمية إلى محافظة بعينها كان من نتائجه إثقال كل الخطط المتتالية بجملة من الأعباء المفروضة، ولم تكن لتستطيع أن تتجنبها؛ ومن ثم أضحى الأمر أقرب إلى الضرورة غير المرغوب فيها لكن لابد من أن تتم.

٩- وبالترتيب، وفيما يتعلق بالنقطة السابقة؛ تأتي أحيزة محافظات "العلا"، و"المهد"،و"بدر"، و"خيبر" الجغرافية في المراتب رقم (٣)، و(٤)، و(٥)، و(٦)؛ إلى أن تنتهي المراتب بحيز محافظة "الحناكية" الجغرافيّ الذي تأتي مرتبته في المركز الأخير على مستوى مساحة الأحيزة الجغرافية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، حيث بلغت مساحته (٣١,٨٢) كم٢، وهو ما يساوي نسبة (٣%) من جملة مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى المنطقة الإدارية؛ الأمر الذي يعني أن ثمة فارقًا مساحيًا بينه وبين حيز الرتبة رقم (١)، يبلغ (٥٥٧,١٨)كم٢ لصالح حيز الرتبة رقم (١)، وهو ما يساوي نسبة (٦٠%) من جملة مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى المنطقة الإدارية. ولعل هذا يؤكد ما يمثله حيز محافظة "المدينة المنورة" الجغرافيّ من قطبية تدور في فلكها جميع الأحيزة الجغرافية في محافظات المنطقة الإدارية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤكد أن الحيز الجغرافيّ لمحافظة "المدينة المنورة" قد أُثقل بأحمال وتبعات مكانية من شأنها أن تؤثر في مدى سرعة إتمام مهام عملية التنمية سواء أكان ذلك على مستوى حيز محافظة "المدينة المنورة" الجغرافيّ نفسه، أم على مستوى أحيزة المحافظات الأخرى بصفة عامة. ولعل هذا ما تعانيه الاتجاهات التنموية التنفيذية

وليست العمليات التنموية في محافظة "المدينة المنورة" والتي بالفعل تغيرت، وبدقة واقعية توقفت عن إتمام مهامها، وتُسأل عن ذلك الأحمال المساحية والتبعات المكانية التي تُنقل إليها من محافظات المنطقة الإدارية.

١٠- وفي إطار بيانات الجدول رقم (٦) وفي إطار المقارنة يتضح أن مراتب الكثافة العامة للسكان على مستوى الكتل الإدارية الرئيسة في محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تختلف تمامًا عما هو عليه حال مراتب مساحة الكتل الإدارية في ذات المحافظات. ففي حين تأتي محافظة "المدينة المنورة" في الرتبة رقم (١) من حيث الكثافة العامة على مستوى مدن محافظات المنطقة وذلك في ظل واقع بلغ (٤٥٥) نسمة/كم٢، نجدها تأتي في الرتبة رقم (٥) على مستوى مساحة الكتل الإدارية. وهذا أمرٌ ينسحب على كل الكتل الإدارية، فعلى الرغم من أن كتلة "ينبع" الإدارية تأتي في الرتبة رقم (٢) من حيث الكثافة العامة فإنها جاءت في الرتبة رقم (٦) على مستوى مساحة الكتل الإدارية، وهذا هو الحال أيضًا في مراتب الكثافة العامة من ناحية، ومراتب مساحة الكتل الإدارية للمدن من ناحية أخرى (مع اختلاف المراتب) بالنسبة لمدينة "العلا"، و"المهد"، و"بدر"، و"خيبر"، و"الحناكية".

١١- وفي إطار بيانات الجدول رقم (٦)، يتضح أن مراتب الكثافة العامة على مستوى الكتل الإدارية الرئيسة في محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية كادت تتفق تمامًا مع ما هو عليه حال مراتب مساحة الأحيزة الجغرافية في الكتل الإدارية. ولعل هذا الأمر يعني بالعديد من الملامح، أبرزها: التوافق الانتشاريّ لسكان المدن في ظل أطر أحيزتها الجغرافية المستغلة بالفعل، أما حينما يتعلق الأمر بالكثافة الصافية ومقارنتها

بمراتب الأحيزة الجغرافية فالأمر يختلف كثيرًا؛ كونه يعبر عن التعايش الانتشاريّ للسكان، وبقول آخر؛ كونه يعبر عن الاعتصار المكانيّ الحق والتعايش السكانيّ المحق.

وفي المجمل العام، فإن صفة التباين والاختلاف تعد الثمة الغالبة في علاقات بيانات الجدولين: (٥)، و(٦). ولقد أضحى ذلك واقعًا يمكن أن نلمسه من خلال مدى تشاركية المراتب بين مدن محافظات منطقة "المدينة المنورة" وذلك على نحو ما يمكن إيضاحه في الشكل رقم (٢٦). وبصدد التنمية فإذا كان التباين والاختلاف هو الثمة الغالبة في علاقات بيانات الجدول رقم (٥) فإن القطبية هي الثمة المغلفة لهذا كله، وكلٌ بقدرٍ.

ثالثًا- نتاج المردود التنمويّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية في عام (٢٠١٥).

نعم ... أصبح بوسع المجتمع في الوقت الحاضر أن يبني ويشيد حيزه الجغرافيّ الذي يعيش فيه بكل أجزائه المختلفة، وبإيجاد هذا الحيز وببنائه له، فإنه يحدد الوظيفة التي سيكون عليها. وفي إطار ذلك تظل الوظيفة عنصرًا مسيطرًا في الحيز الجغرافيّ، حتى إنها في كثير من الأحيان تتجاوز في سطوتها العناصر المكونة للحياة المجتمعية، حيث تقودها، وترغمها على الاستجابة إلى متطلباتها. وتعد المشروعات الاستثمارية أحد أبعاد الوظيفة والعامل المؤثر في بنائية الحيز الجغرافيّ خاصة والكتل الإدارية عامة. وبصدد الدراسة؛ فإنها تنظر إلى المشروعات الاستثمارية في هذا المحور باعتبارها أحد المؤشرات الدالة على مدى نجاح الخطط الخمسية التنموية خلال

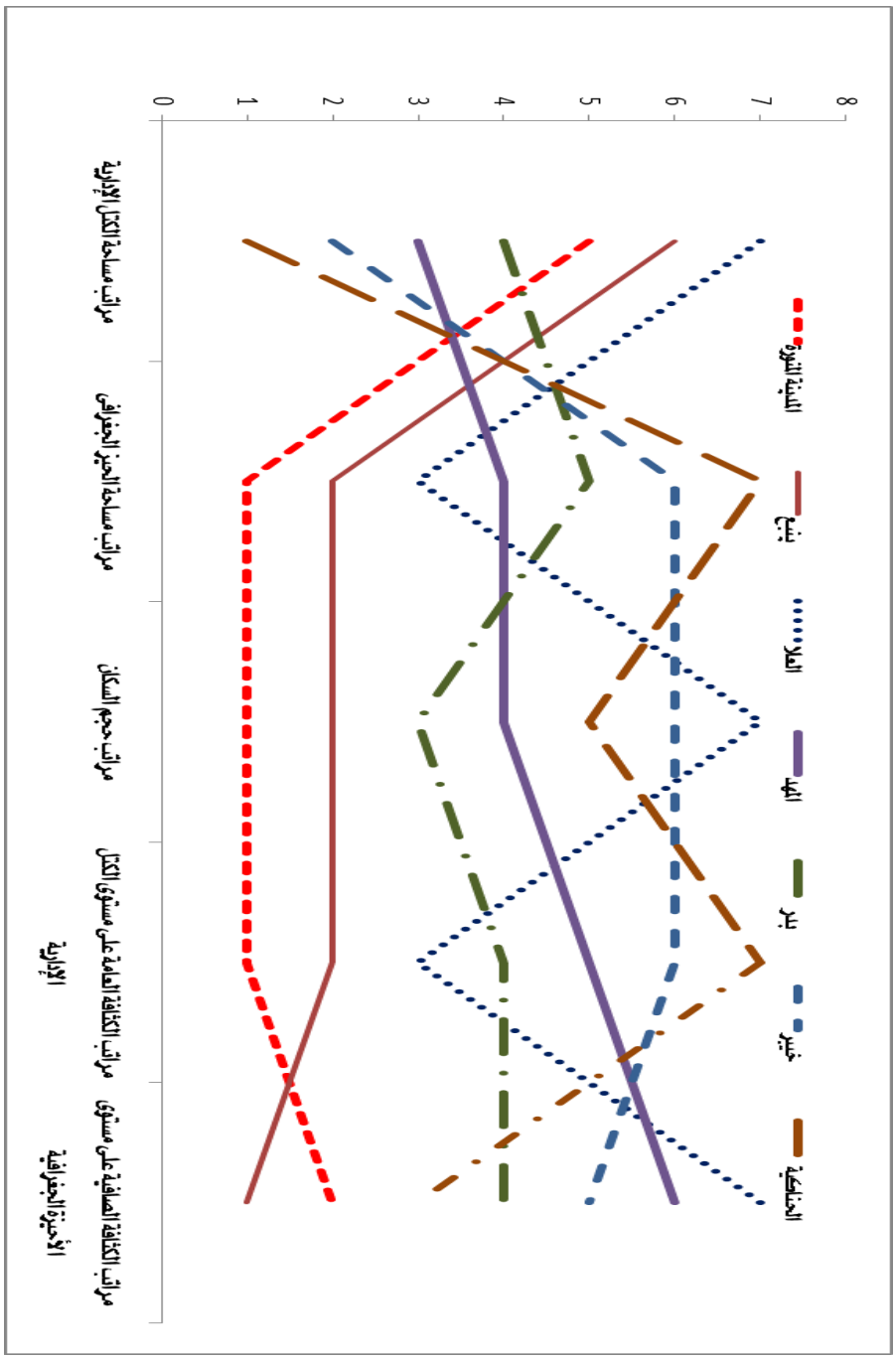

شكل رقم (٢٦): منحنيات الرتب على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية فى عام (٢٠١٥)

الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، في تحقيق التوازن الانتفاعيّ على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وفي إطار التوزيع العدديّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في عام (٢٠١٥).

وبناءً على بيانات الجدولين: (٧)، و(٨) يتضح ما يأتي:

١- بلغت جملة المشروعات الاستثمارية حتى منتصف عام (٢٠١٥) نحو (١٥٣) مشروعًا، وهي في مجملها كانت تمثل بواعث التنمية في ظل خطة كان من المأمول استكمالها. وكما يتضح من بيانات الجدول فإنها تتصف بتباين توزيعاتها على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وفي إطار التوزيع، تأتي محافظة "المدينة المنورة" في الرتبة رقم (١) بنصيب (٣١) مشروعًا وهو ما يساوي (٢٠%) من جملة المشروعات على مستوى المحافظات، وتليها في الرتبة رقم (٢) محافظة "ينبع" بنصيب (٢٧) مشروعًا. وتتشارك كل من محافظات "المهد"، و"بدر"، و"خيبر" في الرتبة رقم (٣)، وذلك بجملة مشروعات بلغت (٢٠) مشروعًا لكل منها، في حين تأتي كل من محافظتي "الحناكية"، و"العلا" في المرتبتين: (٤) و(٥) على التوالي. ومما يجدر ذكره أن التوزيع العدديّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى المحافظات يعد من المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على اتجاهات التنمية[١]. ووفق ذلك فالأمر برمته يحمل بين طياته الثنائية التي تعد أحد ملامح شخصية محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وليس قطبية إمارة "المدينة المنورة" ببعيدة، وذلك على نحو ما تم إيضاحه في المحور (الثاني) من هذه الدراسة.

[١] تكمن القيمة هنا في نوعية المشروعات وليس في عدد المشروعات.

الجدول رقم (٧): التوزيع العدديّ للمشروعات الاستثمارية

على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

م	المحافظة	مشروعات التصنيع الزراعيّ	مشروعات استخراجية	مشروعات سياحية وترفيهية	مشروعات الخدمات والبنية التحتية	مشروعات الإنتاج السمكيّ	مشروعات صناعات متنوعة	جملة عدد المشروعات	نسبة المحافظات من جملة المشروعات
١	المدينة المنورة	٦	–	٤	١٦	–	٥	٣١	٢٠,٢٦
٢	ينبع	١٠	–	٤	٢	٦	٥	٢٧	١٧,٦٤
٣	العلا	١٠	–	٣	٤	–	–	١٧	١١,١١
٤	المهد	١٢	٤		٣		١	٢٠	١٣,٠٧
٥	بدر	١٢	–	٤	٢	–	٢	٢٠	١٣,٠٧
٦	خيبر	١٢	٤	٢	٢	–	–	٢٠	١٣,٠٧
٧	الحناكية	٩	–	٢	٢	–	٥	١٨	١١,٧٦
المجموع		٧١	٨	١٩	٣١	٦	١٨	١٥٣	١٠٠٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على الغرفة التجارية الصناعية (٢٠١٥): المزايا النسبية لمنطقة المدينة المنورة،الجزء الأول، تقرير منشور، الرياض،المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٨): مراتب المشروعات الاستثمارية

على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

م	المحافظة	مراتب مشروعات التصنيع الزراعيّ	مراتب مشروعات استخراجية	مراتب المشروعات السياحية والترفيهية	مراتب مشروعات الخدمات والبنية التحتية	مراتب مشروعات الإنتاج السمكيّ	مراتب مشروعات صناعات متنوعة	مراتب جملة عدد المشروعات
١	المدينة المنورة	(٤)	(٠)	(١)	(١)	(٠)	(١)	(١)
٢	ينبع	(٢)	(٠)	(١)	(٤)	(١)	(١)	(٢)
٣	العلا	(٢)	(٠)	(٢)	(٢)	(٠)	(٠)	(٥)
٤	المهد	(١)	(١)	(٠)	(٣)	(٠)	(١)	(٣)
٥	بدر	(١)	(٠)	(١)	(٤)	(٠)	(٢)	(٣)
٦	خيبر	(١)	(١)	(٣)	(٤)	(٠)	(٠)	(٣)
٧	الحناكية	(٣)	(٠)	(٣)	(٤)	(٠)	(١)	(٤)

المصدر: الجدول من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٧) .

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٠)

٢- وفي إطار النقطة سالفة الذكر تحديدًا، وفي إطار منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تسير محافظة "المدينة المنورة" ومن بعدها "ينبع" في اتجاه "**ريادة النوعية العددية**"، أما الباقية الأخرى من المحافظات السبع فجميعهم يسيرون في اتجاه "**التبعية العددية**"، وهذا هو الظاهر، أما الباطن فيرتبط بمدى جدوى التنمية بتلك الشراكة الخفية، وبأكثر دقة يرتبط بمدى جدوى التنمية في ظل التحميل الخفيّ؛ وبأكثر واقعية فيرتبط بمدى جدوى التنمية في ظل التكافل الخفيّ بين محافظتي الريادة في المشروعات النوعية العددية من ناحية، وبين محافظات الريادة في مشروعات التبعية العددية من ناحية أخرى، ليس هذا وحسب بل يمكن القول: إن نسيج التنمية في محافظات مشروعات التبعية العددية والتي تتمثل في "العلا"، والمهد"، و"بدر"، و"خيبر"، و"الحناكية، يتسم بالتشابه الذي نستدل منه بأنه نسيج تنمويّ وليد لم يصل إلى درجة النضج بعد؛ ومن ثم فإن تبعيته من حداثته، وليس من تأخره وفي فهم ذلك تكمن كوامن التنمية وركائز منطلقاتها. وفي فهم ذلك، تكمن نتائج مردود الخطط الخمسية التنموية؛ ذلك المردود الذي أدى إلى ما يمكن تسميته بـ "**العَزْل التنمويّ**"، فكان من نتائجه أنه أدى إلى وجود مجموعتين: الأولى كانت تسير في اتجاه ريادة النوعية العددية، والثانية كانت تسير في اتجاه التبعية العددية. والحقيقة أن مثل هذه النتائج لا تظهر في مراحل وجودها الأولى، بل تظهر بعد نضوجها بوصفها أثرًا فاعلًا؛ ومن ثم، فكثير من الخطط الخمسية التنموية لم تكن تنتبه إليها بالقدر الذي كان يمكن من خلاله إعادة توجيه مسارات المشروعات الاستثمارية.

٣- تتنافس المشروعات السياحية والترفيهية فيما بينها على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة"، وجميعها يرتبط بخصائص ذاتية. وعلى ضوء الانتفاع يمكن تقسيمها إلى فئتين (يُلحظ غلبة مدخلات الشخصية الثنائية) **الأولى:** ترتبط مصادرها بعوائد خارجية وتكاد تقتصر على مشروعات محافظة "المدينة المنورة" ومن بعدها على محافظتي: "ينبع"، و"بدر"، أما الفئة **الثانية:** فما زالت مصادرها ترتبط بعوائدها المحلية، ولم ترق بعد إلى العوائد الخارجية. ولا منافسة في ذلك والأمر برمته يقع في إطار من الثنائية الحادة التي أصاغت شخصيتها محافظة "المدينة المنورة" وتحديدًا فيها؛ تلك الاقتصاديات التي ترتبط بتبعات اقتصاديات "الحرم المدنيّ". وفيما عدا ذلك فهي جملة المحافظات التي اتفقت واقعيتها على أنها توابع وإن اختلفت مراتبها، وبأكثر دقة اختلفت في مدى علاقاتها مع محافظة "المدينة المنورة".

٤- يغلب على مشروعات محافظة "المدينة المنورة" الصبغة الخدمية ومشروعات البنية التحية بنسبة بلغت (٥١,٦١%) من جملة المشروعات على مستوى المحافظة، ويعد ذلك محصلة وجوبية؛ نظرًا لمكانة وظيفتها الدينية وما يترتب على ذلك من تبعات للحجاج، والمعتمرين فيها الكلمة الأولى. وبصدد النقطة السابقة تحديدًا، فالقول إن ثمة فارقًا بين أن تقود محافظة "المدينة المنورة" بواعث التنمية في المنطقة الإدارية بصفة عامة، وبين أن تساعد محافظة "المدينة المنورة" على إحياء بواعث التنمية في محافظات المنطقة الإدارية بصفة عامة؛ فالمشروعات الخدمية عامة تتنامى بقدر مدخلاتها من الاحتياجات، وعلى قدر الاحتياجات تتنوع الخدمات؛ ومن ثم فهي ليست بالباعثة للتنمية بل الحاضنة لتدعيم عائدات التنمية؛ ومن ثم فالنتيجة التي يجب الإلمام

بها، وإدراكها، وفهمها هي: أن مشروعات محافظة "المدينة المنورة" لا تستطيع بمفردها – وإن اجتمعت – أن تقود التنمية في كل المحافظات، هذا إلى جانب كونها في مرحلة التنفيذ التنمويّ ولم تبلغ بعدُ مرحلة النضج.

٥- يغلب على المشروعات اتجاه "التصنيع الزراعيّ" وذلك في إطار جملة من المشروعات بلغ عددها نحو (٧١) مشروعًا، وهو ما يساوي نسبة (٤٦,٤٠%) من جملة المشروعات على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة"[١]. وقد يُظن أن ذلك أمرٌ طبيعيّ ويرتبط بخصائص المحافظات وإمكاناتها الطبيعيّة، وهذا حق، بيد أن الأحق أنها مشروعات للتصنيع الزراعيّ التي تدور في فلك محافظة "المدينة المنورة"، وبدقة تلك التي تدور في ظل الاحتياجات الاستهلاكية في محافظة "المدينة المنورة"، وبأكثر قربًا؛ تلك التي تدور في فلك اقتصاديات توابع القدوم إلى "الحرم المدنيّ" تحديدًا.

٦- وبصدد مشروعات "التصنيع الزراعيّ" تحديدًا، فالحقيقة أن تفوقها العدديّ – على نحو ما سبق– يعكس مجموعة من الأمور الأخرى، التي تخرج عن دائرة الاحتياجات

[١] تبلغ جملة المشروعات الاستثمارية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" (١٥٣) مشروعًا يمثلون بواعث التنمية الوليدة على مستوى كل محافظتها. وعلى الرغم من تنوع هذه المشروعات فإنه يغلب عليها الاتجاه الزراعيّ، حيث تقدر نسبتها بنحو (٤٦,٤٠%) من جملة المشروعات على مستوى جملة المحافظات. وفي هذا تكمن رؤى التنمية التي يغلب عليها الاتجاه الطبيعيّ بدلًا من الاتجاه التركيبيّ، أو التدخليّ، أو الافتعاليّ؛ لذا فلابد من التوازن، بل تحديد ما يعرف بهوية "**القطاع الضامن**" وليس "**القطاع القائد**"**"leading sector**" الذي يعمل على نشر النمو الاقتصاديّ على مستوى محافظات المنطقة.

الاستهلاكية في محافظة "المدينة المنورة" على الرغم من كونها تصب فيها بشكل أو بآخر. وتتمثل هذه الأمور في محدودية المنتجات الزراعية على عموم المحافظات؛ ومن ثم فالتصنيع هنا لا يعني أنه ينسحب على المنتجات الزراعية محلية النمو، بل ينسحب على المنتجات الزراعية مستوردة النمو؛ ومن ثم فالتصنيع هنا يعني الحفظ، والتغليف، ثم إعادة التوزيع، وفي ظل محدودية الإنتاج الزراعيّ على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؛ كان من الأهمية أن يكون لكل المحافظات نصيب من مشروعات التصنيع الزراعيّ التي ترتبط باحتياجات يومية لا يجوز تأجيلها أو عدم الأخذ بمعطياتها. **وهنا تكمن نقطة غاية في الأهمية، بل تمثل طبيعة المسارات التي كانت تتصف بها الخطط الخمسية التنموية، وتتمثل في أن أهداف الخطط كانت تُوَجَّهَ بوصفها إطارًا تنفيذيًا بدافعية سد الاحتياجات، ولم تكن بدافعية محاولة بناء بواعث للاستفادة من الإمكانات**[1].

٧- وفيما يتعلق بالمشروعات "الاستخراجية"، فلقد اقتصرت على محافظتي "المهد"، و"الحناكية" دون غيرهما من المحافظات، وذلك بنصيب أربعة مشروعات لكل منهما. وفي حقيقة الأمر لا تدخل المحافظات الأخرى في منطقة "المدينة المنورة" في أي

[1] يمكن للفرد عند شرائه للطماطم (على سبيل المثال باعتبارها من المنتجات الزراعية الأكثر عرضة للتلف في حالة عدم حفظها أو تعلبتها بشكل سليم) أن يُفاضل في الاختيار بين الطماطم المستوردة من سوريا، أو تركيا، أو الأردن، أو حتى مصر، وذلك في إطار محلات تتصف بمحدودية خدماتها. والحقيقة أن هذ المفاضلة لم تكن لتتم إلا في ظل عدد من مشروعات التصنيع الزراعيّ على نحو ما هو موضح بالجدول رقم (٧) .

مساعٍ استثمارية من شأنها أن تسهم في وجود مثل تلك المشروعات؛ كونها ترتبط بخصائص طبيعية أكثر من ارتباطها بحد المنافسات التنموية.

٨- وفيما يتعلق بمشروعات "الإنتاج السمكيّ" فلا شيء سوى محافظة "ينبع" وداعمها في ذلك جبهتها الساحلية على "البحر الأحمر"؛ ومن ثم فالمشروعات السمكية تأتي في الرتبة (الثانية) بين مراتب مشروعاتها الاستثمارية وذلك بنسبة (٢٢%) من جملة المشروعات على مستوى المحافظة.

٩- وفيما يتعلق بمشروعات الصناعات المتنوعة فتأتي في الرتبة رقم (٤) بين مراتب المشروعات على مستوى المحافظات وذلك في ظل جملة من المشروعات بلغت (١٨) مشروعًا، وهو ما يساوي نسبة (١١%) من جملة المشروعات على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة". ولا غرابة في أن تتشارك محافظات "المدينة المنورة"، و"ينبع"، و"الحناكية" في رتبة واحدة تضم نسبة (٨٣%) من جملة نسب المشروعات الصناعية على مستوى محافظات المنطقة الإدارية، بيد أن ما يجب تمييزه أن هذه الصناعات ترتبط في محافظتي "المدينة المنورة" و"ينبع" باحتياجات وبواعث خارجية للتصدير فيها الكلمة الأولى، أما في محافظة "الحناكية" فمجمل المشروعات الصناعية ترتبط بمقومات ذاتية وبواعث محلية وما يفيض فصالحه ينتهي إلى اقتصاديات إمارة "المدينة المنورة".

والحصلة، وبصدد التنمية تحديدًا فأمر مشروعات المحافظات يأتي في إطار من الثنائية، والغلبة فيه تمثل مدخلات مقتضيات القطبية التي تمثلها محافظة "المدينة المنورة"، والباقية التي تتمثل في المحافظات الأخرى فجميعها يقع في فلك التبعية

الوجودية وهذا هو الظاهر، أما الباطن فجميعهم جزء من إطار التبعية التشاركية التي لا غنى فيها لأحد عن الآخر شريطة الحفاظ والاحتفاظ بالمراتب. وبناءً على ما سبق، وبشأن الإجابة عن السؤال الرئيس الذي جاء في تساؤلات الدراسة ومضمونه: **هل** نتاج التراكم التنمويّ الناجم عن الخطط الخمسية الوطنيّة التي عايشتها "المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، يمكنه أن يُسهم في تأهيل منطقة "المدينة المنورة" الإدارية بما تشتمل عليه من محافظات، ومراكز، ومدن، وقرى لتصبح جزءًا موائمًا، وداعمًا (أو متعايشًا) لبرامج التحول الوطنيّ التنفيذية خلال الفترة من عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠) ؟ فإن الإجابة في كلمة واحدة هي **(لا)**، حيث إن جملة المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تشكل فيما بينها نسقًا معينًا من التكافل التنمويّ. وسواء أكانت هناك ريادة عددية، أم كانت تبعية احتياجية، فإن النسق التكافليّ أوجد نوعًا من التضامن التنمويّ بين جملة المحافظات بعضها لبعض. وهذا أمرٌ لن تستطيع مشروعات الرؤية التنموية (٢٠٣٠) أن تكفله لها. وليس سبب ذلك عدم إمكاناتها، ولكن لعدم قدرتها على بناء هذا النسق التكافليّ أو حتى إيجاد التضامن التنمويّ. ولسوف ينتهي الأمر في حالة عدم تأهيل محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية من ناحية، وعدم الانخراط في استيعاب مشروعات الرؤية التنموية (٢٠٣٠) إلى زيادة قطبية إمارة "المدينة المنورة" في ظل نظام استحواذيّ لن تستطيع محافظات المنطقة أن تتكافل في ظله؛ ومن ثم، فإن **(لا)** هنا لم تكن تعني الرفض بقدر ما تعني أن ثمة شروطًا معينة يجب على محافظات

منطقة "المدينة المنورة" الإدارية استيفاؤها تنمويًا لتصبح جزءًا أصيلًا في بنية رؤية المملكة التنموية (٢٠٣٠).

ثالثًا- العلاقة بين جملة حجم السكان وجملة عدد المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" في عام (٢٠١٥).

نعم فالتنمية لا تُرى إلا من خلال مظاهرها، ولا يستشعرها الفرد إلا من خلال الاستفادة من عوائدها، والأمر نسبيّ من فرد لآخر. وفيما عدا ذلك فهي طموحات حِسِّيَّة لم ترتقِ بعدُ إلى حد المستشعرات التنفيذية. وتعد العلاقة بين حجم السكان من ناحية، وجملة المشروعات الاستثمارية من ناحية أخرى، أحد المؤشرات التنفيذية في عملية التنمية وليس أحد مؤشرات النضج في بلوغ رؤى التنمية، وهذا أمرٌ يجب الانتباه إليه. ومن خلال بيانات الجدول رقم (٩)

يتضح ما يأتي:

١-تتباين العلاقة عند محاولة نَسَبَ جملة حجم السكان إلى جملة عدد المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. ويعد هذا النَسَبَ أحد المؤشرات التي تعين على استيضاح ما ستكون عليه واقعية المشروعات بوصفها قيمة انتفاعية من ناحية، وبوصفها قيمة باعثة للتنمية في المحافظات ذاتها أو حتى على مستوى المحافظات في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية من ناحية أخرى. وعلى ضوء بيانات الجدول رقم (٨)، يتضح أن محافظة "خيبر" تأتي في الرتبة رقم (١) من حيث مؤشر عوائد الانتفاع المتوقعة، حيث بلغ نحو (٢٧٧٠) فردًا/في المشروع الواحد

الجدول رقم (٩): التوزيع العدديّ لجملة عدد الأفراد للمشروع
الاستثماريّ على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

م	المحافظة	مساحة المحافظة (كم٢)	حجم السكان في عام (٢٠١٥) (نسمة)	جملة عدد المشروعات	نسبة المحافظات من جملة المشروعات	جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد[1]
١	المدينة المنورة	٢٥٠٠٠	١٣٧٤٥٦٧	٣١	٢٠,٢٦	٤٤٣٤٠
٢	ينبع	١٨٠٥٨	٣٤٥٨٥٠	٢٧	١٧,٦٤	١٢٨٠٩
٣	العلا	٢٩٠٠٠	٧٤٢٠٢	١٧	١١,١١	٤٣٦٤
٤	المهد	٢٥٢٠٠	٧١٤٤٢	٢٠	١٣,٠٧	٣٥٧٢
٥	بدر	٨٢٢٦	٧٢٣٥٤	٢٠	١٣,٠٧	٣٦١٧
٦	خيبر	٢٠٠٢١	٥٥٤٠٦	٢٠	١٣,٠٧	٢٧٧٠
٧	الحناكية	٢٤٤٨٥	٦٧٣٥٦	١٨	١١,٧٦	٣٧٢٤
	المجموع	١٥٠٠٠٠	٢٠٦١٣٨٣	١٥٣	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على المصادر الآتية.

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الغرفة التجارية الصناعية (٢٠١٥): المزايا النسبية لمنطقة المدينة المنورة، الجزء الأول، تقرير منشور،الرياض، المملكة العربية السعودية.
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): تقديرات السكان في منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، وزارة الاقتصاد والتخطيط،تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[1] يجب إدراك أن جوهر النجاح في التنمية يُقاس وفق مدى النجاح في الاقتراب من بلوغ عوائد الانتفاع المتوقعة في صورتها الكلية من دون التجزئة أو التغليب لعائد دون الآخر أو قطاع على آخر، حيث سيؤدي إلى التأكل الذاتيّ أو ما يمكن وصفه بالحركة السريعة في المكان ذاته.

(من الجدير بالذكر أنه كلما قل عدد الأفراد المنتفعين من المشروع الواحد، زادت قيمة مؤشر عوائد الانتفاع المتوقعة على مستوى المشروع الواحد).

٢- تأتي إمارة "المدينة المنورة" في الرتبة رقم (٧) والأخيرة على مستوى جملة محافظات "المنطقة المنورة" حيث بلغت قيمة مؤشر عوائد الانتفاع المتوقعة بها نحو (٤٤٣٤٠) فردًا/في المشروع الواحد. وليس هناك أدنى شك أن مرد ذلك هو

حجم السكان الذي بلغ (١,١٥) مليون نسمة في تقدير عام (٢٠١٥) .

٣- وبين المحافظتين، وبدقة أكثر، وبين المرتبتين السالفتين تأتي مراتب محافظات "بدر"، و"الحناكية"، و"المهد"، و"العلا"، و"ينبع" بالترتيب بين المرتبتين: (٢)، و(٦) بالترتيب من حيث قيمة مؤشرات عوائد الانتفاع المتوقعة، حيث تراوحت من (٣٦١٧) فردًا/في المشروع الواحد، و (١٢٨٠٩) فردًا/في المشروع الواحد.

٤- وبالتدقيق، وبمعزل عن محافظة "ينبع"، يمكن القول: إن مؤشرات عوائد الانتفاع كادت تتقارب- وبدقة عددية- فيما بين بعضها بعضًا في محافظات "بدر"، و"الحناكية"، و"المهد"، و"العلا"، وهذا يعني: أن ثمة عاملًا مشتركًا رباطه التقارب العدديّ فيما يتعلق بمؤشرات عوائد التنمية المتوقعة. وقد يُظن أن هذا أمرٌ غير ذي بَالٍ، بيد أنه أمرٌ يمثل إحدى الركائز المهمة عند الشروع في صياغة رؤى التخطيط الذي ينتهي صالحه ببلوغ النجاح في التنمية، ولا تخرج هذه الركيزة عن كونها التشابه أو ما يمكن تسميته بالنسيج الموحد، أو حتى بالقواسم المشتركة بين هذه المحافظات، وذلك فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعيّة والاقتصادية.

٥- وعلى ضوء النقطة سالفة الذكر فإن هذا بدوره يعني أن العدد الأكبر من محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية لا يزال يحمل إمكانية إعادة صياغته تنمويًا إذا ما أُحسن فهمه والتعرف إلى أدق دقائقه.

٦- وعلى ضوء النقطتين السالفتين، ولما كانت هذه المحافظات تدور في فلك قطبية محافظة "المدينة المنورة"، فإن التشابه فيما بينها يعني أن لديها القطاع الضامن الذي سيعينها على التنمية؛ كونها محافظات لم تتعقد بعدُ من الناحية التنموية.

والحصلة، ولأن زيادة الحجم السكانيّ تعني زيادة الاحتياجات، فعلى قدر الحجم يأتي التنوع في المتطلبات؛ ومن ثم فالحجم الزائد للسكان لا يمثل الجزء الأساسيّ في المشكلة (ولا ننفي دوره في ذلك)، بل تكمن المشكلة في تنوع متطلبات هذا الحجم، وهنا يكمن الجوهر الديموميّ الذي تغرق فيه المدن تحديدًا دائمًا. فهي في حاجة مستمرة إلى سد الاحتياج في ظل التنوع، وفي عدم بلوغ ذلك، فالأمر سيؤدي إلى القصور الذي يتلاشى بداخله النجاح، وبدقة أكثر سيؤدي إلى القصور التي تتلاشى بداخله عوائد التنمية أيًا كانت وأيًا كان مبلغها. فالتنمية لا تتجزأ كما أن النجاح لا يعني بلوغ القمة في أحد القطاعات دون غيره، بقدر ما يعني البناء المتدرج المتساوي في محاولة البلوغ. ولا غضاضة في ذلك، فالدرجات هي جوهر التكامل في التنمية، كما أنها جوهر الحساب الذي نقصد به تقييم التنمية. وللإجابة عن أحد تساؤلات الدراسة الفرعية، ومضمونه: **هل أفراد المجتمع السعوديّ في محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تعايشوا مع المدخلات التنموية التي شهدتها المملكة بداية من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)؟** ولن تكون الإجابة هي الأخرى سوى **(لا)**، فالكل على

مستوى المحافظات ليس سواء بسواء، بل ثمة تباين في الاستفادة من المردود الانتفاعيّ لعوائد التنمية خلال الفترة التي شهدت الخطط الخمسية التنموية.

رابعًا- التوزيع العدديّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى مراكز محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية وقراها في عام (٢٠١٥).

هل المكون العام لإحدى المحافظات – على سبيل المثال- عبارة عن الإطار المساحيّ الحاوي لجملة المراكز، والمدن، والقرى التي تقع بداخله؟ من الناحية العمرانية يمكن الإجابة بـ(**نعم**)، أما حينما يتعلق الأمر بالتنمية فالإجابة أن المكون العام (**لا**) يعني الانتماء لأطر مساحية بقدر ما يعني مدى الانتفاع التعايشيّ في ظل التكامل المكانيّ. وبأكثر دقة مدى النجاح في تلبية الاحتياجات التعايشية في ظل الشراكة بين مكونات الوحدات الإدارية. ولعل هذا هو جوهر نظرية "**كريستالر**" التي تنظر إلى هذه الوحدات لا باعتبارها مواقع مركزية بل باعتبارها شراكة بينية وتفاعلات حيوية. وبصدد المردود التنمويّ لجملة الخطط الخمسية التنموية، فإن قيمة التوزيع المكانيّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى المحافظة الواحدة لا تُستمد من التوزيع المكانيّ لذات المشروعات على مستوى المراكز الإدارية المتعددة، داخل المحافظة ولا يعني كذلك التوزيع المكانيّ لذات المشروعات على مستوى كل المدن، ولا يعني كذلك التوزيع المكانيّ لذات المشروعات على مستوى القرى؛ لكونهم جميعًا في إطار واحد وبعضهم من بعض، بل تُستمد القيمة من مدى التكامل بين هذه المستويات الإدارية من ناحية، وأثر مردودها التنمويّ في كل الوحدات المكانية داخل المحافظة من ناحية أخرى، والكل في مكانه؛ ومن ثم فلا نهضة تنموية لمركز إداريّ محدد على مركز آخر، بل يجب أن

يتم الأمر في إطار من الشراكة التنموية التي تنهل فيها المراكز الإدارية كل العوائد الانتفاعية تبعًا لأوزانها النسبية؛ ومن ثم فالمشروعات الاستثمارية لا تكتسب قيمتها من خلال توزيعاتها المكانية على مستوى المحافظة الواحدة، بل بأثر مردودها بوصفها شراكة بينية بين المكونات الإدارية للمحافظة الواحدة. أما حينما يرتبط الأمر بالتوزيع فهو مؤشر استدلاليّ لتحديد الأنصبة في ظل أطر إدارية بعضها من بعض؛ لذا فقد يُكتفى بالأطر العامة دون التفصيلية. وعلى ضوء **بيانات الجدولين: (١٠)، و(١١) يتضح ما يأتي:**

١- تأتي مراكز محافظة "خيبر" في الرتبة رقم (١) على مستوى مراكز محافظات منطقة " المدينة المنورة" الإدارية، حيث بلغ مؤشر التوزيع نحو (٢,٥ مشروع/المركز الواحد) وذلك على ضوء عدد مراكزها التي بلغت ثمانية. وعلى ضوء هذا المؤشر فإن "خيبر" تتفوق بمرتبتها هذه على جميع مراكز المحافظات الإدارية في عام (٢٠١٥).

٢- تأتي قرى محافظة "الحناكية" في الرتبة رقم (١) على مستوى قرى محافظات المنطقة الإدارية، حيث بلغ مؤشر التوزيع نحو (٠,٨٠ مشروع/القرية الواحدة) وذلك على ضوء عدد قراها الذي بلغ نحو (٣٣) قرية.

٣- تأتي مراكز محافظة "العلا" في الرتبة رقم (٧) على مستوى مراكز المحافظات، وذلك بمؤشر توزيع بلغ (مشروع واحد/المركز الواحد)، وعن ذلك

تُسأل مساحة محافظة "العلا" التي تبلغ نحو (٢٩) ألف كم٢ ومن بعدها عدد مراكزها الإدارية في عام (٢٠١٥).

الجدول رقم (١٠): التوزيع المكانيّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى مراكز محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية وقراها في عام (٢٠١٥)

م	المحافظة	مساحة المحافظات (كم٢)	عدد المراكز في محافظات المنطقة	عدد القرى في مراكز المحافظات	جملة عدد المشروعات	متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز	متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية
١	المدينة المنورة	٢٥٠٠٠	١٤	٤٧	٣١	٢,٢	٠,٦٥
٢	ينبع	١٨٠٥٨	١٤	٥٤	٢٧	١,٩	٠,٥٠
٣	العلا	٢٩٠٠٠	١٧	٣٨	١٧	١	٠,٤٤
٤	المهد	٢٥٢٠٠	١٦	٥٨	٢٠	١,٢	٠,٣٤
٥	بدر	٨٢٢٦	٩	٣٥	٢٠	٢,٢	٠,٥٧
٦	خيبر	٢٠٠٢١	٨	٢٥	٢٠	٢,٥	٠,٨٠
٧	الحناكية	٢٤٤٨٥	١٤	٣٣	١٨	١,٢	١,٢٨
المجموع		١٥٠٠٠٠	٩٢	٢٩٩	١٥٣	١.٦٦	٠,٥١

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على المصادر الآتية.

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الغرفة التجارية الصناعية (٢٠١٥): المزايا النسبية لمنطقة المدينة المنورة،الجزء الأول، تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (١١): التوزيع المكانيّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى مراكز محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية وقراها في عام (٢٠١٥)

م	المحافظة	مساحة المحافظات (كم٢)	عدد المراكز في محافظات المنطقة	عدد القرى في مراكز المحافظات	جملة عدد المشروعات	متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز	متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية
١	المدينة المنورة	(٣)	(٣)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)
٢	ينبع	(٦)	(٣)	(٢)	(٢)	(٣)	(٥)
٣	العلا	(١)	(١)	(٤)	(٥)	(٥)	(٦)
٤	المهد	(٢)	(٢)	(١)	(٣)	(٤)	(٧)
٥	بدر	(٧)	(٤)	(٥)	(٣)	(٢)	(٤)
٦	خيبر	(٥)	(٥)	(٧)	(٣)	(١)	(٢)
٧	الحناكية	(٤)	(٣)	(٦)	(٤)	(٤)	(١)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٠) .

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٠)

٤- تأتي محافظة "المهد" في الرتبة رقم (٧) على مستوى قرى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، حيث بلغ مؤشر التوزيع فيها نحو (٠,٣٤ مشروع/القرية الواحدة)، وذلك على ضوء عدد قراها الذي بلغ نحو (٥٨) قرية. ولعل أبرز ما يجب الانتباه إليه بصدد محافظة "المهد" تحديدًا لا يكمن في قيمة المؤشر ذاته، ولكن يكمن في مدخلات هذا المؤشر التي جعلت منه نتيجة، مرتبتها الأخيرة على مستوى إطار قرى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؛ ولا شيء سوى عدد القرى على مستوى المحافظة، وذلك في ظل تساوي عدد المشروعات على مستوى محافظات "المهد"، و"بدر"، و"خيبر". فلقد بلغ عدد القرى على مستوى المحافظة نحو (٥٨) قرية يتوزعون على (١٦) مركزًا في ظل مساحة تأتي مرتبتها رقم (٢) على مستوى مساحة محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

٥- وفي إطار محافظة "المهد"، كان من الطبيعيّ أن تأتي مرتبتها رقم (٧) في مؤشر توزيع المشروعات على مستوى القرى. وبأكثر دقة كان من الطبيعيّ أن يؤدي ذلك إلى ما يمكن تسميته بـ **"التفُّتت التنمويّ"**،أو حتى بـ **"الإضعاف التنمويّ"**، أو **"الإجهاد التنمويّ"**، وفي حقيقة الأمر فعن ذلك لا تُسأل القرى أو أعدادها، بل تُسأل الخطط الخمسية التنموية التي كان لزامًا عليها أن تعي تمامًا أن المجتمعات توجد انعكاسًا لجملة من المقومات التي أدت بدورها إلى الاستقرار. وهنا تَبرز القيمة؛ فالإمكانات موجودة في الأصل ودليلها عدد القرى، ولا تنتظر إلا الكشف عنها لا بعدد المشروعات، بل بما يتناسب مع الإمكانات. ومن ثم يعد عدد القرى في هذه الحالة

نعمة لا نقمة، وهذا ما يجب الالتفات إليه، لا عن طريق الاهتمام العام، بل بإنتخاب أفضل الرؤى التنموية التي تتناسب مع واقعيتها الوجودية.

٦- وفي إطار **"التفتت التنمويّ"**، أو **"الإضعاف التنمويّ"**، أو **"الإجهاد التنمويّ"**، يتضح من بيانات الجدول رقم (٩)، تساوي رتبة مؤشر توزيع المشروعات الاستثمارية على مستوى مراكز محافظة "المدينة المنورة" مع رتبة توزيع المشروعات الاستثمارية على مستوى مراكز محافظة "بدر"، حيث جاءت كلتاهما في الرتبة رقم (٢)، وذلك على الرغم من كون محافظة "المدينة المنورة" ذات ريادة نوعية عددية، ومحافظة "بدر" ذات تبعية عددية" (وذلك على ضوء ما جاء بالعنصر الثاني في هذا المحور). وقد يُفسر ذلك في إطار الاختلاف في عدد المراكز، وهذا تفسير كميّ مقبول، بيد أن القيمة هنا لا تكمن في الرتبة بقدر ما تكمن في مستقبل هذه الرتبة في ظل التغييرات التنموية التي من المتوقع أن تزداد بنتائجها عدد المراكز ليس في محافظة "بدر"، بل في محافظة "المدينة المنورة"؛ الأمر الذي سيعني المزيد من التبعات التي يجب الالتزام باستيفاء متطلباتها؛ ومن ثم فمستقبل الرتبة هنا سيعني التخلي عن الرتبة رقم (٢) إلى ما دون ذلك.

والحصيلة، هي **(لا)**، فلقد كان من الأهمية أن تعي جملة الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) أن عملية التنمية (في أحد جوانبها) لا تعد مجموعة من المشروعات الاستثمارية المتراصة تُنسب عوائدها إلى مجموعة من المدن، أو المراكز، أو حتى القرى، وإذا كان أمرها كذلك فستكون تنمية تصادمية لن تستطيع المواءمة مع جغرافيات الواقع سواء أكان ذلك على مستوى

خصائصها الكمية أم الكيفية. إنما تعد مجموعة من المخرجات (المشروعات) الكاشفة، أو الباعثة، أو الناهضة بإمكانات ما هو موجود بالفعل من ناحية، وبمتطلبات ما يجب أن يكون موجودًا في ظل الشراكة البنائية التي من شأنها أن تساعد على التآلف بين جميع الوحدات الإدارية داخل المحافظة الواحدة من ناحية أخرى. ولعل هذا ما سيتم إيضاحه من خلال المحور (الرابع).

المحور الرابع:

المردود التنمويّ وعلاقات الارتباط التأثيرية للمشروعات الاستثمارية في منطقة المدينة المنورة الإدارية

تعد قضية التنمية مقصد السعي في البلدان دون المتقدمة؛ كونها قاطرة التغيير التي بها يتم الفعل الدافع لتحقيق السعي. لكن إذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت القاطرة هي الفعل الدافع لتحقيق السعي؛ فما هو أصل الفعل الدافع للقاطرة ذاتها؟ الحقيقة أن الدفع لا يتم من خلال الاكتفاء بأن تكون التنمية المقصد النهائيّ أو العلويّ الذي يقف دونه النظام المجتمعيّ متطلعًا من خلاله إلى تحقيق غايته، ولا يتم كذلك بأن يكون الانشغال بمخرجات التنمية بوصفها قيمة انتفاعية هو الشغل الشاغل عن الانشغال بمدخلاتها البنائية، بل يتم من خلال القيام بضرورات تعايشية، وحوافز حتمية، لا مجال فيها لكسب سهل أو سريع.

وفي إطار ذلك كان لابد من دراسة ما يعنيه المردود التنمويّ في ظل علاقات الارتباط التأثيرية[1] التي عليها واقعية تراكم المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة، ويجملها عام (٢٠١٥) والأمر كله على ضوء الإجابة عن التساؤلات الآتية:

[1] العلاقات التأثيرية وليس الارتباطية، أي: تأثير كل متغير في المتغير الآخر.

- **هل المشروعات الاستثمارية معنية بالتصدي للمشكلات داخل أحيزة جغرافية معينة؟**
- **هل المشروعات الاستثمارية معنية بسد الاحتياجات داخل أحيزة جغرافية معينة؟**
- **هل المشروعات الاستثمارية معنية بالتطلع لبلوغ غايات داخل أحيزة جغرافية معينة؟**
- **هل هذا، وذاك، وتلك، تعني أن المشروعات الاستثمارية معنية بمحاولة استنهاض أحيزة جغرافية معينة دون غيرها عن أحيزة جغرافية أخرى؟**
- **هل كل الأحيزة الجغرافية تصلح لأن تكون جزءًا من المشروعات الاستثمارية ؟**
- **هل كل الأحيزة الجغرافية لديها إمكانية قبول المشروعات الاستثمارية خلال الزمن الواحد؟**

فى حقيقة الأمر قد تسهل الإجابة عن هذا كله بكلمة واحدة من أحرف ثلاثة هي (نعم) لهذا كله، بيد أن كلمة (نعم) لا تعني التنفيذ، كما لا تعني القدرة على التنفيذ، كما لا تعني السعي إلى بلوغ التنفيذ، بل تعني رؤى تحمل بين طياتها فكرًا تنمويًا لديه إمكانية إدراك علاقة القدرات التنظيمية المجتمعية في المكان خلال الزمان والكل في إطار يتصف بالتكامل التأثيريّ[1]، وفيما عدا ذلك فالأمر كله سينطوي على نتائج لا جدوى منها. وبصدد الدراسة، فإنها تنظر إلى المشروعات الاستثمارية في هذا

[1] نعم فالمقصود هنا العلاقة التأثيرية، وليس الارتباطية، وثمة فرق بينهما.

المحور باعتبارها أحد المؤشرات الدالة على مدى توفيق الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥) في بناء منظومة من المشروعات التكاملية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. ولعل من المدخلات التي تساعد في فهم الارتباط التكامليّ للمشروعات التنموية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؛ الاستعانة بالأساليب الإحصائية التي تعين على التحليل ومن بعده التفسير. ويعد التحليل العامليّ من أبرز هذه الأساليب؛ كونه يهدف إلى الكشف عن القيمة (المعامل) التأثيرية المشتركة التي تساعد في وصف خصائص الظاهرات وحصرها في عدد قليل من العوامل. ولعل إحدى خطوات التحليل العامليّ ما يعرف بالمصفوفة التأثيرية التي تسهم بدورها في تكثيف العلاقات التأثيرية الخفية للمتغيرات في عدد قليل من المعامل التأثيرية. ولعل هذا التكثيف يسهم بدوره في تحليل ما يمكن تسميته بـ **"الاشتراكيات" "Communlities"** والتي يُقصد بها اختزال إسهامات مجموعة من مؤثرات المتغيرات في بعضها بعضًا من خلال قيمة رقمية واضحة. وما يجب الانتباه إليه أن المؤثرات هنا لا تعني الخصائص بقدر ما تعني القيم الرقمية للمتغيرات التي يمكن الاستناد إليها في عملية التفسير. وعلى ضوء ذلك، ومن أجل الاستدلال العام كان من الضروريّ محاولة إدراك نتاج العلاقات التأثيرية بين بعض المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وفيما يأتي محاولة ذلك.

أولًا- مصفوفة العلاقات التأثيرية بين المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية في عام (٢٠١٥).

وعلى مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وعلى ضوء بيانات الجدول رقم (٧/ص١١٩)، الذي يوضح التوزيع العدديّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة"، وعلى ضوء نتيجة مصفوفة العلاقات التأثيرية بين هذه المشروعات وبعضها بعضًا على مستوى محافظات المنطقة الإدارية، فإن نتيجة القيم التأثيرية يجملها الجدول رقم (١٢)[١]

الجدول رقم (١٢): مصفوفة العلاقات التأثيرية للتوزيع العدديّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

المتغير	مشروعات التصنيع الزراعيّ	مشروعات استخراجية	مشروعات سياحية وترفيهية	مشروعات الخدمات والبنية التحتية	مشروعات الإنتاج السمكيّ	مشروعات صناعات متنوعة
مشروعات التصنيع الزراعيّ	١					
مشروعات استخراجية	٠.٥٧٨	١				
مشروعات سياحية وترفيهية	-٠.٤٤٣	-٠.٧٨٣	١			
مشروعات الخدمات والبنية التحتية	-٠.٨٣١	-٠.٢٥٥	٠.٣٤٢	١		
مشروعات الإنتاج السمكيّ	-٠.٠٢٩	-٠.٢٥٨	٠.٣٧٩	-٠.٢٠٨	١	
مشروعات صناعات متنوعة	-٠.٦٩٢	-٠.٥٩٧	٠.٤٣	٠.٣٧٢	٠.٤٥٢	١

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٧) باستخدام برنامج (SPSS).

[١] تعد مصفوفة العلاقات التأثيرية الخطوة الأولى أو النتيجة الأولى من مخرجات أسلوب التحليل العامليّ. ولعل محاولة تفسير قيم العلاقات التأثيرية هنا يساعد في فهم جدوى مدخلات التعايش وما ستكون عليه واقعيته في ظل تأثير المشروعات التنموية.

الذي **يتضح من خلاله ما يأتي:**

١- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات السياحة والترفيه (بوصفها متغيرًا مستقلًا) ، وبين مشروعات التصنيع الزراعيّ (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (-٠,٤٤٣)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية متوسطة**)؛ الأمر الذي يعني أن تأثير التوسع في مشروعات السياحة والترفيه تقابله درجة انخفاض متوسطة في مشروعات التصنيع الزراعيّ على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وبصدد هذه النقطة تحديدًا، وبصدد علاقة ذلك بمشروع "البحر الأحمر"، فيجب إدراك أن مركز "العيص" الإداريّ (الذى يعد أحد المراكز الإدارية في محافظة ينبع ويقع في إطار المشروع) تغلب عليه الوظيفة الزراعية؛ ومن ثم فمن الأهمية بمكان البحث عن إمكانية يتم خلالها تأهيل هذا المركز تحديدًا من الناحية الوظيفية في حالة الرغبة في تنفيذ رؤية المملكة (٢٠٣٠).

٢- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات السياحة والترفيه (بوصفها متغيرًا مستقلًا) ، وبين المشروعات الاستخراجية (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (-٠,٧٨٣)،أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية قوية**)؛ الأمر الذي يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات السياحة والترفيه تقابله درجة انخفاض قوية في المشروعات الاستخراجية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. والحقيقة أن قيمة معامل العلاقة التأثيرية على نحو ما جاء إنما يعد أمرًا طبيعيًا، بيد أن ما يجب الانتباه إليه أن المشروعات الاستخراجية تمثل في المملكة عامة الركيزة الأساسية الداعمة للاقتصاد؛ ومن ثم فالمفاضلة التنافسية هنا ليس لها محل تنمويّ. وفي إطار ذلك كان من الأهمية

إدراك أن الفكر التنمويّ هنا يحتاج إلى مفاضلات تشاركية ليتجاوز من خلالها الواقعية التنافسية.

٣- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الخدمات والبنية التحتية (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مشروعات التصنيع الزراعيّ (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٨٣١-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية قوية**). الأمر الذي يعني أن تأثير التوسع في مشروعات الخدمات والبنية التحتية تقابله درجة انخفاض قوية في مشروعات التصنيع الزراعيّ على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. والحقيقة، فإنه قد يُظن بأن قيمة معامل تلك العلاقة التأثيرية تدعو للتأمل. فكيف لا تؤثر مشروعات الخدمات والبنية التحتية في مشروعات التصنيع الزراعيّ على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؟ ولسوف تكون الإجابة أن ذلك هو الأمر الطبيعيّ الذي يُجسد مفهوم القطبية التنموية، أو الثنائية الخدمية بين محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية (وذلك على نحو ما جاء بالمحور (الرابع) وتحديدًا فيما يتعلق بالعنصر الثاني الذي جاء تحت عنوان المردود التنمويّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية في عام (٢٠١٥)؛ الأمر الذي يعني: أن مشروعات الخدمات والبنية التحتية إنما تتركز في محافظات دون غيرها. وهذا ما يجب الانتباه إليه للدفع بتنمية المحافظات التي تغلب عليها الوظيفة الزراعية أو حتى توجد بها أراضٍ زراعية.

٤- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الخدمات والبنية التحتية (بوصفها متغيرًا مستقلًا) ، وبين المشروعات الاستخراجية (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو

(٠,٢٥٥-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية **(عكسية ضعيفة)**؛ الأمر الذي يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات الخدمات والبنية التحتية تقابله درجة انخفاض ضعيفة في المشروعات الاستخراجية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وبناءً على ذلك، فلا علاقة تأثيرية بين مشروعات الخدمات والبنية التحتية من ناحية، وبين المشروعات الاستخراجية من ناحية أخرى. وقد يُظن أن ثمة خطأ؛ لاسيما في ظل محافظة "المهد" (محافظة مهد الذهب هو الاسم الشائع لها)، ذات الوظيفة الاستخراجية، وهذا قول حق لكن تلك الأحقية ليس لها مردود واقعيّ في ظل استحواذ محافظات على مشروعات الخدمات والبنية التحتية دون غيرها. وهنا تَبرز نقطة تعد غاية في الأهمية، ومضمونها: أن وظائف المحافظات وكذلك مشروعاتها ليس لها مردود تأثيريّ في ظل قطبية الاستحواذ التي تنتهي لصالح إمارة "المدينة المنورة" ومن بعدها محافظة "ينبع"؛ ومن ثم فالقول: إن الاستحواذ القطبيّ يتجاوز تأثير وظائف المحافظات ولو اجتمعت.

٥- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الخدمات والبنية التحتية (بوصفها متغيرًا مستقلًا) ، وبين مشروعات السياحة والترفيه (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٣٤٢)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية **(طردية ضعيفة)**؛ الأمر الذي يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات الخدمات والبنية التحتية تقابله درجة ارتفاع ضعيفة في مشروعات السياحة والترفيه على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وبصدد قيمة معامل تلك العلاقة؛ فجميع المحافظات لها نصيب منها، ولا غرابة في ذلك، فجميع المحافظات على السواء من حيث الاهتمام بمشروعات السياحة

والترفية في إطار نسبيّ تكفله خصائصها. والحقيقة أن قيمة معامل العلاقة التأثيرية في شموليتها على مستوى المحافظات تختلف عن قيمة معامل العلاقة التأثيرية في أحاديتها. فإذا كانت العلاقة التأثيرية الشمولية هنا تعني: علاقة ضعيفة طردية، فإن العلاقة الأحادية (على مستوى المحافظة الواحدة) تعني: علاقة تأثيرية قوية طردية. وذلك سواء أكان ذلك على مستوى إمارة "المدينة المنورة"، أم على مستوى محافظة "ينبع" تحديدًا. وبصدد إطار الفكر التنمويّ؛ فذلك يؤكد نقطة غاية في الأهمية تلك التي يمكن تكثيفها في مفهوم تعبيريّ واحد، مضمونه: "**التواكل التنمويّ**" الذي يعكس اتجاهات المردود التنمويّ. فالمردود تصنعه محافظات لتنتفع به كل المحافظات، وهذا أمرٌ يحظره الفكر التنمويّ؛ كونه يساعد على الاتكال دون الفعل.

٦- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الإنتاج السمكيّ (بوصفها متغيرًا مستقلًا) ، وبين مشروعات التصنيع الزراعيّ (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٠٢٩-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة جدًا جدًا**)؛ الأمر الذي يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات الإنتاج السمكيّ تقابله درجة تأثير منخفضة جدًا جدًا في مشروعات التصنيع الزراعيّ على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وتعد تلك العلاقة أمرًا طبيعيًا يعكس التباين الوظيفيّ بين المحافظات من ناحية، واعتماد ذات المحافظات على محافظات أخرى تقع خارج إطار منطقة "المدينة المنورة" الإدارية (لتلبية احتياجاتها سواء أكان ذلك من الأسماك أم من المنتجات الزراعية) من ناحية أخرى.

٧- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الإنتاج السمكيّ (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين المشروعات الاستخراجية (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٢٥٨-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة**)؛ وهذا يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات الإنتاج السمكيّ تقابله درجة انخفاض ضعيفة في المشروعات الاستخراجية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

٨- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الإنتاج السمكيّ (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مشروعات السياحة والترفيه (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٣٤٢)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**طردية ضعيفة**)؛ الأمر الذي يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات الإنتاج السمكيّ تقابله درجة تأثير ضعيفة في مشروعات السياحة والترفيه على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وفي ظل قيمة العلاقة التأثيرية، يمكن القول: إن سببية التأثير مردها إمارة "المدينة المنورة" ومن بعدها محافظة "ينبع" وليس عكس ذلك كما يُظن. فعلى الرغم من كون محافظة "ينبع" محافظة ذات جبهة بحرية فإن أسواقها تعتمد اعتمادًا رئيسًا على ما يرد إليها –في المقام الأول– من أسماك المنطقة الشرقية.

٩- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الإنتاج السمكيّ (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مشروعات الخدمات والبنية التحتية (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٢٠٨-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة**)؛ الأمر الذي يعني أن تأثير التوسع في مشروعات الإنتاج السمكيّ تقابله درجة انخفاض ضعيفة في مشروعات الخدمات والبنية التحتية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة"

الإدارية. ولعل تلك القيمة تؤكد صحة ما جاء بالنقطة السالفة وتحديدًا فيما يتعلق باعتمادية أسواقها السمكية.

١٠- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الصناعات المتنوعة (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مشروعات التصنيع الزراعيّ (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٦٩٢-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية قوية**)؛ الأمر الذي يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات الصناعات المتنوعة تقابله درجة انخفاض قوية في مشروعات التصنيع الزراعيّ على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وعلى ضوء قيمة معامل العلاقة التأثيرية، فيمكن القول: إنه لا رباط بين المشروعات الاستثمارية الصناعية من ناحية، والمشروعات الاستثمارية الزراعية من ناحية أخرى على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. ولعل ذلك يشير إلى أن تلك المشروعات هي –في المقام الأول– ذات وظائف تخصصية أكثر من كونها مشروعات ذات علاقات تكاملية؛ ومن ثم فهي في جملتها تفتقر إلى بنية التداعي الوظيفيّ.

١١- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الصناعات المتنوعة (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين المشروعات الاستخراجية (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٥٩٧-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية متوسطة**)؛ الأمر الذي يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات الصناعات المتنوعة تقابله درجة انخفاض متوسطة في المشروعات الاستخراجية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. ولعل قيمة معامل تلك العلاقة التأثيرية تحديدًا ما تؤكد صحة ما جاء بالنقطة سالفة الذكر تحديدًا.

١٢- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الصناعات المتنوعة (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مشروعات السياحة والترفيه (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٤٣٠)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية ضعيفة طردية؛ الأمر الذي يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات الصناعات المتنوعة تقابله درجة ارتفاع ضعيفة في مشروعات السياحة والترفيه على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

١٣- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الصناعات المتنوعة (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مشروعات الخدمات والبنية التحتية (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٣٧٢)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية **(طردية ضعيفة)**؛ الأمر الذي يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات الصناعات المتنوعة تقابله درجة ارتفاع ضعيفة في مشروعات الخدمات والبنية التحتية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

١٤- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين مشروعات الصناعات المتنوعة (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مشروعات الإنتاج السمكيّ (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٤٥٢)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية **(طردية متوسطة)**؛ وهذا يعني: أن تأثير التوسع في مشروعات الصناعات المتنوعة تقابله درجة ارتفاع متوسطة في مشروعات الإنتاج السمكيّ على مستوى المحافظات.

والحصلة، وفي إطار نتائج قيم مصفوفة العلاقات التأثيرية بين التوزيع العدديّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في عام (٢٠١٥)، يمكن القول بما يأتي:

- تكاد ألا توجد رؤية تتصف بالشمولية في نوعية المشروعات على مستوى المحافظات، بل الظن أنها جاءت لتعكس احتياجات ذاتية قائمة على التباين، ولعل ذلك ما يمكن قراءته من خلال الجدول رقم (١٣).

الجدول رقم (١٣): المصفوفة الارتباطية لانحرافات المشروعات الاستثمارية على مستوى مراكز محافظات منطقة المدينة المنورة وقراها في عام (٢٠١٥)

المتغير	مشروعات التصنيع الزراعيّ	مشروعات استخراجية	مشروعات سياحية وترفيهية	مشروعات الخدمات والبنية التحتية	مشروعات الإنتاج السمكيّ	مشروعات صناعات متنوعة
مشروعات التصنيع الزراعيّ	١					
مشروعات استخراجية	٠,٠٨٧	١				
مشروعات سياحية وترفيهية	٠,١٦	٠,٠١٩	١			
مشروعات الخدمات والبنية التحتية	٠,٠١	٠,٢٩	٠,٢٢٦	١		
مشروعات الإنتاج السمكيّ	٠,٤٧٦	٠,٢٨٨	٠,٢٠١	٠,٣٢٨	١	
مشروعات صناعات متنوعة	٠,٠٤٣	٠,٠٧٩	٠,١٦٨	٠,٢٠٦	٠,١٥٤	١

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٧).

- تكاد ألا توجد علاقة تأثيرية تكاملية بين المشروعات الاستثمارية وبعضها بعضًا على مستوى المحافظات، وهذا يعني: أمرًا غاية في الأهمية يتمثل في أن كل تلك المشروعات جاءت لتلبية احتياجات مكانية على مستوى محافظات المنطقة، وشتان الفرق بين أن تكون الغاية تلبية الاحتياجات وأن تكون محاولة للتطلع إلى بلوغ الغايات.

- تكاد تعكس جملة المشروعات حقائق أمكنتها من حيث الخصائص الطبيعيّة، والمجتمعية، والاقتصادية؛ ومن ثم فهي في جملتها كادت تكون مشروعات تعايشية في ظل زمن محدد وبتغيره يمكن أن تتغير هذه المشروعات.

وفي حقيقة الأمر، وبلغة الواقع فإن جملة هذه المشروعات كان لابد منها بوصفها خطوة تمهيدية أولى في سبيل الولوج إلى غايات التنمية، ليس هذا وحسب بل تعد جملة هذه المشروعات خطوة واعدة من شأنها أن تسهم في المزيد، باعتبارها بواعث لمزيد من المشروعات شريطة ألا تتوقف بتغيير الاحتياجات[٢]. وبصدد النواحي المجتمعية تحديدًا فيجب الإشارة إلى أن المجتمع يمثل في حد ذاته أحد أركان هذا المزيد؛ ومن ثم كان من الأهمية بمكان أن يدرك المجتمع ما يعنيه التغيير من ناحية وما تعنيه الاستجابة من ناحية أخرى؛ حتى يكون القوة الدافعة لبلوغ التقدم. وبأكثر واقعية وعلى ضوء الاتجاه الغالب على تساؤلات الدراسة، فإنه على الرغم من أن جملة هذه المشروعات كان لابد منها بوصفها خطوة تمهيدية أولى في سبيل الولوج إلى غايات التنمية خلال الخطط الخمسية التنموية في الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥). وعلى الرغم مما حققته هذه المشروعات من دوافع تنموية؛ فإن جملة مخرجات ما سبق لا يُعين على الالتحاق مباشرة، والانخراط في تحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠)، فالأمر

[١] يغلب على الباحث ظنٌ، مضمونه: **أن تلك المشروعات وإن كانت في مجملها خطوة أولى تمهيدية، إلا أنها تحتاج إلى دعم يجب ألا ينضب تدفقه؛ وذلك حفاظًا على قدر محدود من المكتسبات التنموية لا تزال في طور التكوين. ولعل من الأمور التي يجب الانتباه إليها؛ أن أمر المكتسبات مرهون بمدى إدراك النظام المجتمعيّ جدوى التغيير الذي يجب أن ينتهي إلى تحقيق غايات محددة لن يكون فيها كسب سهل أو سريع، كما أنه مرهون بدور كل فرد فيه.**

برمته يحتاج إلى تأهيل واقعية ما هو قائم من مشروعات استثمارية، بوصفه استجابة لكل ما هو لاحق من غايات تنموية. وبصدد المجتمع فالتنمية لا تنجز أو تتحقق آثارها من خلال رؤى متراصة أو حتى أفكار مترابطة أو قوالب متبعة، بل تحتاج إلى ما هو أبعد من ذلك، تحتاج إلى كل فرد من أفراد المجتمع باعتباره قوة دافعة ومشاركة. وإذا كان العلم ذاته لا يكفي لتغيير الآفاق المجتمعات إلى الأفضل؛ فإن التنمية لا تضمن أن تنهض بالفرد الذي لا يدرك أنها تقوم به، وعليه، وله.

ثانيًا– مصفوفة العلاقات التأثيرية بين حجم السكان وبين عدد المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في عام (٢٠١٥).

نعم ... فالتنمية في أحد جوانبها تعد عملية حضارية زمانًا ومكانًا، ويُسعى من خلالها إلى تحقيق غاية محددة، وهي في مجملها تنطوي على الشمولية؛ لذا فهي لا تقبل التجزئة (وإن كان يجوز فيها التخصص)؛ ومن ثم فهي لا ترى بعين العائد الجزئيّ، بقدر ما ترى بعين الانتفاع الكليّ؛ لذا كان من الأهمية بمكان محاولة إدراك العلاقة بين حجم السكان في ظل تبايناته على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية من ناحية، وبين عدد المشروعات الاستثمارية على ضوء نصيب كل محافظة منها من ناحية أخرى. وعلى ضوء بيانات الجدول رقم (٩)، الذي يوضح التوزيع العدديّ لجملة عدد الأفراد للمشروع الاستثماريّ على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في عام (٢٠١٥)، وعلى ضوء تحليل مصفوفة العلاقات

التأثيرية بين حجم السكان، وبين عدد المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، فإن النتيجة يجملها الجدول رقم (١٤)

ويتضح من خلاله ما يأتي:

١- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين حجم السكان (بوصفه متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحات المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٨١٨)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية **(قوية طردية)**؛ الأمر الذي يعني: أن أحجام السكان على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تتوافق بدرجة قوية مع مساحات هذه المحافظات. وقد يُظن أن هذا التوافق يحمل بين طياته قوى

الجدول رقم (١٤): مصفوفة العلاقات التأثيرية بين حجم السكان وبين عدد المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية في عام (٢٠١٥)

المتغير	مساحة المحافظة (كم٢)	حجم السكان في عام ١٤٣٦هـ (نسمة)	جملة عدد المشروعات	نسبة أنصبة المحافظات من جملة المشروعات	جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد
مساحة المحافظة (كم٢)	١				
جملة السكان في عام ١٤٣٦هـ (نسمة)	٠,٨١٨	١			
جملة عدد المشروعات	٠,٩٨٤	٠,٨٥٩	١		
نسبة أنصبة المحافظات من جملة المشروعات	-٠,٨٢٩	-٠,٢٨٧	٠,٧٧٢	١	
جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد	-٠,٢٣٢	٠,٣٥٤	-٠,١٧١	٠,٦٩٢	١

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٨).

دافعة للتنمية وهذا قول مقبول، بيد أن ما يجب الانتباه إليه أن تلك القوى مشروطة بتوزيعات سكانية يجب أن تتصف بالتكافؤ الذي يقصد به توزيعات مكانية تتناسب مع إمكانات متاحة في إطار منظومة متدرجة داخل المحافظة الواحدة، والحقيقة أن هذا أمرٌ لا تتصف به محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

٢- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة عدد المشروعات (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحات المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٩٨٤)،أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**طردية قوية جدًا**)؛ الأمر الذي يعني: أن زيادة جملة عدد المشروعات تقابله درجة زيادة قوية جدًا في مساحة المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وقد يُظن أن تلك العلاقة جالبة للمصالح دافعة للتنمية، وهذا قول صحيح، بيد أنه مشروط بعدم تركز تلك المشروعات في أماكن معينة دون غيرها على مستوى المحافظة الواحدة. وقد يكون ثمة رد على ذلك بأن التركز في حد ذاته مطلب ضروريّ في كثير من المشروعات، والحقيقة أن في ذلك الصواب، بيد أن التركز هنا لا يعني: التوطن بل يعني: أن ثمة أماكن معينة على مستوى المحافظة الواحدة تستأثر بالعديد من المشروعات دون غيرها من أماكن أخرى على مستوى ذات المحافظة. وهذا بالفعل ما عليه واقعية المشروعات على مستوى كل محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. ولعل ذلك يمكن تفسيره بأن جملة هذه المشروعات إنما تمثل البداية التي يمكن التعويل عليها ابتغاءً للمزيد وتحقيق الانتشار.

٣- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة عدد المشروعات (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين حجم السكان على مستوى المحافظات (بوصفه متغيرًا تابعًا)، نحو

(٠,٨٥٩)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**طردية قوية جدًا**)؛ الأمر الذي يعني: أن زيادة جملة عدد المشروعات تقابله درجة زيادة قوية في حجم السكان على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وهذا أمرٌ بَيَّن جَلِيّ للعيان. والحقيقة أن هذا الأمر يعد مؤشرًا مباشرًا يُستدل من خلاله على أن نتاج العلاقة القوية الطردية إنما هو نتاج خدميّ في المقام الأول واستهلاكيّ في المقام الثاني، ليس هذا فحسب، بل يُستدل من خلاله على تأكيد أن المشروعات التنموية خلال فترة الدراسة إنما هي لسد احتياجات التوجهات الداخلية، دون تطلعات تنموية وفق معدلات استهلاك متنامية؛ وهذا أمرٌ لا ضرر فيه، أما ضراره فيكمن الانتباه إلى ضرورة عدم تأصيل الهوة التنموية بين المحافظات باتخاذ متغير حجم السكان بوصفه شرعية للمفاضلة.

٤- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين نسبة أنصبة المحافظات من جملة المشروعات (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحة المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٨٢٩-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية قوية**)؛ الأمر الذي يعني: أن زيادة نسبة المحافظات من جملة المشروعات تقابله درجة انخفاض قوية في مساحة المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة".ولا غرابة في ذلك، بل هذا أمرٌ طبيعيّ يعكس الواقعية التعايشية التي عليها المحافظات، ومراكزها، وقراها في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. ولعل هذا ما تم التنويه إليه بطرق مختلفة من خلال محاولة تفسير نتائج العلاقات الارتباطية السابقة. وأيًا كان الأمر فإن قيمة هذه العلاقة وحدها تعد دليلًا دامغًا على ما تعنيه حقيقة التركز السكانيّ في أماكن معينة دون غيرها، وما تعنيه حقيقة أن مساحة المراكز، والمحافظات لا تعد عاملًا موثرًا في بنية التنمية،

وأخيرًا تعني كذلك أن كل تلك المشروعات إنما جاءت بوصفها استجابة لقرارات إدارية لتلبية احتياجات كان من الأجدى تنميطها وصياغتها في إطار من الأولويات الانتفاعية والخطوات التنفيذية بدلًا من تنفيذها وفق متطلبات ذاتية وقتية.

٥- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين نسب أنصبة المحافظات من جملة المشروعات (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين حجم السكان (بوصفه متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٣٨٧-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة**)؛ الأمر الذي يعني: أن زيادة نسبة المحافظات من جملة المشروعات تقابله درجة انخفاض ضعيفة في حجم السكان على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وفي حقيقة الأمر، تمثل قيمة تلك العلاقة محصلة الواقعية التعايشية، وبعبارة أدق توضح قيمة تلك العلاقة أن الجدوى الانتفاعية المرجوة من المشروعات التنموية إنما هي بمعزل عن حجم السكان وما يعنيه افتراضيًا من تأثير وتأثر في ظل الأخذ بأسباب التنمية. ويمكن القول: إن تلك القيمة تمثل في حد ذاتها دليلًا دامغًا على أثر التفاوت الحجميّ للسكان بين المحافظات، كما تُعزز حقيقة ما تعنيه هيمنة إحدى المحافظات على المحافظات الأخرى داخل المنطقة الإدارية الواحدة؛ تلك الحقيقة التي مضمونها: أن جميع محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تعيش في إطار قطبية مدينة "المدينة المنورة" وإمارتها المهيمنة وفي عبارة أخرى، تعيش في فلك مدينة "المدينة المنورة" وإمارتها الغالبة.

٦- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين نسبة أنصبة المحافظات من جملة المشروعات (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين جملة المشروعات (بوصفها متغيرًا تابعًا)،

نحو (٠,٧٧٢-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية قوية**)؛الأمر الذي يعني: أن زيادة نسبة أنصبة المحافظات من جملة المشروعات تقابله درجة انخفاض قوية في جملة المشروعات على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وقد يبدو أنه لا طائل من وراء تفسير قيمة هذه العلاقة، بل يبدو أنها علاقة مغلوطة نتاج عملية إحصائية لا تعبر عما تنطوي عليه الأرقام من خصائص؛ بيد أن الأمر مختلف بل مختلف تمامًا. والقول: إن قيمة هذه العلاقة إنما تختزل جملة اتجاهات التنمية من حيث التركز على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؛ ذلك التركز الذي يتصف بأحادية نفوذ إحدى المحافظات وسيطرتها على جملة المشروعات دون غيرها من محافظات أخرى على مستوى المنطقة الإدارية. ولعل تلك النتيجة ليست بالجديدة فالتركز، أو النفوذ، أو سيطرة إحدى المحافظات على غيرها من المحافظات حقيقة تنموية ذات واقعية تعايشية، بيد أنه كاد يكون الجديد هنا البرهنة على أن **متغير السكان تحديدًا سيكون خلال نمط المستقبل القريب متغيرًا تابعًا وسيكون اتخاذ القرار التنمويّ خلال نفس نمط المستقبل، المتغير المستق**؛ الأمر الذي يعني: أن المستقبل التنمويّ على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية خاصة، أو حتى محافظات المناطق الإدارية على مستوى "المملكة العربية السعودية" عامة مرهون بما سيُتخذ من قرارات تنموية لا فرصة لديها سوى تحقيق الغايات.

٧- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحة المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٢٣٢-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة**)؛ الأمر الذي يعني:

أن زيادة جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد تقابله درجة انخفاض ضعيفة في مساحة المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

٨- بلغت قيمة العلاقة التأثيرية بين جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين حجم السكان (بوصفه متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٣٥٤)، أي أن العلاقة بينهما علاقة (**طردية ضعيفة**)؛ الأمر الذي يعني: أن زيادة جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد تقابله درجة ارتفاع ضعيفة في حجم السكان على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

٩- بلغت قيمة العلاقة الارتباطية بين جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين جملة عدد المشروعات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (-٠,١٧١)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**طردية ضعيفة**)؛ الأمر الذي يعني: أن زيادة جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد تقابله درجة انخفاض ضعيفة جدًا في جملة عدد المشروعات على مستوى المحافظات.

١٠ - بلغت قيمة العلاقة الارتباطية بين جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين نسبة المحافظات من جملة المشروعات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٦٩٢)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**طردية قوية**)؛ الأمر الذي يعني: أن زيادة جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد تقابله درجة زيادة قوية في نسبة المحافظات من جملة المشروعات على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

والحصلة، بالفعل توجد علاقة تأثيرية قوية طردية بين حجم السكان على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية بصفة عامة من ناحية وبين جملة عدد المشروعات من ناحية أخرى وهذا هو الظاهر، أما الباطن فله رأي آخر يتمثل في أن العلاقة التأثيرية بين نسبة المحافظات من جملة المشروعات، وبين حجم السكان علاقة تأثيرية ضعيفة عكسية ترتكز على التباين، ولو أن هذه العلاقة بلغت حد العلاقة القوية في ظل عكسيتها لكان الظاهر اتفق مع الباطن بصورة قطعية. ولإدراك الجوهر الذي يفصل بين العلاقة وباطنها، كان من الأهمية إدراك حقيقة ما تعنيه **انحرافات العلاقة التأثيرية** بين جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد من ناحية، وبين حجم السكان من ناحية أخرى على ضوء نتاج بلغت قيمته (٠,١٩٥)، وذلك على نحو ما يوضحه جدول المصفوفة رقم (١٥)

الجدول رقم (١٥): مصفوفة العلاقة التأثيرية لانحرافات العلاقة بين حجم السكان وبين عدد المشروعات الاستثمارية على مستوى مراكز محافظات منطقة المدينة المنورة وقراها في عام (٢٠١٥)

المتغير	مساحة المحافظات	حجم السكان على مستوى المحافظات	جملة عدد المشروعات	نسبة أنصبة المحافظات من جملة المشروعات	جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد
مساحة المحافظات	١				
حجم السكان على مستوى المحافظات	٠,٠٠٧	١			
جملة عدد المشروعات	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	١		
نسبة أنصبة المحافظات من جملة المشروعات	٠,٠٠٥	٠,١٧٢	٠,٠١٢	١	
جملة عدد الأفراد للمشروع الواحد	٠,٢٩٠	٠,١٩٥	٠,٣٤٣	٠,٠٢٩	١

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٩).

وبصدد الجوهر فإنه يتصف بالضعف الطرديّ من ناحية، وبالتباين من ناحية أخرى، ولعل ذلك ما تعززه القطبية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية على نحو ما تم الإشارة إليه في مواضع مختلفة سابقة. **وبصدد** التنمية تحديدًا فالقول: إن العلاقة بين محافظة "المدينة المنورة" من ناحية، وبين جميع محافظات منطقة "المدينة المنورة" من ناحية أخرى، ستكون خلال العقد القادم (على الأقل) هي علاقة بين المهيمن ومجموعة من التوابع، علاقة بين المؤثر والمتأثرين، علاقة بين المُصدر والمستقبلين. **وبصدد** التنمية وتحديدًا فيما يتعلق بنتاج هذا كله وعلاقته بتنفيذ رؤية المملكة (٢٠٣٠)، فقد يُظن أن ذلك يمثل في حد ذاته عائقًا أساسيًا في بلوغ مرامي التنمية، وهذا ظن غير صحيح بل العكس تمامًا؛ وذلك لأن جوهر هذه العلاقة التأثيرية، يعني: أن فرصة التوجيه الأنسب والبناء المتكامل في ظل رؤية واضحة سيكون له الأثر الفاعل في تلك المحافظات التي يمكن ضبطها تنمويًا؛ كونها ترتبط – في المقام الأول– بمصدر قطبيّ واحد من ناحية، ولم تصل أو تبلغ خصائصها حد التعقيد الذي من شأنه أن يعيق الأخذ بعمليات التنمية. وفي عبارة أخرى، فإن كل محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية هي في جوهرها محافظات تابعة ولم تتعقد خصائصها المجتمعية، والاقتصادية؛ لذا فإن إمكانية توجيهها التوجه الأنسب الذي يرتكز على الشمولية دون تجزئة ما زالت قائمة وبقوة، شريطة اتخاذ القرار في ظل رؤية تنموية واضحة تستطيع أن توحد خصائصها على خطة واحدة يُسعى من خلالها إلى تحقيق غايات محددة في إطار من الشمولية. وهذا هو المقصد الذي تمت الإشارة إليه

في مدخل تحليل مصفوفة العلاقات التأثيرية بين حجم السكان وبين عدد المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في عام (٢٠١٥).

ثالثًا– مصفوفة العلاقات التأثيرية بين عدد المشروعات الاستثمارية وبين عدد مراكز محافظات منطقة "المدينة المنورة" وقراها الإدارية في عام (٢٠١٥).

نعم ... إن عدم وجود رؤية تنموية واضحة الأركان من شأنها أن تؤدي إلى اختلاق عدم التوازن بين مستويات وحدات الدولة الإدارية، وسيؤدي هذا بدوره إلى ما يمكن تسميته بـ "**التآكل الذاتيّ**" لعوائد المشروعات التنموية بصفة عامة. وفي حقيقة الأمر لن يستطيع المجتمع أبدًا تحقيق التنمية في إطار مفهومها الشموليّ على مستوى وحدات الدولة الإدارية، بل أقصى ما يستطيعه هو محاولة الاقتراب من عملية التحقيق في إطار مجموعة من الوحدات دون غيرها على مستوى الوحدات الإدارية في الدولة الواحدة، لا لشيء إلا لأن التحقيق الكامل سيتطلب التساوي من ناحية، أو توقف المجتمع عن التطلع لغايات جديدة من ناحية أخرى، أو حتى توقف مستوى متطلبات بعض الوحدات إلى حين أن تدرك مستواها الوحدات الأخرى الأقل من الناحية التنموية. وهذه أمور تنتفي تمامًا مع الواقعية التعايشية للمجتمع؛ وعلى ضوء ذلك، وعلى ضوء بيانات الجدول رقم (١٠) الذي يوضح التوزيع المكانيّ للمشروعات الاستثمارية على مستوى مراكز محافظات منطقة "المدينة المنورة" وقراها – وذلك على نحو ما سبق – وعلى ضوء تحليل مصفوفة العلاقات التأثيرية بين متوسط عدد المشروعات الاستثمارية

وبين عدد مراكز محافظات منطقة "المدينة المنورة" وقراها الإدارية ؛ فإن النتيجة يجملها الجدول رقم (١٦)

الجدول رقم (١٦): مصفوفة العلاقات التأثيرية لانحرافات عدد المشروعات الاستثمارية عن عدد المراكز والقرى على محافظات منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

المتغير	مساحة المحافظات (كم٢)	عدد المراكز في محافظات المنطقة	جملة عدد القرى في مراكز المحافظات	جملة عدد المشروعات	متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد	متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية الواحدة
مساحة المحافظات (كم٢)	١					
عدد المراكز في محافظات المنطقة	٠,٧٥٢	١				
جملة عدد القرى في مراكز المحافظات	٠,١٩٦	٠,٦٣٢	١			
جملة عدد المشروعات	-٠,٠٦٢	٠,٠٢٠	٠,٤٧٨	١		
عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد	-٠,٥٢٧	-٠,٨٠٦	-٠,٥٢٠	٠,٣١٩	١	
عدد المشروعات على مستوى القرية الواحدة	-٠,٠٤٠	-٠,٢٧١	-٠,٦٠٤	-٠,١٨٠	٠,٦٣١	١

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٠).

ويتضح من خلاله ما يأتي:

١- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين عدد المراكز في محافظات المنطقة الإدارية (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحة المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٧٥٢)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**قوية طردية**)؛ الأمر الذي يعني

أن تأثير زيادة عدد المراكز في محافظات المنطقة تقابله درجة ارتفاع قوية في مساحة المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وبصدد التنمية، فإن قيمة تلك العلاقة تعد مدخلًا مساعدًا في فهم اتخاذ القرار التنمويّ ودعمه. فزيادة عدد المراكز الإدارية لا يعني: ارتفاع حجم السكان أو حتى انتشارهم، بل يعني أحد الأبعاد الإدارية التي تتخذها البلديات في المحافظات كبيرة المساحة؛ ومن ثم فزيادة عدد المراكز الإدارية لا ينطوي على قيمة سكانية انتفاعية، بل هي زيادة توافقية في ظل جملة مساحية تخلو في كثير من الأحيان من أي ملامح عمرانية.

٢- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة عدد القرى (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحة المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,١٩٦)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية **(ضعيفة جدًا طردية)**. الأمر الذي يعني: أن تأثير زيادة جملة عدد القرى تقابله درجة ارتفاع ضعيفة جدًا في مساحة المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وبصدد التنمية، فإن هذا الأمر يعني أنه لا رباط بين عدد القرى من ناحية، وبين عدد المراكز الإدارية داخل المحافظات من ناحية أخرى. ومن ثم فالقرى هنا لا تعبر عن ثوابت وظيفية قوامها الزراعة أو الصناعة -على سبيل المثال- بقدر ما تعبر عن ثوابت وجودية تعبر عن الانتشار. وإذا كان هذا هو الظاهر التنمويّ، فإن الباطن يعبر عن عدم وجود علاقة خدمية أو حتى وظيفية بين القرى من ناحية، وبين مراكزها الإدارية التي تقع فيها من ناحية أخرى، بل العلاقة دائمًا بين القرى وبين المدينة أو بين القرى من ناحية، وبين القرية الأم في المركز الإداريّ

المهيمن داخل المحافظة. ولعل من الأمثلة الدالة على ذلك ويعايشها الباحث؛ مركز "الجابرية" الذي يعد أحد مراكز محافظة "ينبع".

٣- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة عدد القرى (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين عدد المراكز في محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية (بوصفها متغيرًا تابعًا) ، نحو (٠,٦٣٢)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**طردية متوسطة**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة جملة عدد القرى تقابله درجة ارتفاع متوسطة في عدد المراكز على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وهذا يعزز بدوره أن ثمة علاقة مفقودة بين المراكز الإدارية على مستوى المحافظات، وبين جملة قراها.

٤- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة عدد المشروعات (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين عدد المراكز في محافظات منطقة "المدينة المنورة" (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (-٠,٠٢٠)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة جدًا**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة جملة عدد المشروعات تقابله درجة ضعيفة جدًا في انخفاض مساحة المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وبصدد التنمية، فالقول: إنه لا توجد منظومة هيراركية (وإن جاز التعبير فلا توجد منظومة كريستالرية)، تنموية من شأنها أن توحد اتجاهات التنمية على مستوى مراكز محافظات منطقة "المدينة المنورة" وقراها الإدارية؛ بل إنها تنتظر أن يُخلص إليها بعض من عوائد التنمية، وهذا لن يحدث إلا بكونها جزءًا من اتجاهات التنمية البنيوية أو حتى دورًا في مشاركتها التنفيذية.

٥- وبناءً على قيمة معامل العلاقة التأثيرية سالفة الذكر؛ يمكن القول: إن المدن الرئيسة وشبه الرئيسة على مستوى المراكز الإدارية في محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تمثل الأقاليم الدافعة والخادمة لعملية التنمية، وفيما عدا ذلك، فهي كيانات عمرانية تقع جميعًا في إطار الأقاليم الهامشية في عملية التنمية وهذه قاعدة عامة إقليمية أكثر من كونها قاعدة خاصة محلية.

٦- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة عدد المشروعات (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين جملة القرى على مستوى مراكز محافظات منطقة "المدينة المنورة" (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٤٧٨)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**طردية متوسطة**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة جملة عدد المشروعات تقابله درجة ارتفاع متوسطة في جملة عدد القرى على مستوى مراكز محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وبصدد التنمية فإن قيمة العلاقة بين المتغيرين قد تبدو أنها لصالح جملة القرى على مستوى المراكز الإدارية في محافظات المنطقة الإدارية، بيد أن للواقعية التعايشية رأيًا آخر تمامًا. فالقرى هنا تعني عددًا أو رقمًا دون أن يكون لها أوزان سكانية، أو قيمة خدمية، وهذا أمرٌ سيتم مناقشته في الجزء التطبيقيّ من الدراسة.

٧- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحة المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٥٢٧-)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية متوسطة**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد تقابله درجة انخفاض متوسطة في المساحة على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة"

الإدارية. وبصدد التنمية، فلا رباط تنمويّ بين المراكز الإدارية وبعضها بعضًا على مستوى محافظات المنطقة الإدارية، إنما هي جملة مشروعات استحوذت عليها جملة مراكز إدارية.

٨- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين عدد المراكز في محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٨٠٦-)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية قوية**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد تقابله درجة انخفاض قوية في عدد المراكز على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وبصدد التنمية، فإن واقعية المراكز الإدارية في المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تعكس أنها تتعايش على عوائد مشروعات التنمية في ظل بنى ارتباطية هشة تفتقد التكامل الجزئيّ. والحقيقة أن تلك الواقعية غُلفت بمجموعة من الطرق حالت دون انقطاعها في ظل توافر السيارات الخاصة، ولولا ذلك، ولولا انخفاض سعر الوقود؛ لكان الانقطاع المكانيّ.

٩- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين جملة عدد القرى في مراكز المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٥٢٠-)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية متوسطة**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد تقابله درجة انخفاض متوسطة في جملة عدد القرى في مراكز

المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وبصدد التنمية، فإن قيمة تلك العلاقة تُعزز ما انتهى إليه تفسير النقطة سالفة الذكر تحديدًا.

١٠- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين جملة المشروعات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٣١٩)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**طردية ضعيفة**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد تقابله درجة ارتفاع ضعيفة في جملة المشروعات على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

١١- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية الواحدة (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحة المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٠٤٠-)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة جدًا جدًا**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية تقابله درجة انخفاض ضعيفة جدًا جدًا في مساحة المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

١٢- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية الواحدة (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين عدد المراكز على مستوى المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٢٧١-)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية

تقابله درجة انخفاض ضعيفة في عدد المراكز على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

١٣- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية الواحدة (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين جملة عدد القرى في مراكز المحافظات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٦٠٤-)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية متوسطة**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية الواحدة تقابله درجة انخفاض متوسطة في جملة عدد القرى في مراكز المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

١٤- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية الواحدة (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين جملة عدد المشروعات (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,١٨٠-)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية تقابله درجة انخفاض ضعيفة في جملة عدد المشروعات على مستوى محافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

١٥ - بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين متوسط عدد المشروعات على مستوى القرية الواحدة (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد (بوصفها متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٦٢١)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**طردية متوسطة**). الأمر الذي يعني أن تأثير زيادة متوسط عدد المشروعات

على مستوى القرية الواحدة تقابله درجة ارتفاع متوسطة في متوسط عدد المشروعات على مستوى المركز الواحد في محافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.

والحصـــلة، وفي إطار نتائج قيم مصفوفة علاقات الارتباط بين متوسط عدد المشروعات الاستثمارية وبين عدد مراكز محافظات منطقة "المدينة المنورة" وقراها في عام (٢٠١٥) يمكن رصد ما يأتي:

- **يكاد التباين أن يكون السمة الغالبة على هذه العلاقة، سواء أكان ذلك على مستوى المراكز أم على مستوى المحافظات، ولعل ذلك ما يمكن الوقوف عليه من خلال قراءة الجدول رقم (١٧).**

الجدول رقم (١٧):مصفوفة العلاقات التأثيرية لانحرافات العلاقة بين متوسط عدد المشروعات الاستثمارية وبين عدد المراكز والقرى في محافظات منطقة المدينة المنورة في عام (٢٠١٥)

المتغير	مساحة المحافظات	عدد المراكز في محافظات المنطقة	جملة عدد القرى في مراكز المحافظات	جملة عدد المشروعات على مستوى المحافظات	جملة عدد المشروعات على مستوى المحافظات	متوسط عدد المشروعات على مستوى المحافظات
مساحة المحافظات	١					
عدد المراكز في محافظات المنطقة	٠.٠٢٦	١				
جملة عدد القرى في مراكز المحافظات	٠.٣٣٧	٠.٠٦٤	١			
جملة عدد المشروعات على مستوى المحافظات	٠.٤٤٧	٠.٤٨٣	٠.١٣٩	١		
عدد المشروعات على مستوى المحافظات	٠.١١٢	٠.٠١٤	٠.١١٦	٠.٢٤٣	١	
عدد المشروعات على مستوى القرية	٠.٤٦٦	٠.٢٧٨	٠.٠٧٦	٠.٣٥٠	٠.٠٦٨	١

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٠).

- **لا تنتمي العلاقات التأثيرية إلى ضوابط معينة يمكن على ضوئها تحديد اتجاهاتها.**
- **لا تتسم درجات العلاقات التأثيرية بين متغيرات المصفوفة بالقوة، حيث يغلب عليها الدرجات المتوسطة والضعيفة.**

ومن ثم، فإن جملة المشروعات بصفة عامة سواء أكان ذلك على مستوى المراكز أم كان على مستوى القرى جاءت في المقام الأول لسد احتياجات معينة ترتبط بذاتية هذه المراكز أو القرى، أي أنها جاءت لتلبية الزمن الحاضر.

والمحصلة، ولأن الزمن يختلف عن التنمية، وفي إطار نتائج "تقرير ماكنزي" الذي يعد من أهم الدراسات وأحدثها التي حاولت استشراف الواقع التنمويّ في "المملكة العربية السعودية" عامة حتى عام (٢٠٣٠) – اعتمادًا على زمنية التغيير التنمويّ في فترات سابقة–؛ فيمكن القول: إن نتائج هذا التقرير كادت تتسق تمامًا مع محصلات المحور الأول، والثاني، والثالث من الدراسة عامة، ومحصلات المحور (الخامس) في الدراسة خاصة، كما أنه يمكن من خلالها الاستدلال على تبعات الفكر التنمويّ التي نجمت عن الخطط الخمسية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)[١] **(التبعية التعايشية الخلاقة). وعامة فإن تلك النتائج تتمثل في النحو الآتي:**

[١] **كتب هذا التقرير مركز "ماكينزي" الذي يعد من أعرق بيوت الخبرة الاستشارية العالمية، حيث تأسس منذ تسعين عامًا، ويربو عدد موظفيها حاليًا على (١٧) ألف موظف، ولها أكثر من مائة مكتب حول العالم. ولقد تجاوزت إيراداتها (٨) مليار دولار في عام (٢٠١٥).**

م	النتيجة	ملاحظات
١	من الضروريّ إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية في العديد من المؤسسات، إلى جانب ضرورة الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى غير نفطية (وتحديدًا في قطاع التعدين، والبتروكيماويات، والصناعة، والتجارة، والسياحة الدينية، والصحة)؛ وذلك للحفاظ على الأصول الاحتياطية الحالية التي تقدر نسبتها بنحو (١٠٠٪) من الناتج المحليّ الإجماليّ. ومن دون ذلك ستتحول هذه الأصول إلى صافي ديون ستصل نسبتها إلى (١٤٠٪) من الناتج المحليّ الإجماليّ في عام (٢٠٣٠).	-
٢	ضرورة البحث عن آليات من شأنها أن تساعد في عمليات التحول المجتمعيّ، والاقتصاديّ، ويمكن ذلك من خلال الاعتماد على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في قوة عاملة أكثر إنتاجية، وإجراءات إصلاحية اقتصادية، وإدارة مالية مستدامة.	-
٣	لابد من وجود خطة طويلة الأمد من شأنها مضاعفة حجم اقتصاد المملكة حتى عام (٢٠٣٠)؛ حتى يصل إلى (٦) تريليون ريال على أن يكون للقطاع الخاص دور في ذلك من خلال جملة استثمارات تصل إلى (١٥) تريليون ريال سعوديّ. وبذلك سيتم ضمان وجود نحو (٦) ملايين وظيفة للسعوديين وذلك بما يعادل أضعاف مستوياتها الحالية. وعلى ضوء هذا كله سيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة مشاركة السعوديين في القوى العاملة خلال خمسة عشر عامًا من (٤١٪) إلى (٦٠٪) مقابل انخفاض في نسبة الوظائف التي يشغلها غير المواطنين من (٥٥٪) إلى (٢٦٪).	-

وفي حقيقة الأمر، فعلى الرغم من انتماء مجمل فكر هذا التقرير إلى التبعية التعايشية الخلاقة؛ فإنه يؤكد ضرورة وجود رؤى تنموية جديدة من شأنها إعادة تصويب الفكر التنمويّ التقليديّ وتوجيهه بما يتناسب مع واقعية التغير (بوصفها تراكمات جغرافية) ومقاصد التغيير حتى عام (٢٠٣٠) (بوصفها احتياجات تنموية). وفي إطار ذلك تنوعت اتجاهات التقرير التنموية، فحاولت استقصاء الخطوات التنفيذية لاستنهاض البواعث لبلوغ التنمية في "المملكة العربية السعودية"، فجاءت جملتها في ثلاث خطوات (مركز ماكنزي العالميّ للأبحاث، ٢٠١٥ :٣٢) تمثلت على النحو الآتي:

الخطوة الأولى:

تمكين القطاع الخاص وتشجيعه على تنفيذ مشاريعه وعدم تعريضه لمنافسة الشركات الحكومية؛ لكونه الخيار التنمويّ الأمثل لمضاعفة الموارد الاقتصادية وتوفير الوظائف الوطنيّة وزيادة القيمة المضافة المحلية. وهذا يتطلب التزام كل الجهات الحكومية بشراء جميع احتياجات مشاريعها من السلع والخدمات الوطنيّة وتفضيلها على المنتجات الأجنبية من واقع التزامها بالمواصفات المحلية وليس بمدى ارتفاع أسعارها أو انخفاضها.

الخطوة الثانية:

إصلاح دعم المنتجات وخدمات الطاقة والمياه في السوق المحلية؛ كونها تستنزف (٣٠%) من ميزانية الدولة، وهي في مجملها تعادل (١٢%) من إجماليّ الناتج المحليّ. لذا من الضروريّ البدء فوراً في إصلاح هذا الدعم وتوجيهه للفئات الذي

تحتاجه والمستفيدة منه بما لا يخل بالمعادلة القومية والاجتماعيّة في المملكة العربية السعودية. وهذا يتطلب المضي قدمًا في خصخصة شركة أرامكو السعودية وإعادة هيكلتها لتحرير أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعيّ، وتنفيذ مشاريع نقل المنتجات البترولية والغاز الطبيعيّ بين المدن وداخلها بالتعاون مع القطاع الخاص من خلال منظومة الأنابيب والنقل البريّ، والبحريّ السريع والآمن.

الخطوة الثالثة:

توليد الوظائف وتوطينها، ويشكل هذا الأمر قمة التحديات الاجتماعيّة على مستوى المملكة، حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية استمرار تدفق الوافدين بشكل مطرد، حيث يعمل أغلبهم في القطاع الخاص؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة التوطين المحققة[1] إلى (١,٨ %) في قطاع الزراعة، و(٦,٧ %) في قطاع التشييد، و(٩,٥ %) في قطاعات النقل والتخزين، و(١٢,٦%) في تجارة الجملة والتجزئة، و(١٢,١%) في قطاع الصناعات التحويلية؛ لذا فإنه من الضروريّ تعديل مسار توليد توطين الوظائف وتقويمها؛ لتصبح متطلبًا فعليًا يوجب الضرورة ولا يخضع للإلزامية، من خلال

[1] الحقيقة، ومن خلال مجموعة من التعايشات المرئية؛ فإن عملية التوطين وتحديدًا بداية من النصف الثاني من عام (٢٠١٧) أضحت واقعًا مشهودًا على مستوى كل المؤسسات الخاصَّة المتوسطة، والصغرى. ولأن ديناميكية حركة العمل في ظل هذا الأمر أشبه ما يكون بالحركة في ظل مجموعة من الأواني المستطرقة؛ فلقد أدى ذلك إلى إنهاء نسبة كبيرة من إقامات العمالة عن رغبة من العاملين أنفسهم، وذلك بعد أن أضحوا بين مجموعة من الخيارات جميعها تنتهي إلى راتب شهريّ انخفض إلى الثلث. ولعل من الأمور التي ارتبطت بتلك النسبة، وجود نسبة أخرى من المساكن أضحت شاغِرة، بل عمائر بأكملها ومحلات بعينها أضحت جزءًا من هذه الشواغر المعروضة للإيجار.

إعادة هيكلة مخرجات التعليم لسد العجز في الوظائف القيادية والفنية في القطاع الخاص، وتنظيم العلاقة بين التعليم المهنيّ والأنشطة الاقتصادية مع زيادة تحفيز الخريجين على الالتحاق بالقطاع الخاص.

وبصدد هذه الخطوات الثلاث، فعلى الرغم من كونها تمثل مجموعة من محاولات فكر استنهاض البواعث لبلوغ التنمية على مستوى "المملكة العربية السعودية"، فإنها جميعًا تنتمي إلى نمط الفكر التنمويّ التقليديّ ذاك الذي يعد امتدادًا لفكر التبعية التعايشية الخلاقة أو حتى أحد محصلاته التتابعية؛ ومن ثم فهو يعد مرحلة استكمال مستقبليّ لمرحلة أخرى انتهت في إطار من تسلسل زمنيّ سابق. والحقيقة أن عملية استدعاء هذا النمط من الاستنهاض إنما تعني أنها ستكون جزءًا من موروث بنية نظام اقتصاديّ لم يستطع تحقيق غايات معينة، فاستوجب الأمر تعديل بنيته في ظل غايات لم تُعدل مدخلاتها؛ ومن ثم فالأمر برمته سيكون أشبه بالحركة فوق نقطة ثابتة.

المحور الخامس:

المخرجات التنموية والواقعية التعايشية

مركز الجابرية[1] (دراسة تطبيقية)

وأيًا كان الأمر ... فثمة فرق بين ما تعنيه دلالة التفسير الاستدلاليّ الذي يعتمد على نتيجة إحصائية ترتكز على مجموعة من الأرقام المجردة (وذلك على نحو ما جاء في المحورين: الرابع، والخامس في الدراسة) من ناحية، وبين ما تعنيه دلالة التفسير الاستدلاليّ الذي يعتمد على المعاينة التعايشية (وذلك على نحو ما هو مأمول من خلال هذا المحور) من ناحية أخرى. ولأن فهم جوهر الواقع التعايشيّ يتطلب عملًا تطبيقيًا[2] يمكن من خلاله إدراك ما تمثله مخرجات التنمية من بواعث البناء، والتغيير،

---

[1] تكمن أهمية مركز "الجابرية" تحديدًا في محافظة "ينبع" في أنه أحد الأقسام التى انسلخت عن قسم إدارى آخر. وذلك كان بدافعية مدخلات التغيير التى تشهدها المحافظة وهذا هو الأمر الظاهر. أما الحقيقة الباطنة فتكمن في ذلك الحراك الناجم عن عدم التوزان بين الأحيزة الجغرافية على مستوى أقسام المراكز الإدارية في ظل الأخذ بمقاصد التغيير، ولولا ذلك لظلت تبعية مركز "الجابرية" مستمرة في كنف مركز "ينبع النخل" دون انسلاخ. ولقد تم التقدم في عام (٢٠١٢) بأحد المشروعات البحثية إلى إحدى الجهات الحكومية بهدف محاولة بناء مجموعة من الشراكات التنموية التى يمكن أن تُسهم في تنمية مركز "الجابرية". ولقد تبين أن هذه الشراكات لن يكتب لها النجاح إلا في ظل رؤية تنموية لا تتضمن كافة المراكز الإدارية دون اقصاء لأى مركز فحسب ولكن رؤية تنموية تتجاوز المحافظة ذاتها، وفيما عدا ذلك فعملية انسلاخ المراكز عن بعضها البعض على مستوى محافظة "ينبع" ستكون النتيجة النهائية المتوقعة.

[2] بالإضافة إلى المصادر المباشرة، اعُتمد على المصادر غير المباشرة، وذلك فيما يتعلق بمؤشرات بعض الخدمات.

لم يكن بد من دراسة أحد المستويات الإدارية في منطقة المدينة المنورة" الإدارية، باعتباره حصيلة من مخرجات الجغرافيات التعايشية التي تعكس في جوهرها عوائد المردود التنمويّ التي انتهت إليه خلال الخطط الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥).

وفي إطار ذلك يعد مركز "الجابرية" في محافظة "ينبع" مركزًا وسطًا من الناحية الحضرية في هيراركية المستويات الإدارية، سواء أكان ذلك على مستوى مراكز محافظة "ينبع" الإدارية، وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٢٧)، أم كان على مستوى جملة مراكز محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وفي إطار محاولة الاقتراب من فهم المردود التنمويّ بوصفها واقعية تعايشية على مستوى مركز "الجابرية" باعتباره محصلة التكثيف من الناحية الحضرية[٢] في عام (٢٠١٥)؛ تم انتهاج معالجتين، جاءت الثانية فيهما بدافعية نتائج الأولى. وفيما يأتي ذلك.

---

[١] لا يُقصد بالحضرية هنا، التحضر أو حتى الحضر، بل يُقصد بها العملية التى يتم من خلالها تغيير الأبعاد الثقافية، والسلوكية لمجموعة من الأفراد في حيز جغرافي معين. وانتقالهم من حال كانوا يتصفون به بخصائص معينة، إلى حال آخر يتصفون فيه بالاستقرار. ومن ثم فالحضرية لا تنسحب على مجتمع المدن فحسب، بل تشتمل أيضًا مجتمع الريف. والحقيقة أن المشكلة هنا تكمن في أن مركز "الجابرية" –أو حتى غيره من المراكز التى تشهد مدخلات من مقاصد التغيير– لا يشكل أحد الأطر المغلقة على ذاتيته، بل هو منفتح تبعًا لقدراته التنظيمية، وهنا تكمن أحد روافد القيمة، وتتمثل في أن هذا الانفتاح غالبًا ما يأتى في أطر علاقات متكافئه بين الأحيزة وبعضها البعض، وإن لم تكن الأحيزة الجغرافية على ذات الدرجة من القدرات التنظيمية فإن أطر العلاقات تُصاغ من اتجاه واحد يغب عليه الهيمنه القصدية.

شكل رقم (٢٧): توزيع المراكز الإدارية على مستوى محافظة ينبع

المعالجة الأولى:

كان الظن الراجح أنه يمكن التعرف إلى عوائد المردود التنمويّ على مستوى مركز "الجابرية" من خلال الاعتماد على نتائج إحدى الاستبانات التي يغلب على

اتجاهاته الاستفسار الشموليّ. **وبالفعل،** تم تصميم إحدى الاستبانات[١]، وروعي فيها تنوع مؤشراتها التي من شأنها أن تُعين على قياس المردود التنمويّ. وفي سبيل ذلك تضمن الاستبانة (١٠٣) مسألة يجملها الملحق رقم (١). ولقد شملت جملة مفرادت عينة المستبين عنهم (١٢٣) مفردة[١] (الأسرة الواحدة)، وبعد استبعاد (٣٨) مفردة؛ تم إقرار العدد الباقي، وبذلك بلغت جملة مفردات عينة الدراسة (٨٥) مفردة صحيحة. **وبصدد** معالجة بيانات نتائج الاستبانة فلقد جاءت في إطار المعالجة الجزئية (على مستوى عينة الدراسة) التي تبتغي النتيجة الكلية (على مستوى المراكز الإدارية في المحافظة) وذلك اعتمادًا على المنهج الاستقرائيّ. وعلى الرغم من أنها معالجة قد يصعب في ظل نتائجها إيضاح الاختلافات البينية على مستوى قرى المركز الإداريّ وبعضها بعضًا؛ فإن الغرض هنا محاولة إدراك نتيجة يمكن استخدامها بوصفها مؤشرًا استدلاليًا عن واقعية الرضا التعايشيّ. وبناءً على ذلك تم توزيع الاستبانة في قرى محددة (بوصفها عينة)، على مستوى مركز "الجابرية" تمثلت في قرى "الجابرية"، و"الريان"، و"الشرجة"، و"المشريف".

وفي إطار التوزيع، بلغت جملة الأسر التي أُسندت إليها الاستبانات (٨٥) أسرة. **وبالفعل** تم تفريغ نتائج هذه الجملة – التي بلغت التامة منها والصحيحة (٨٥) استبانة– في جداول تتضح مخرجاتها على النحو الآتي:

---

[٢] بالفعل تم تصميم هذه الاستبانة، بمشاركه تخصصات علمية أخرى؛ بهدف المساعدة في الاقتراب من فهم الواقع التعايشيّ على مستوى قرى مركز "الجابرية".

[٣] هذا أقصى ما أمكن الوصول إليه، أما الزيادة عن ذلك فكان يكتنفها المزيد من المشكلات.

أولًا- جملة الجداول التكرارية.

وهي جملة من الجداول التكرارية بلغ عددها (٢٤) جدولًا يشتملها الملحق رقم (٢) وبعد تدقيقها، جاءت أهم نتائجها العمومية على نحو ما يتضح من خلال الملحق رقم (٣).

ثانيًا- جملة جداول نسب القبول والمتوسطات والانحراف المعياريّ.

وهي جملة الجداول التي شملت نسب القبول، والمتوسطات، وقيم الانحراف المعياريّ، وبلغ عددها (١٨) جدولًا يشتملها الملحق رقم (٤)، ويتضح إحداها على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١٨) .

ثالثًا- نتيجة المعالجة الأولى.

وبناءً على تدقيق جميع مخرجاتها الرقمية، انُتهي إلى عدم الاعتماد[١] على نتائجها وعدم اعتبارها دليلاً على مخرجات التنمية. وتخلو سببية استبعاد نتائج الاستبانة، وعدم الاعتماد عليها في الدراسة من أي تحيز أو توجه ذاتيّ للباحث. فبعد التدقيق، والمراجعة، والمقارنة، بين معرفة الباحث التعايشية للعديد من قرى مركز "الجابرية" من ناحية وبين نتائج الاستبيان[١] خُلص إلى ما يأتي:

---

[١] ثلاثة شهور تامات هى الفترة التى شملت القيام بجميع مراحل الاستبيان في ظل المشاركة مع تخصصات علمية أخرى ومنها علم الاجتماع.

[١] على الرغم من تعدد معطيات الاستبيان وكذلك التخصصات العلمية المختلفة التى أسهمت في صياغته، وعلى الرغم من الأهمية التى عولت على مخرجاته لفهم العديد من الأمور التى كان منها

الجدول رقم (١٨): مؤشرات المردود التنمويّ لخدمات الانتقال والمعاملات الحكومية على مستوى قرى عينة الدراسة في عام (٢٠١٨) [١]

م	المؤشر	خدمات الانتقال والمعاملات الحكومية										جملة التكرارات	الجملة (٪)
		أوافق بشدة	٪	أوافق	٪	إلى حد ما	٪	لا أوافق	٪	لا أوافق بشدة	٪		
١	أنتقل إلى المناطق المجاورة بسيارة خاصة	١٧	٢٠٪	٦٨	٨٠٪	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٥	١٠٠٪
٢	أنتقل إلى المناطق المجاورة بالنقل الجماعيّ	٠	٠	١٧	٢٠٪	٠	٠	٥١	٦٠٪	١٧	٢٠٪	٨٥	١٠٠٪
٣	أنتقل إلى المناطق المجاورة باستئجار سيارة خاصة	٠	٠	٠	٠	١٧	٢٠٪	٥١	٦٠٪	١٧	٢٠٪	٨٥	١٠٠٪
٤	أنتقل إلى المناطق المجاورة باستئجار تاكسي.	٠	٠	٠	٠	١٧	٢٠٪	٥١	٦٠٪	١٧	٢٠٪	٨٥	١٠٠٪
٥	أنتقل إلى المدن الأخرى بسيارة خاصة	١٧	٢٠٪	١٧	٢٠٪	٣٤	٤٠٪	١٧	٢٠٪	٠	٠	٨٥	١٠٠٪
٦	أنتقل إلى المدن الأخرى بالنقل الجماعيّ	٠	٠	٠	٠	٣٤	٤٠٪	٣٤	٤٠٪	١٧	٢٠٪	٨٥	١٠٠٪
٧	أنتقل إلى المدن الأخرى باستئجار سيارة خاصة	٠	٠	٠	٠	٣٤	٤٠٪	٣٤	٤٠٪	١٧	٢٠٪	٨٥	١٠٠٪
٨	أنتقل إلى المدن الأخرى	٠	٠	٠	٠	٣٤	٤٠٪	٣٤	٤٠٪	١٧	٢٠٪	٨٥	١٠٠٪

مدى كفاءة المردود التنمويّ على واقعية التعايش التى عليها بعض قرى المركز، وعلى الرغم من استفادة أحد الزملاء في تخصص علم الاجتماع من جزء من مخرجات بياناته فى دراسة مستقلة فى إطار علم الاجتماع؛ إلا أن الباحث لم يصل إلى درجة الاقتناع بما انتهت إليه نتائج الاستبيان، وذلك لكونها لم تتسق مع نتائج جملة الزيارات الميدانية، والمشاهدات، والمحادثات التى أُجريت على مستوى العديد من قرى المركز في فترات سابقة على إجراء الاستبيان وأثناء القيام به.

[١] لم يكن من السهل القيام بهذه الاستبانة إلا في ظل وجود معارف، أصحاب صلة وثيقة مع هذه الأسر.

	باستئجار تاكسي.											
٩	انتهي من معاملاتي بالدوائر الحكومية من القرية.	٠	٠	١٧	٪٢٠	٥١	٪٦٠	٠	٠	١٧	٪٢٠	٨٥	٪١٠٠
١٠	انتهي من معاملاتي بالدوائر الحكومية من المركز.	٠	٠	١٧	٪٢٠	٥١	٪٦٠	٠	٠	١٧	٪٢٠	٨٥	٪١٠٠
١١	انتهي من معاملاتي بالدوائر الحكومية من خلال السفر إلى المحافظة.	٠	٠	١٧	٪٢٠	٥١	٪٦٠	٠	٠	١٧	٪٢٠	٨٥	٪١٠٠
١٢	انتهي من معاملاتي بالدوائر الحكومية عن طريق توكيل غيري.	٠	٠	٠	٠	٨٥	١٠٠ ٪	٠	٠	٠	٠	٪٨٥	٪١٠٠
١٣	توجد حركة نقل ومواصلات جيدة	٠	٠	١٧	٪٢٠	٥١	٪٦٠	٠	٠	١٧	٪٢٠	٪٨٥	٪١٠٠
المتوسط الحسابيّ		٪٣		٪١٥		٪٤٢		٪٢٥		٪١٥		٪١٠٠	
النسبة العامة للموافقة والقبول والرفض		٪١٨				٪٤٢		٪٤٠				٪١٠٠	

١- أن استيفاء البيانات لم يكن يعكس الواقع التعايشيّ بقدر ما عكس الواقع الثقافيّ الذي يستمد بنيته الفكرية من بنية الانتماء للقبيلة وتعزيز مكانتها وخصائصها وكذلك مدخلاتها التعايشية.

٢- يمكن القول: إن النتيجة التي يمكن الارتضاء بها بعد القيام بهذا الاستبانة هي أن بنية أفراد المجتمع الأصيلة ستجد نفسها مدفوعة إلى اتخاذ السبل لجغرافيات جديدة لم تعد ترتكز على أسس الانتماء العائليّ أو القبليّ، بقدر ما سترتكز على أسس الانتماء الوظيفيّ أو التعايش التوجهيّ.

المعالجة الثانية.

وفي إطار ذلك لم يكن بد من استبعاد نتائج عمومية الاستبانة، ولم يكن بد من السعي إلى بلوغ مصدر آخر. وسواء أكان ذلك اعتمادًا على مصادر مباشرة أم غير مباشرة، فلقد أُعتمد السعي هنا على المعاينة الميدانية والبيانات الحكومية المنشورة، مشفوعًا بالعديد من التقارير المنشورة؛ ولاسيما التي ترتبط بتوزيع الخدمات. وفي إطار ذلك كانت محاولة الاقتراب من فهم أبعاد الواقعية التعايشية، ومدى ارتباطها بالمخرجات التنموية في مركز "الجابرية". وفي المجمل؛ يمكن القول: **إن المردود التنمويّ ومحصل الواقع التعايشيّ على مستوى مركز "الجابرية"، يمكن التعرف إليهما من خلال مدخلات الجغرافيات الآتية.**

أولاً– الحيز الإداريّ والجغرافيّ.

يعد مركز "الجابرية" أحد مراكز محافظة "ينبع" التي تطل على ساحل البحر الأحمر من جهة الغرب، حيث يشغل إطارًا إداريًا في الجزء الجنوبيّ الشرقيّ فيها. وبذلك، فهو في مجمله يبعد عن ساحل البحر المتوسط بمسافة يبلغ متوسطها (٤٠) كم . واعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٩)

يتبين ما يأتي:

١- تبلغ جملة مساحة المركز (٩١٧) كم٢، وتمثل بذلك نسبة (٥,٠٧%)، من جملة مساحة محافظة "ينبع" التي تبلغ (١٨٠٥٨) كم٢، وتضم جملة من المراكز يبلغ عددها (١٤) مركزًا في عام (٢٠١٥) .

الجدول رقم (١٩): التوزيع المساحيّ والسكانيّ على مستوى مراكز محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

م	اسم المركز	المساحة الكلية (كم٢)	النسبة المئوية (الكلية)	عدد القرى	حجم السكان (نسمة)	نسبة المركز	بعد المركز عن الحاضرة كم	الكثافة العامة شخص/ كم٢
المراكز من فئة (أ)								
١	ينبع البحر	٩٨٠	٥,٤٢	–	٢٨٥,٤١١	٧٨,٠٩	–	٢٨٦,١٣
٢	العيص	٢٨٦٣	١٥,٨٥	٦	١٨٠٤٣	٦,٠٤	١٥٠	٢,٨٠
٣	ينبع النخل	٢٢٨٧	١٢,٦٦	٩	٧٧٦٠	٢,٥٩	٦٠	٣,٣٩
٤	سليلة جهينة	٥٤٩	٣,٢٨	٣	٢٣٢٧	٠,٧٧	٢٢٠	٤.٢٣
٥	الجابرية	٩١٧	٥,٠٧	١٦	٩١٠٤	٣,٠٤	٤٥	٩,٩٢
٦	المربع	٦٢٣	٣,٤٤	٢	٢٤٦٠	٠,٨٢	٢٠٠	٣,٩٤
المجموع		٨٢١٩	٤٥,٥٢	٣٦	٣٢٠,١٠٥	٩١,٣٨	–	٣٨,٩٤
المراكز من فئة (ب)								
١	تلعة نزة	١٢٦٥	٧,٠٠	١	٣٥٥٧	١,١٩	٤٨	٢,٨١
٢	رخو	١٣٢٧	٧,٣٤	٥	٥٣٦٦	١,٧٩	١٤٥	٤,٠٤
٣	جراجر	١٩٠١	١٠,٥٢	١	٢٣٣٣	٠,٧٨	١٥٠	١,٢٢
٤	المرامية	١٣٤١	٧,٤٢	٢	٢٥٢٥	٠,٨٤	٢٤٠	١,٨٨
٥	أميرا	٦٢٩	٣,٤٨	١	٦٥٥	٠,٢٢	٢٢٠	١,٠٤
٦	نبط	١٥٧٧	٨,٧٣	٣	٥٤١٨	١,٨١	١٠٥	٣,٤٣
٧	خمال	١١٣١	٦,٢٦	١	٢٣١٧	٠,٧٧	٥٢	٢,٠٤
٨	سليم	٦٦٨	٣,٦٩	٤	٣٥٧٤	٣,٦٢	٦٠	٥,٣٥
المجموع		٩٨٣٩	٥٤,٤٨	١٨	٢٥,٧٤٥	٨,٦٢	–	٢,٦١
المجموع الكليّ		١٨٠٥٨	٪١٠٠	٥٤	٣٤٥,٨٥٠	٪١٠٠	–	١٩,١٥

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، المملكة العربية السعودية.

٢- ينتمي مركز "الجابرية" إلى الفئة (أ) في إطار جملة تبلغ (٦) مراكز (يُلحظ أن الثنائية التي تم التعرف إلى خصائص شخصيتها من خلال المحاور السابقة، لم تقتصر على المناطق الإدارية، أو المحافظات، أو المدن، بل شملت أيضًا المراكز الإدارية داخل المحافظة الواحدة).

٣- عند مقارنة مساحة مركز "الجابرية" بمساحة المراكز الأخرى على مستوى المحافظة يتضح أنها تأتي في الرتبة رقم (٩) على مستوى جملة مراتب المراكز الإدارية (١٤) في المحافظة.

٤- بلغ حجم سكان المركز (٩١٠٤) نسمة في تقدير عام (٢٠١٥)، وهو ما يمثل نسبة (٣,٠٤%) من جملة حجم سكان محافظة "ينبع" في تقدير عام (٢٠١٥). الأمر الذي يعني أنه في رتبة لاحقة على مركزي "ينبع البحر"، و"العيص" من ناحية، وفي رتبة متقدمة على المراكز الإدارية الأخرى سواء أكانت تنتمي للفئة (أ) بمراكزها (٦) أم تنتمي للفئة (ب) بمراكزها (٨) من ناحية أخرى. وفي المجمل فإنه يأتي في الرتبة رقم (٣) على مستوى تقديرات حجم سكان المراكز في المحافظة.

٥- تتفاوت جغرافيات المركز من الناحية المساحية، والحجمية بين ثلاث مراتب بينها اختلاف. وقد يبدو أن هذا أمرٌ غير ذي بال، بيد أن التفاوت هنا والاختلاف لا يعدان ملمحين عابرين بقدر ما يعدان مدخلين تحليليين يؤكدان أن القيمة لا تكمن في المساحة بقدر ما تكمن في المنتج التكثيفيّ الذي يتمثل في الحيز الجغرافيّ المُفْتَعَل داخل هذه المساحة. والحقيقة أن هذا أمرٌ يمثل السمة الغالبة في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية وهذه قاعدة عامة.

٦- في إطار قرب حواضر المراكز الإدارية أو بعدها عن مدينة "ينبع البحر" التي تمثل حاضرة محافظة "ينبع" وعاصمتها الإدارية، يعد مركز "الجابرية" الأقرب في ظل مسافة لا تتجاوز (٤٠) كم. ولقد كان للقرب هذا العديد من النتائج التي أثرت في جغرافيات المركز وعلاقاتها المكانية، حتى إن حاضرة المركز لم تعد قرية ريفية بقدر ما أضحت قرية خدمية أصابها سعيّ من الحضرية ومن بعدها فيض من العمليات التحضرية. وبناءً على ذلك فمن المتوقع أن يتأثر مركز "الجابرية" بمدخلات التغيير التي تشهدها مدينة "ينبع البحر" عامة خلال العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين.

٧- تبلغ عدد قرى مركز "الجابرية" (١٦) قرية، أي ما يمثل نسبة (٢٦,٦٢%) من جملة عدد قرى محافظة "ينبع" البالغ عددها (٥٤) قرية في عام (٢٠١٥). وبتلك النسبة فإن المركز يحتوي العدد الأكبر من عدد القرى متجاوزًا في ذلك عدد القرى في مركز "ينبع النخل" الذي شهدت تاريخيته بأنه كان مركز الريادة في الوظيفة الزراعية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" خاصة، وعلى مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" عامة. وعلى الرغم من انسلاخ مركز "الجابرية" من تاريخية الإطار المساحيّ لمركز "ينبع النخل" المكانية، فإنه تجاوز جميع المراكز الريفية من حيث حجم السكان، وفي عبارة محددة؛ فعن سببية ذلك تُسأل مدينة "ينبع البحر" ومن بعدها مدينة "ينبع الصناعية". فعلى الرغم من كونهما تقعان في مركز "ينبع البحر"، فإنه كان لظلالهما أثر في الانتفاع بتعمير النطاق الانتقاليّ بين مركز "ينبع البحر" من ناحية، ومركز "الجابرية" من ناحية أخرى[١].

[١] فيما عدا مركز "ينبع البحر" فإن جميع مراكز محافظة "ينبع"، تنتمي وظيفيًا إلى الوظيفة الزراعية.

٨- وفي إطار النقطة سالفة الذكر تحديدًا، فهل ظلال المردود التنمويّ لمركز "ينبع البحر"، على قرى مركز "الجابرية" يتسق مع بنية المردود التنمويّ الذي من المفترض تدفقه من إمارة "المدينة المنورة" (قطب التغيير)، ومرورًا بمحافظة "ينبع" (إطار التمرير)، وانتهاءً في قرى مركز "الجابرية" (جهة السبيل)؟ وقد يُظن أن الإجابة عن هذا التساؤل تكمن في مساحة الأحيزة الجغرافية باعتبارها القيمة الانتفاعية على مستوى قرى المركز. وهذا ظن ليس في محله، ليس لأن تلك المساحة على مستوى جملة قرى المركز لا تتجاوز (٩,١) كم٢، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٢٠) بل لأن المساحة في حد ذاتها تمثل أحد مدخلات المردود التنمويّ.

الجدول رقم (٢٠): مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى قرى مركز الجابرية في عام (٢٠١٥)

م	القرية	المساحة كم٢	م	القرية	المساحة كم٢
١	"الجابرية"	١,٤٠	٩	العبايش	٠,٢٦
٢	الريان	١,٢٠	١٠	الصمد	٠,٩١
٣	عين علي الحربية	٠,٩٩	١١	أبا الحامض	٠,٥٧
٤	العلقمية	٠,٣٩	١٢	النجيل	٠,٢٥
٥	المزرعة	٠,٢١	١٣	الصالحية	٠,٣٧
٦	القرية	٠,٥٥	١٤	الشرجة	٠,٣٢
٧	المبارك	٠,٢٣	١٥	السكوبية	٠,٤٣
٨	المشيريف	٠,٤٢	١٦	العاقر	٠,٤٠
الجملة		٩,١٠ كم٢			

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور،المملكة العربية السعودية.

٩- **وفي** إطار المساحة تحديدًا، فإن مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى قرى مركز "الجابرية" البالغ عددها (١٦) قرية، تتصف بمحدوديتها الواضحة. والقول: إن تلك المحدودية إنما تعني الضعف مقارنة بمساحة المركز الكلية التي تبلغ (١٨٠٥٨) كم٢. أما عند مقارنتها بالسكان فهي محدودية كادت تتناسب مع معطيات القرى الحجمية[١].

١٠- وبإضافة الجدول رقم (٢١) يتبين أن مراتب القرى من حيث حجم السكان، ومساحة الحيز الجغرافيّ، والكثافة الصافية، كادت تنسج بين مدخلات قرى المركز نسقًا من **التناغم النظاميّ** ولا يشذ عنه إلا أقلها، الذي يتمثل تحديدًا في قريتي "الشرجة" ومن بعدها "الريان"، ولعل وراء ذلك أسباب ستتضح عند الوقوف على مستوى الخدمات في قرى المركز بصفة عامة.

١١ - وفيما يتعلق بالنسق الشكليّ لقرى المركز- وذلك على نحو ما يتضح في الشكل رقم (٢٨)- على مستوى بعض قرى المركز- فيمكن القول: إنه اختزل الحد الأعلى من إمكانات الانتفاع في أمكنة معينة اختصها دون غيرها من الأمكنة الأخرى على مستوى المساحة الكلية لمركز "الجابرية"؛ ومن ثم، فلا غرابة أو استغراب من ألا تتخذ

---

[١] أي: أنها لا تتجاوز نسبة (١%) من جملة مساحة المركز التي تبلغ (٩١٧) كم٢. ومن الأمور التي تبدو أنها تحمل بين طياتها نظامًا غير معلن، أن نسبة الأحيزة الجغرافية على مستوى "المملكة العربية السعودية" لا تتجاوز (١%) من جملة مساحة المملكة، ونسبة الأحيزة الجغرافية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية لا تتجاوز (١%) من جملة مساحة المنطقة، ونسبة مساحة الأحيزة الجغرافية في محافظة "ينبع" لا تتجاوز (١%) من جملة مساحة المحافظة، ونسبة الأحيزة الجغرافية في مركز "الجابرية" لا تتجاوز (١%) من جملة مساحة المركز وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٩).

الجدول رقم (٢١) :التوزيع السكانيّ والمساحيّ على مستوى قرى مركز الجابرية في عام (٢٠١٥)

م	اسم المركز	حجم السكان (نسمة)	الرتبة	مساحة الحيز الجغرافيّ كم٢	الرتبة	الكثافة الصافية	الرتبة
١	"الجابرية"	١٧٣٥	(١)	١,٤٠	(١)	١١٦٥	(٣)
٢	الريان	١٤٠٤	(٢)	١,٢٠	(٢)	١١١٠	(٦)
٣	عين علي الحربية	١٢٢٢	(٣)	٠,٩٩	(٣)	١١٦١	(٤)
٤	الصمد	١٢٠٢	(٤)	٠,٩١	(٤)	١٢٤٢	(٢)
٥	أبـــــا الحامض	٦٧٧	(٥)	٠,٥٧	(٥)	١١٣٣	(٧)
٦	القرية	٦٧٣	(٦)	٠,٥٥	(٦)	١١٥٢	(٥)
٧	الشرجة	٦٠٦	(٧)	٠,٣٢	(١٢)	١٧٨١	(١)
٨	السكوبية	٣٧٢	(٨)	٠,٤٣	(٧)	٨١٦	(٨)
٩	المشيريف	٣٤٧	(٩)	٠,٤٢	(٨)	٧٧٨	(٩)
١٠	العاقر	٣٤٦	(١٠)	٠,٤٠	(٩)	٧٤٥	(١٠)
١١	العلقمية	٢٩٠	(١١)	٠,٣٩	(١٠)	٧٠٢	(١١)
١٢	الصالحية	٢٦٠	(١٢)	٠,٣٧	(١١)	٦٦٢	(١٢)
١٣	النجيل	١٦٠	(١٣)	٠,٢٥	(١٤)	٦٠٨	(١٣)
١٤	العبايش	١٥٦	(١٤)	٠,٢٦	(١٣)	٥٦٩	(١٤)
١٥	المبارك	١٣٩	(١٥)	٠,٢٣	(١٥)	٥٧٣	(١٥)
١٦	المزرعة	٨٥	(١٦)	٠,٢١	(١٦)	٣٨٥	(١٦)
المجموع		٩٦٨٣		٩,١٠		١٠٦٢	

المصدر: الجدول من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدولين رقم (٢٠)، و(٢١). رقم (٢٥).

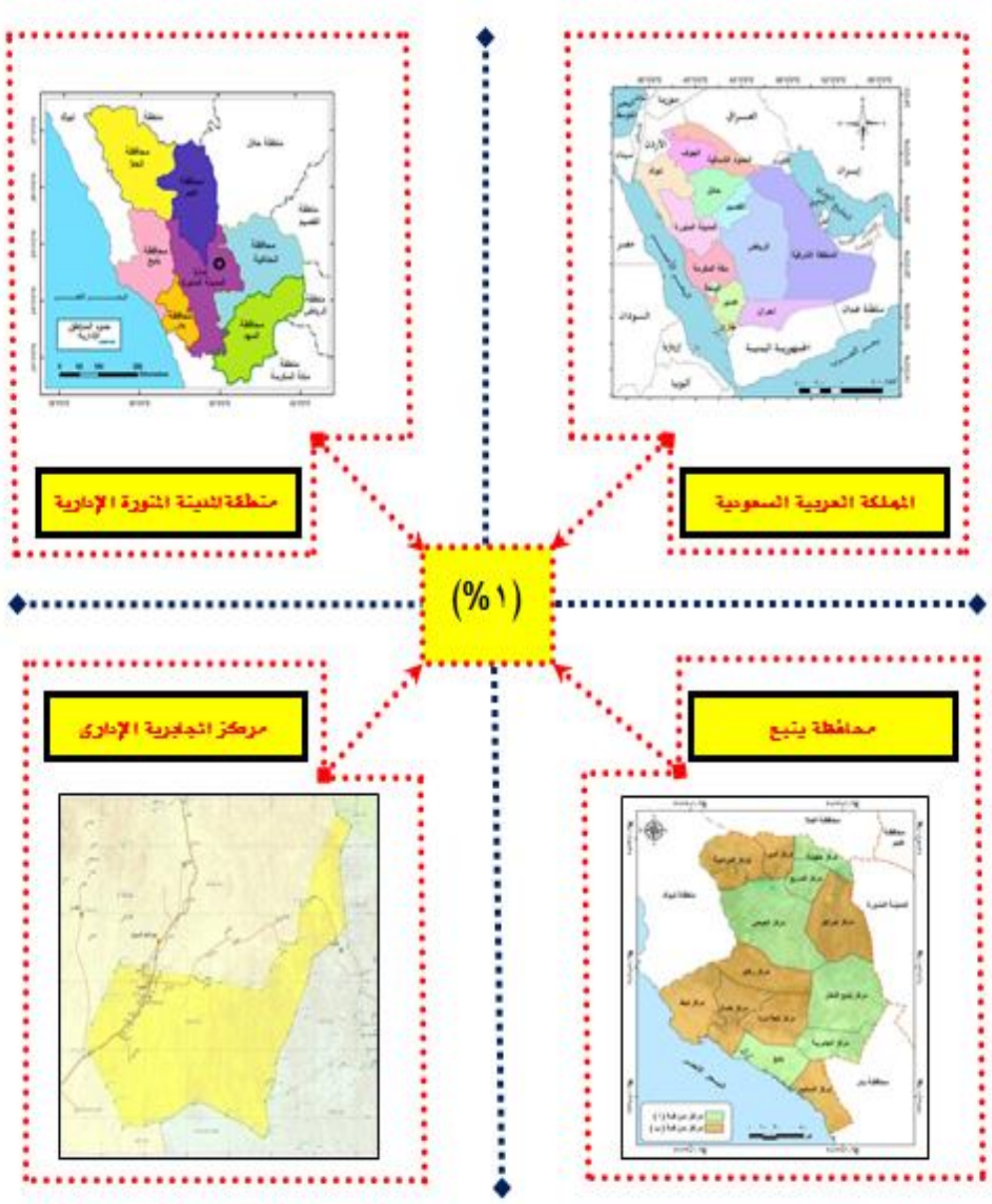

شكل رقم (٢٨): نسب الأحيزة الجغرافية على
مستوى المملكة العربية السعودية في عام (٢٠١٨)

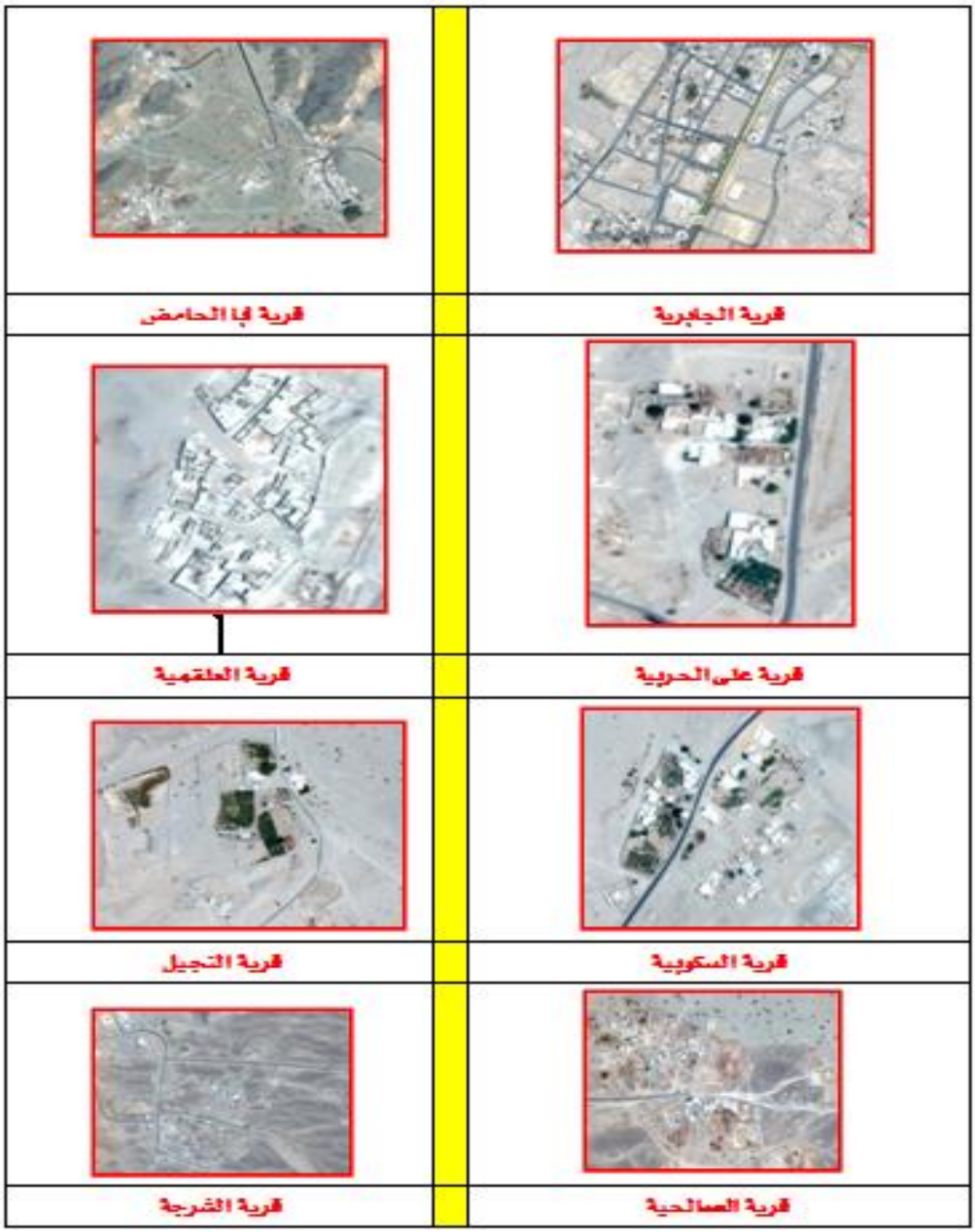

شكل رقم (٢٩): شكل الحيز الجغرافيّ على مستوى بعض قرى مركز الجابرية

جميع قرى المركز أشكالًا ليس بينها رباط سوى الاختلاف الذي يوضح بعض ملامحه الشكل بصدد التوزيع، فيمكن القول: إن جملتها تقع في إطار نسق خطيّ ارتبط بالطريق الذي يربط بين مدينة "ينبع البحر" في الجزء الجنوبيّ الشرقيّ وبين حاضرة مركز ينبع النخل" في الجزء الشماليّ الشرقيّ وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٣٠).

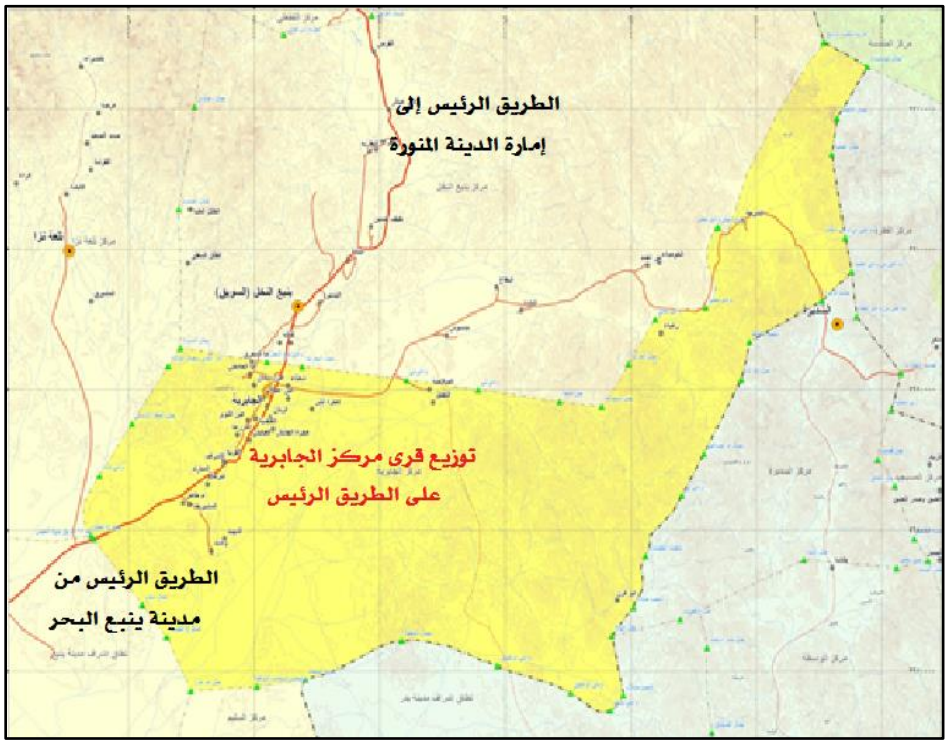

شكل رقم (٣٠): توزيع قرى مركز "الجابرية على الطريق الرئيس

والحقيقة، أن هذا الاختلاف من ناحية، والاختزال التكثيفيّ من ناحية أخرى يمثلان جوهر مدخل الفكر التنمويّ عند محاولة الوقوف على مردود الاستفادة؛ وذلك كونهما

يعبران عن أن مردود التدفق التنمويّ المدفوع من إمارة "المدينة المنورة" (قطب التنمية)، لم يؤثر في جغرافيات القرى، فبات أمرها مرهونًا بما تنطوي عليه من إمكانات. والقول: إن تلك النتيجة لن تستقيم ثبوتًا إلا بعد الوقوف على مخرجات الدراسة التي ستضح من خلال عناصر هذا المحور.

والحصلة، أضحى مركز "الجابرية" مركزًا إداريًا انتقاليًا بين الخصائص الحضرية التي تتمثل في مدينتي مركز "ينبع البحر" في جهة الغرب ومدينة "ينبع الصناعية" في جهة الجنوب الغربيّ من ناحية وبين الخصائص الريفية التي تتمثل في مركز " ينبع النخل" في جهة الشمال، ومركز "تلعة نزا" في جهة الشمال الغربيّ من ناحية أخرى. **والحصلة**، وفي إطار الظاهر، فالقول: إن الأحيزة الجغرافية على مستوى قرى مركز "الجابرية" نشأت بوصفها استجابة لخصائص مكانية كان للطريق الرئيس الذي يربط بين مدينة "ينبع البحر" على ساحل البحر الأحمر في اتجاه الغرب، مرورًا بمركز "ينبع النخل"، وانتهاءً بإمارة "المدينة المنورة" في الاتجاه الشماليّ الشرقيّ الدور المؤثر فيها؛ ومن ثم يمكن القول: إن اتجاهات توزيعاتها تعكس –في المقام الأول– مدى إمكانية الانتفاع من الطريق في الجزء الموجود بالمركز، وفيما عدا ذلك فجملة القرى تعتمد على مائية للآبار فيها الكلمة الأولى، أما الكلمة الثانية فللأمطار غير المستقرة (وبصورة دقيقة ما ينتهي إلى العيون من مائية الأمطار) تتصف في جملتها بالقلة التي تصل في بعض الأحيان إلى الندرة. وبصدد أثر المردود التنمويّ في المساحة بوصفها وجودية إدارية ومن بعدها الأحيزة الجغرافية بوصفها وجودية جغرافية على مستوى مركز "الجابرية"؛ فالحقيقية أن المركز الإداريّ المعروف حاليًا بـ "الجابرية"

لم يكن له أي صبغة وجودية حتى نهاية عام (٢٠١٠). فالأمر كله كان يدور في فلك مركز "ينبع النخل" بما كان ينطوي عليه من تاريخية وظيفية. وبصدد مركز "ينبع النخل"، فهو لم يتأثر بأي مردود مباشر من عوائد التنمية التي كان من المفترض أن تفيض بها إمارة "المدينة المنورة" على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. بل كان يتأثر بمردود آخر غير مباشر ارتبط بعوائد التغيير الرئيسة التي مرت بها مدينة "ينبع البحر" في مركز "ينبع البحر" بداية من عام (١٩٦٢). وفي إطار مردود عوائد التغيير، وفي إطار ما شهده مركز "ينبع النخل" من تغييرات ثانوية؛ قُسم مركز "ينبع النخل" إلى مركزين: الأول احتفظ باسمه التاريخيّ في حين أن الثاني نُسب إلى القرية الأم في التقسيم الجديد؛ ومن ثم، لم يكن مركز "الجابرية" الإداريّ إلا أحد المخرجات التي تكونت بدافعية مقاصد التغيير التي مرت بها مدينة "ينبع البحر" في مركز آخر هو "ينبع البحر". وهنا تكمن القيمة في فهم العلاقة بين المستويات الإدارية على مستوى المحافظة من ناحية، وبين المستويات الإدارية على مستوى محافظات "المدينة المنورة" من ناحية أخرى ومضمونها: **أن اتجاهات المردود التنمويّ المدفوعة من إمارة "المدينة المنورة"، كانت تنتهي فحسب إلى المدن الرئيسة على مستوى المحافظات.**

ثانيًا–الأبعاد السكانية.

على الرغم من أن الفرد، والمكان يمثلان المدخلين الأساسيين في الجغرافيا، فإنها لا تُرى أو تُستشعر إلا من خلال نتائجها؛ ومن ثم فالجغرافيا علم يُستدل عليه. ويعد السكان أحد أهم أبعاد هذا الاستدلال. وبصدد الأبعاد السكانية فيمكن التعرف إلى بعض خصائصها من خلال ما يأتي:

١- تطور حجم السكان على المحافظة والمركز.

التغيير، والثبات نحو عدم الاستقرار الحجميّ، كلها خصائص اتسمت بها الخصائص السكانية على مستوى محافظة "ينبع"، ولتكن البداية هي الزيادة التي طرأت على حجم سكان محافظة "ينبع" في صورته المطلقة، وعلى ضوء الجدول رقم (٢٢)

الجدول رقم (٢٢): تطور تقديرات حجم السكان على مستوى محافظة ينبع في الفترة من عام (٢٠١٢) إلى عام (٢٠٢٥) (نسمة)

المحافظة	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢٥
ينبع	٣٢٠٨١٦	٣٤٥٨٥٠	٣٦٨٦٥٧	٣٨٢٥٣٤	٤١٢٢٨٠

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): تقديرات السكان في منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات،المملكة العربية السعودية.

يتبين ما يأتي:

- حجم سكان محافظة "ينبع" في تطور إيجابيّ مستقر، وليس أدل على ذلك من كونه بلغ (٣٢٠٨١٦) نسمة في تقدير عام (٢٠١٢)، ثم بلغ (٣٤٥٨٥٠) نسمة في تقدير عام (٢٠١٥) بزيادة قدرها (٢٥٠٣٤) نسمة خلال ثلاث سنوات.
- من المتوقع أن يستمر حجم السكان في تطوره الدائم المستمر، وذلك بدافعية مقاصد التغيير التي تشهدها المحافظات. ويمكن التعرف إلى ذلك من خلال تقديرات حجم السكان سواء أكان ذلك في تقدير السكان في عام (٢٠١٨)، حيث إنه من المتوقع أن يبلغ حجم سكان المحافظة (٣٦٨٦٥٧) نسمة، أما

في تقدير السكان في عام (٢٠٢٠)، فمن المتوقع أن يبلغ حجم سكان المحافظة (٣٨٢٥٣٤) نسمة.

- يُفترض أن يبلغ الفارق الحجميّ بين تقدير حجم السكان في عامي (٢٠١٢)، و(٢٠٢٥) نحو (٩١٤٦٤) نسمة، وذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز (١٣) عامًا، وهذا يعني: أن حجم سكان المحافظة في زيادة مضطردة ستبلغ نسبتها نحو (٣٠%) في عام (٢٠٢٥) .

وفي إطار ما تشهده المحافظة من مقاصد التغيير، فمن المتوقع ألا تتوقف هذه الزيادة المضطردة في المستقبل القريب، أو حتى المتوسط وذلك لاعتبارات ترتبط في المقام الأول بالمشروعات التنموية الافتراضية في الجزء الغربيّ من المملكة بصفة عامة. وبصدد مركز "الجابرية"، فإنه يعد أحد مراكز محافظة "ينبع"وجودًا من الناحية الإدارية وانعكاسًا من الناحية السكانية، وعلى ضوء الجدول رقم (٢٣)

الجدول رقم (٢٣): تطور تقديرات حجم السكان على مستوى مركز الجابرية في الفترة من عام (٢٠١٢) إلى عام (٢٠٢٥) (نسمة)

المحافظة	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢٥
مركز الجابرية	٩١٠٤	٩٦٨٣	١٠٣٢٢	١٠٧١٠	١١٥٤٣

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصدر الجدول رقم (٢٢).

يتضح أن مركز "الجابرية" من المتوقع أيضًا ألا يشهد حجم سكانه استقرارًا في المستقبل القريب، وبذلك فالمركز يتشابه في كثير من اتجاهات تغيراته الحجمية مع المحافظة. وفي الحقيقة فإن هذا الأمر يعكس بين طياته مدخلًا تنمويًا قد يبدو أنه غير

ذي بال، بيد أنه يعد ركيزة من الركائز المهمة في مرحلة الأخذ بمدخلات برنامج "التحول الوطنيّ" (٢٠٢٠). ويتمثل هذا المدخل في تشابه تطور حجم السكان في إطار من الشمولية على مستوى المحافظة. ولأن الغاية هي توفير إطار زمنيّ تنمويّ طويل المدى، لما سيُتخذ من قرارات، ومن ثم العمل في أفق زمنيّ طويل نسبيًا، تبعًا لما تمليه مقاصد التغيير، فإن مستقبل سكان مركز "الجابرية" سواء أكان حجمًا أم نموًا في الفترة الزمنية الممتدة من عام (٢٠١٢) حتى عام (٢٠٣٠)، يمكن تكثيفه في الجدول رقم (٢٤). وعلى ضوء هذا الجدول، فالأمر يشير إلى تطور حجميّ متزايد للسكان، في ظل تناقص ظاهريّ في معدلات النمو السكانيّ السنويّ، أي أن الأمر سينطوي على زيادة حجمية، وتناقص في معدلات النمو.

٢- توزيع السكان على مستوى قرى مركز الجابرية.

التوزيع علاقة توضح حركة السكان فوق المكان، وبدقة أكثر حركة الحجم في المساحة. ولأن الحجم يوصف دائمًا بالدينامية، والمساحة بالفعل إستاتيكية، فإن المحصلة الدائمة للتوزيع لا تخرج عن كونها تغير الحجم فوق المساحة. وعلى ضوء الجدول رقم (٢٥)

يتبين ما يأتي:

- يضم مركز "الجابرية" الإداريّ (١٦) قرية واضحة، متفاوتة الحجم والمساحة. وفي إطار التفاوت، تأتي قرية "الجابرية" في مقدمة قرى المركز. فمن حيث المساحة يبلغ حيزها الجغرافيّ (١,٤٠) كم٢، وهي بذلك تبوأت الرتبة رقم (١)

الجدول رقم (٢٤): تطور تقديرات حجم السكان على مستوى قرى مركز الجابرية في الفترة من عام (٢٠١٢) إلى عام (٢٠٢٥)

القرية	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
"الجابرية"	١٦٣٢	١٧٣٥	١٨٤٩	١٩١٩	٢٠٦٨	٢٢٢٨
الريان	١٣٣٢	١٤٠٤	١٤٩٦	١٥٥٢	١٦٧٣	١٨٠٢
عين علي الحربية	١١٥٠	١٢٢٢	١٣٠٣	١٣٥٢	١٤٥٧	١٥٧٠
العلقمية	٢٧٤	٢٩٠	٣٠٩	٣٢١	٣٤٦	٥٠٦
المزرعة	٨١	٨٥	٩٠	٩٤	١٠١	١٠٩
القرية	٦٣٤	٦٧٣	٧١٨	٧٤٥	٨٠٣	٨٦٥
المبارك	١٣٢	١٣٩	١٤٨	١٥٤	١٦٦	١٧٩
المشيريف	٣٢٧	٣٤٧	٤٠٧	٤٢٣	٤١٤	٤٤٦
العبايش	١٤٨	١٥٦	١٦٧	١٧٣	١٨٦	٢٠٠
الصمد	١١٣١	١٢٠٢	١٢٨١	١٣٣٠	١٤٣٣	١٥٤٤
أبا الحامض	٦٤٦	٦٧٧	٧٢٢	٧٤٩	٨٠٨	٨٧٠
النجيل	١٥٢	١٦٠	١٧١	١٧٧	١٩١	٢٠٦
الصالحية	٢٤٥	٢٦٠	٢٧٧	٢٨٨	٣١٠	٣٣٤
الشرجة	٥٧٠	٦٠٦	٦٤٦	٦٧٠	٧٢٢	٧٧٨
السكوبية	٣٥١	٣٧٢	٣٩٧	٤١٢	٤٤٤	٤٧٨
العاقر	٢٩٩	٣٤٦	٣٦٩	٣٨٣	٤١٣	٤٤٥
المجموع	**٩١٠٤**	**٩٦٨٣**	**١٠٣٢٢**	**١٠٧١٠**	**١١٥٤٣**	**٢٥٦٠**

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥) : دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة،الدليل الرابع عشر، المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٢٥): توزيع حجم سكان القرى على
مستوى مركز "الجابرية" في عام (٢٠١٥)

القرية	مساحة الحيز الجغرافيّ/ كم٢	حجم السكان (نسمة)		
		سعودى	غير سعودى	الجملة
"الجابرية"	١.٤٠	١٠٣٩	٥٩٣	١٦٣٢
الريان	١.٢٠	١٣٣٠	٢	١٣٣٢
عين علي الحربية	٠,٩٩	٨٨٤	٢٦٦	١١٥٠
العلقمية	٠,٣٩	٢٦٩	٥	٢٧٤
المزرعة	٠,٢١	٧٥	٦	٨١
القرية	٠,٥٥	٥٠٩	١٢٥	٦٣٤
المبارك	٠,٢٣	٦٣	٦٩	١٣٢
المشيريف	٠,٤٢	٢٥٣	٧٤	٣٢٧
العبايش	٠,٢٦	١٤٤	٤	١٤٨
الصمد	٠.٩١	١١٣٠	١	١١٣١
أبا الحامض	٠,٥٧	٦٤٦	٠	٦٤٦
النجيل	٠,٢٥	١٣٦	١٦	١٥٢
الصالحية	٠,٣٧	٢٤٤	١	٢٤٥
الشرجة	٠,٥٢	٥٥٩	١١	٥٧٠
السكوبية	٠,٤٣	٣٤٨	٣	٣٥١
العاقر	٠,٤٠	٢٩٩	٠	٢٩٩
المجموع	**٩.١٠**	**٧٩٢٨**	**١١٧٦**	**٩١٠٤**

المصدر: من عمل الباحث عتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة،الدليل الرابع عشر، المملكة العربية السعودية.

على مستوى مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى المركز في عام (٢٠١٥)، بنسبة بلغت (١٥,٣٨%) من جملة مساحة الأحيزة الجغرافية في المركز التي تبلغ (٩,١٠) كم[١].

- وبصدد حجم السكان، جاءت قرية "الجابرية" في مقدمة قرى المركز حيث تبوأت أيضًا الرتبة رقم (١) في ظل حجم بلغ (١٦٣٢) نسمة في تقدير عام (٢٠١٥)، وذلك بنسبة (١٧,٩٢%) من جملة حجم سكان المركز التي تبلغ (٩١٠٤) نسمة في ذات التقدير.
- وعلى النقيض من الرتبة رقم (١)، جاءت قرية "المزرعة" لتتبوأ الرتبة رقم (١٦) مساحيًا بوصفها حيزًا جغرافيًا، وذات الرتبة بوصفها حجمًا سكانيًا. فمن حيث المساحة، بلغت (٠.٢١) كم٢؛ الأمر الذي يعني نسبة (٢,٣٠%) من جملة مساحة الأحيزة الجغرافية في المركز، ومن حيث حجم السكان فجملتها لم تتجاوز (٨٥) نسمة في تقدير عام (٢٠١٥).
- وبين مراتب القريتين تتفاوت مساحات أحيزة القرى الجغرافية وكذلك أحجامها السكانية على مستوى قرى مركز "الجابرية". وقد يبدو أن قريتي "الريان"، و"عين علي الحربية" يجنحان للاقتراب من قرية "الجابرية" من حيث المساحة الحيزية أو الأحجام السكانية، بيد أن هذا لا يعني الاقتراب من الهيمنة الخدمية

[١] المقصود بالوضوح هنا، أن جميع هذه القرى لها مسميات إدارية واضحة، وذلك لأن معايير التمييز الإداريّ لا تزال تحتاج إلى مراجعات وضوابط يمكن الاعتماد عليها في تمييز المستويات الإدارية (السيد خالد المطيري، ١٩٩٩: ١٤٥-١٥٥).

التي عليها قرية "الجابرية" باعتبارها القرية الأم أو القرية الخدمية الأولى في المركز.

- وفي حقيقة الأمر فالتفاوت في مساحة الأحيزة الجغرافية على مستوى قرى المركز من ناحية، وأحجام السكان من ناحية أخرى، يمثلان المدخل الرئيس في محاولة إدراك متطلبات الفكر التنمويّ وفهمها التي يحتاجها المركز باعتباره إقليمًا إداريًا في محافظة "ينبع"، التي تعد بدورها إقليميًا إداريًا في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. ويتمثل المدخل في أن جميع قرى المركز من المفترض أن تعيش في إطار هيمنة قرية "الجابرية"؛ الأمر الذي يعني أن جميع قرى المركز من المفترض أن تتوافق تعايشيًا في ظلال هيمنة قرية "الجابرية".

والحصلة، فإن جميع قرى المركز من المفترض أن تعيش في إطار ما يمكن تسميته بديناميكية **"التحميل التنمويّ"** الذي يدور في فلك قرية "الجابرية"، وفيما عدا ذلك سيعني الخروج من إطار المركز إلى مراكز أو مدن أخرى في إطار محافظة "ينبع" أو حتى خارجها. وبذلك فالأمر سيعني الخروج من إطار **"التحميل التنمويّ المحليّ"** إلى إطار **"التحميل التنمويّ الإقليميّ"**، وهكذا إلى أن ينتهي إلى إمارة "المدينة المنورة"، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٣١). كونها تمثل قطب الهيمنة التنموية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. والنتيجة، فإن عدم إدراك متطلبات الفكر التنمويّ وفهمها التي ينبغي أن تسود من شأنه أن يؤدي إلى تأصيل التفاوت الحاد بين أقاليم منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة.

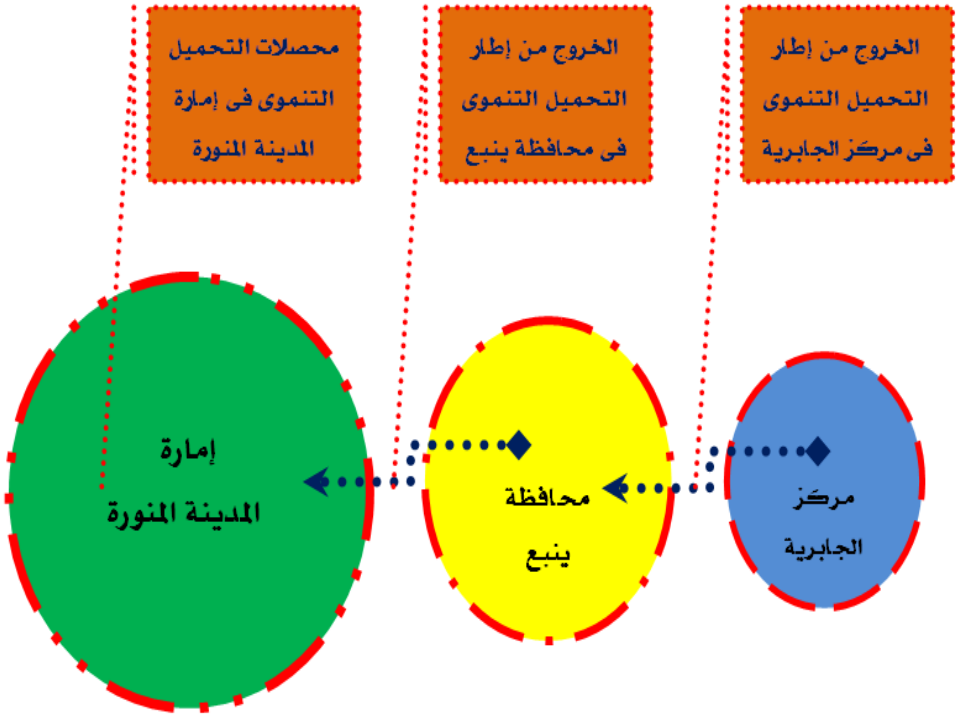

شكل رقم (٣١) : مستويات التحميل التنمويّ [١]

بين الأقاليم الإدارية في منطقة المدينة المنورة

٣- الكثافة على مستوى قرى مركز الجابرية.

وكما هو معروف، فصورة توزيع السكان وليدة الحجم المتزايد فوق المساحة الثابتة. وحينما يتعلق الأمر بمركز "الجابرية" فإن مساحته الكلية تبلغ (٩١٧) كيلو مترًا مربعًا، ويكاد يبلغ المعمور فيها بوصفه أحيزة جغرافية واقعية نسبة (١%) من جملة المساحة الكلية للمركز بمساحة تبلغ (٩,١) كم٢؛ الأمر الذي يعني أن المعمور المنتفع

[١] يُقصد بالتحميل التنمويّ هنا، مدى مستويات الاعتمادية بين محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية وقراها، ومدنها، ومراكزها.

به في مركز "الجابرية" يتصف بالضآلة. والحقيقة فإن هذه الضآلة تعني الكثير، فقد تعني محدودية الانتفاع وذلك حينما يتعلق الأمر بالواقعية التعايشية هذا من ناحية، وقد تشير إلى طموحات مأمولة وذلك حينما يتعلق الأمر بإمكانات التنمية والفرص المتاحة التي من المأمول أن تتدفق إلى المركز من ناحية أخرى. وبصدد خصائص توزيع السكان الفعلية سواء أعلى مستوى المركز أم على مستوى قراه (وهو ما نعبر عنه بالكثافة الصافية)، فإنه على ضوء الجدول رقم (٢٦) الذي يجمع بين متغيرين أحدهما: ديناميّ وهو ما نعني به حجم السكان، والآخر إستاتيكيّ وهو ما نعني به المساحة الثابتة؛ **يتبين يأتي:**

- تتصف الكثافة الصافية بأنها في تطور إيجابيّ متزايد مستمر، فعلى مستوى المركز ارتفعت من (١٠٠٠) نسمة/كم٢ في تقدير عام (٢٠١٢) إلى (١٠٣١) نسمة/كم٢ في ظل تقدير حجم سكان المركز في عام (٢٠١٥)، أي: بزيادة قدرها (٣١) نسمة في فترة زمنية لم تتجاوز ثلاث سنوات. وقد يُظن أن هذا الأمر غير ذي بال؛ ولاسيما أن أمر الزيادة الكلية في الكثافة الصافية لم يتجاوز (٣١) نسمة، غير أن هذا الظن لا يتصف بالدقة لاعتبارات عديدة، منها: أن هذه الزيادة تعني الكثير من المتطلبات في ظل معمور لا تتجاوز نسبته (١%) من جملة المساحة الكلية للمركز، ليس هذا وحسب، بل إن هذه الزيادة تعني الكثير في ظل حجم السكان على مستوى القرى وفي ظل حجم السكان على مستوى المركز.
- تتصف قرية "الجابرية" في ظل مساحة حيزها الجغرافيّ بزيادة كثافتها الصافية خلال هذه الفترة. ويحمل ذلك العديد من الأمور التي تعين على إدراك واقعية التغيير التي تنتاب قرى المركز. ومن أبرزها: الفرق بين الكثافتين في عامي

الجدول رقم (٢٦): توزيع كثافة السكان على مستوى قرى مركز "الجابرية" في تقدير عامي (٢٠١٢) و (٢٠١٥)

القرية	مساحة الحيز الجغرافيّ/ كم٢	حجم السكان فى عام ٢٠١٢م	الكثافة الصافية في عام ٢٠١٢ نسمة/ كم٢	حجم السكان فى عام ٢٠١٥م	الكثافة الصافية في عام ٢٠١٥ نسمة/ كم٢
"الجابرية"	١,٤٠	١٦٣٢	١١٦٥	١٧٣٥	١٢٣٩
الريان	١,٢٠	١٣٣٢	١١١٠	١٤٠٤	١١٧٠
عين علي الحربية	٠,٩٩	١١٥٠	١١٦١	١٢٢٢	١٢٣٤
العلقمية	٠,٣٩	٢٧٤	٧٠٢	٢٩٠	٧٤٣
المزرعة	٠,٢١	٨١	٣٨٥	٨٥	٣٨٥
القرية	٠,٥٥	٦٣٤	١١٥٢	٦٧٣	١٢٢٣
المبارك	٠,٢٣	١٣٢	٥٧٣	١٣٩	٦٠٤
المشيريف	٠,٤٢	٣٢٧	٧٧٨	٣٤٧	٨٢٦
العبايش	٠,٢٦	١٤٨	٥٦٩	١٥٦	٦٠٠
الصمد	٠.٩١	١١٣١	١٢٤٢	١٢٠٢	١٣٢٠
أبا الحامض	٠,٥٧	٦٤٦	١١٣٣	٦٧٧	١١٨٧
النجيل	٠,٢٥	١٥٢	٦٠٨	١٦٠	٦٤٠
الصالحية	٠,٣٧	٢٤٥	٦٦٢	٢٦٠	٧٠٢
الشرجة	٠,٥٢	٥٧٠	١٠٩٦	٦٠٦	١١٦٥
السكوبية	٠,٤٣	٣٥١	٨١٦	٣٧٢	٨٦٥
العاقر	٠,٤٠	٢٩٩	٥٧٢	٣٤٦	٨٤٥
المجموع	**٩,١٠**	**٩١٠٤**	**١٠٠٠**	**٩٦٨٣**	**١٠٣١**

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على المصدرين التاليين:

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): تقديرات السكان في منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات،المملكة العربية السعودية.
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، المملكة العربية السعودية.

(٢٠١٢) و (٢٠١٥) بلغ نحو (١٠٣) نسمة، وهذا يعني أنه خلال ثلاث سنوات زادت الكثافة الصافية على مستوى قرية ""الجابرية" (القرية الأم) بنسبة بلغت (٦,٣%) من جملة سكان القرية في عام (٢٠١٢)؛ الأمر الذي يعني كثيرًا من الاحتياجات كما يعني كثيرًا من الآمال.

- وعامة، فإذا كانت الكثافة الصافية على مستوى مركز "الجابرية" في تطور دائم فإن حال جميع قراها لا يختلف كثيرًا عن ذلك وفق رؤى حجمية مختلفة، أي: أن الأمر في جملته يعكس مزيدًا من الزيادة في مساحة مأهولة تتصف بمحدودية إمكاناتها.

والحصلة، ولما كان حجم سكان مركز "الجابرية" في تطور مستمر، فإن ذلك يعني اختلاف الكثافة الصافية بين فترة وأخرى، وبين إعادة توزيع السكان، بل يعني أيضًا إعادة توزيع الاحتياجات وانتقالها من قرية لأخرى. وبصدد أثر المردود التنمويّ في حجم سكان قرى مركز "الجابرية"، فالحقيقة أن حجم سكان قرى المركز عامة، لم يكن يزيد إلا بدافعية زيادة حجم سكان القرية الأم ذاتها؛ تلك الدافعية التي اكتسبتها من دافعية أخرى تمثلت في موقعها على الطريق الخدميّ الرابط بين مدينة "ينبع البحر" من ناحية، وبين مركز "ينبع النخل" وإمارة "المدينة المنورة" من ناحية أخرى. ولا يُظن أن مكتسبات قرية "الجابرية" (التي تمثل القرية الأم) كانت تأتيها من طرفي الطريق (لا)، إنما كانت تأتيها من اتجاه واحد وهو الذي يخرج من مدينة "ينبع البحر".

ثالثًا-الأبعاد العمرانية.

تشتمل الأبعاد العمرانية دراسة العديد من الخصائص، منها: المسكن، ونوع مادة البناء، وعمر المبنى، وارتفاع المبنى، والتركيب الداخليّ للمباني السكنية. ولعدم

توافر البيانات التفصيلية على مستوى قرى المركز، فلقد تم الاعتماد على المعاينة الميدانية من ناحية، والبيانات المنشورة من ناحية أخرى، وذلك على نحو ما تم إيضاحه من خلال عينة محددة شملت قرى "الجابرية"، و"الريان"، و"الشرجة"، و"المشيريف". وبعيدًا عن مدى إمكانات هذه القرى التي تنتمي في أغلبها إلى الوظيفية السكنية أكثر من انتمائها إلى أي وظائف أخرى، فإن أمر التنمية على مستواها يحمل إمكانية التوجية والبناء. وفيما يأتي بعض من خصائص الأبعاد العمرانية على مستوى قرى عينة الدراسة في عام (٢٠١٥).

١-نوع المسكن وحيازته.

وفي إطار قرى عينة الدراسة، تمكن فريق العمل[١] من معاينة أنواع المساكن على مستوى قرى العينة وذلك على نحو ما يجمله الجدول رقم (٢٧)

الجدول رقم (٢٧): أنواع المساكن وعددها على مستوى قرى عينة الدراسة

نوع المبنى	بيت شعبيّ	عمارة	فيلا	أخرى	إجماليّ
العدد	٢٨٧	٣٩	٢٢	٩	٣٥٧
النسبة المئوية	٨٠.٤٠٪	١١.٠٠٪	٦.١٠٪	٠٢.٥٠٪	١٠٠٪

المصدر: العمل الميدانيّ في عام (٢٠١٨).

الذي يتضح من خلاله أن أنواع المساكن على مستوى قرى العينة، تشتمل (٤) أنماط هي: نمط المسكن الشعبيّ (يُطلق عليه البيت الشعبيّ)، ونمط العمائر، ونمط الفيلات،

[١] تمكن هنا، تعني أن الأمر لم يكن يتسنى إلا في ظل وجودية بعض من أفراد سكان مركز "الجابرية" ذاته، وتحديدًا من قريتي "الجابرية" و"الريان". ولقد تكون فريق العمل من الباحث وخمسة أفراد على صلة وطيدة بالعديد من المعارف على مستوى قرى عينة الدراسة.

أما النمط الرابع فيضم مساكن على وتيرة أخرى (مجموعة من الغرف المتداخلة). وفي إطار الأنماط الأربعة جاء نمط البيوت الشعبية في الرتبة رقم (١) بجملة (٢٨٧) مسكنًا، أي ما يساوي نسبة (٨٠,٤٠%) من جملة الأنماط عامة. وجاء نمط العمائر[١] في الرتبة رقم (٢) بجملة بلغت (٣٩) عمارة أي ما يساوي نسبة (١١,٠٠%) من جملة نسب الأنماط؛ الأمر الذي يعني أن نسبة الفرق بين الجملتين السابقتين تبلغ (٦٩,٤٠%) لصالح نمط البيت الشعبيّ ولا منافسة بينهما. أما نمطا الفيلات والأخرى (متنوع) فلقد أتيا في المرتبتين: (٢) و(٣) على التوالي بجملة تبلغ (٣١) مسكنًا، أي ما يساوي نسبة (٨,٦٠%) من جملة أنواع المساكن في قرى عينة الدراسة. وفيما يختص بالتنمية، وفيما يتعلق بهيراركية مراتب أنماط المساكن، فالقول: إنها تتسق تمامًا مع واقعية التعايش الريفيّ بكل ما يتصف به من محدودية. وهذا لا يعد تعميمًا ذاتيًا بقدر ما يعد استدلالًا تعايشيًا. وما غلبة البيت الشعبيّ إلا أحد مدخلات ريفا تغلب عليه تاريخيته الوجودية أكثر من حضريته التي يكتسبها من علاقاته المكانية، ولعل ذلك ما يمكن الاستدلال عليه من خلال اللوحات رقم (٣)، و(٤)، و(٥)، من ناحية، ومن خلال متوسط أعمار المساكن[١] من ناحية أخرى وذلك على نحو ما يجمله الجدول رقم (٢٨)

---

[١] يتكون البيت الشعبيّ من دور واحد، ويتسم في مجمله بالبساطة. أما العمارة فعبارة عن مبنى يتكون من دورين ولا أكثر من ذلك إلا فيما ندر، وكل دور قد يحتوي على شقة أو شقتين

[١] من الجدير بالذكر ، وجود علاقة بين العمر الافتراضي للمباني (يُقصد بالعمر الافتراضيّ بأنه الزمن الذي يصبح فيه المبنى السكنيّ لا قيمة له ولا يصلح للاستعمال أو الانتفاع به، حيث إن قيمة المبنى السكنيّ عند بداية إشغاله تكون أعلى ما يمكن ثم تقل هذه القيمة تدريجيًا حتى تصل إلى

اللوحة رقم (٣): أحد البيوت الشعبية في قرية الجابرية	
اللوحة رقم (٤): أحد البيوت الشعبية في قرية الريان	
اللوحة رقم (٥): أحد البيوت الشعبية في قرية الشرجة	

الصفر بعد فترة من الزمن) من ناحية وبين تدابير التنمية من ناحية أخرى، كونها تعكس مدى تعقد المنظومة العمرانية أو عدم تعقدها في الأطر المكانية. وكما هو معروف فكلما زادت أعمار المباني؛ دل ذلك على ميراثها العمرانيّ الذي يتصف في كثير من خصائصه بالتعقيد والتشابك وصعوبة التأهيل التنمويّ؛ ومن ثم يمثل هذا الميراث قوى مضادة أمام الأخذ بآليات التنمية.

الجدول رقم (٢٨): متوسط أعمار المباني على مستوى قرى عينة الدراسة

الأعوام	عدد المباني	النسبة المئوية
قبل عام ١٩٨٠	٢٩٣	٨٢.٠٠٪
١٩٨٠- ١٩٩٩	٢٢	٦.٢٠٪
٢٠٠٠- ٢٠١٥	٤٢	١١.٠٠٪
المجموع	٣٥٧	١٠٠٪

المصدر: المعاينة الميدانية في عام (٢٠١٨).

الذي يتضح من خلاله أن نسبة (٨٢,٠٠%) من جملة نسبة أعمار المباني على مستوى قرى العينة تزيد أعمار مبانيها عن (٣٥) عامًا، حيث إنها بنيت قبل عام (١٩٨٠)، في حين تبلغ نسبة المباني التي تقل أعمارها عن (٣٥) عامًا (١٧,٢٠%) من جملة أعمار المباني على مستوى قرى العينة.

٢- نوع مادة البناء.

تعكس مادة البناء المستخدمة في تشييد المسكن مدى ارتباطه الشديد بالبيئة الطبيعيّة وأسعار المواد، وكذلك تكاليف نقلها. وتبعًا لنتائج الحصر الميدانيّ؛ فإن التنوع كان السمة الغالبة على مادة البناء. ومن خلال الجدول رقم (٢٩)

الجدول رقم (٢٩): نوع مادة البناء على مستوى قرى عينة الدراسة

نوع مادة البناء	طوب حراري	طوب أبيض	طين	أخرى	إجماليّ
عدد المبانى	١١٣	٢٢٢	٥	١٧	٣٥٧
النسبة المئوية	٣١.٦٠٪	٦٢.٢٠٪	١.٤٠٪	٤.٨٠٪	١٠٠٪

المصدر: العمل الميدانيّ في عام (٢٠١٨).

يتضح ما يأتي:

- تبلغ عدد المساكن المبنية بالطوب الأبيض (الجيريّ)، (٢٢٢) مسكنًا، وهو ما يمثل نسبة (٦٢,٢٠%) من جملة مساكن قرى العينة. وهذا أمرٌ طبيعيّ يتسق تمامًا مع نسبة نمط البيوت الشعبية من ناحية، وأعمارها من ناحية أخرى. وبتلك النسبة يأتي نمط المساكن المبنية بالطوب الأبيض (الجيريّ) في الرتبة رقم (١) بين أنماط المساكن من حيث مادة البناء.
- تبلغ عدد المساكن المبنية بالطوب الحراريّ (١١٣) مسكنًا، وهو ما يمثل نسبة (٣١,٦٠%) من جملة قرى العينة. والقول: إن تلك النسبة ستتنامى بالزيادة في إطار عمليات الإحلال والتجديد التي تشهدها قرى عينة الدراسة بصفة خاصَّة، وقرى المركز بصفة عامة. ولعل هذا أمر طبيعيّ يتسق تمامًا مع آليات التغيير التي تشهدها القرى القريبة من الحضر تحديدًا؛ ولاسيما من مدينتي "ينبع البحر"، و"ينبع الصناعية". وفي إطار الجملة فهذا يعني أن نمط المساكن المبنية بالطوب الحرارى تأتي في الرتبة رقم (٢) بين أنماط المساكن من حيث مادة البناء.
- وبصدد الطين ومواد البناء الأخرى، فإن جملتهما بلغت (٢٢) مسكنًا بنسبة (٦,٢٠%) من جملة مساكن عينة الدراسة، ومن المتوقع أن تقل هذه النسبة عن ذلك خلال المستقبل القريب.

وبناءً على ذلك، فالطوب الأبيض (الجيريّ)، هو مادة البناء الغالبة على مساكن قرى عينة الدراسة وهذا أمرٌ لتاريخية القرى فيه النصيب المؤثر، وبالتقادم وإعادة التأهيل فالقول: إن مساكن القرى في طريقها للإحلال بالطوب الحرارى؛ لرخص

أسعاره، وسهولة استخدامه، وتوافر مصانعه؛ ومن ثم، فمن المتوقع أن يُعاد استبدال مواد بناء المساكن من كل ما هو جيريّ طبيعيّ، بكل ما هو رمليّ اصطناعيّ خلال فترة زمنية قد لا تتجاوز العقد.

٣- حالة المبنى.

الأمر نسبيّ، وطالما اقتصر الأمر على المعاينة بالنظر؛ فللطلاء الكلمة الأولى. وما أكثرها تلك الصنعة، التي باتت بالقليل تُغير حالة القشرة من رديئة إلى ممتازة، وتظل حالة الجوهر مُستترة بطلاء يسر الناظرين إلى أن تصبح جغرافياته لا تقوى على حمل المزيد. وبناءً على معاينة النظر يمكن تصنيف حالة مباني قرى العينة، إلى خمسة أنماط رئيسة يجملها الجدول رقم (٣٠)

الجدول رقم (٣٠): التوزيع النسبيّ والعدديّ لمباني عينة القرى وفق حالتها

المباني	مستويات حالات المباني					الإجماليّ
	ممتاز	جيد جدًا	جيد	متوسط	رديء	
عدد المباني	١١٤	٨٦	٦١	٥٦	٤٠	٣٥٧
النسبة٪	٣٢.٠٠٪	٢٤.٠٠٪	١٧.٠٠٪	١٥.٧٠٪	١١.٣٠٪	١٠٠٪

المصدر: العمل الميداني في عام (٢٠١٨).

ويتضح من خلاله ما يأتي:

- بلغ عدد حالات المباني (الممتازة) (١١٤) مبنى، وذلك بنسبة (٣٢,٠٠%) من جملة مباني قرى عينة الدراسة. وبافتراض صحة حالة هذه المباني فأمرها

يعني أنها جديدة وبدقة لم تتجاوز أعمارها الزمنية العقد. وقد يُظن أن سببية ذلك تسارع وتيرة عمليات البناء بصفة عامة. والحقيقة أن هذا ظن غير مقبول؛ ولاسيما في ظل عينة من القرى بلغت نسبة المباني فيها التي شُيدت قبل عام (١٩٨٠) نحو (٨٢,٠٠%) من جملة مباني قرى عينة الدراسة. وهذه نسبة تتجاوز نسبة حالة المباني الممتازة بفارق يبلغ النصف أي (٥٠,٠٠%). أما الظن الذي يمكن الارتضاء به فيتمثل في عمليات إحلال المباني وتجديدها في ظل واقعية تعايشية تأثرت باتجاهات المد الحضريّ المتدفق إليها من مدينة "ينبع البحر" غربًا ومن مدينة "ينبع الصناعية" جنوبًا.

- بلغ عدد حالات المباني الجيدة جدًا (٨٦) مبنى، وذلك بنسبة (٢٤,٠٠%) من جملة حالات مباني قرى عينة الدراسة. وبافتراض صحة حالاتها، فأمرها يعني أنها جديدة وقد لا تتجاوز العقد أو حتى تتجاوزه ببضع سنين. ويمكن القول: إن مباني تلك الحالة تحديدًا إنما تمثل الموجة الأولى من التأثير باتجاهات المد الحضريّ المتدفق إليها؛ الأمر الذي يعني أن مباني الحالة الممتازة تمثل الموجة الثانية المتأثرة بالتسرب الحضريّ عامة.
- لوحظ أن مباني الحالتين السابقتين تركزت في المناطق الوسطى من قرى عينة الدراسة؛ ولاسيما في قرية "الجابرية" التي تمثل القرية الخدمية أو القرية الأم. كما لوحظ أن تلك المباني تتركز في الشوارع الرئيسة دون الفرعية أو الثانوية.ولعل هذا الأمر يتسق تمامًا مع قيمة هذه المباني وما تمثله من

مستويات سعرية مرتفعة مقارنة بغيرها من مباني القرى التي تبعد عن الشوارع الرئيسة.

- بلغت جملة عدد حالات المباني الجيدة، والمتوسطة، والرديئة (١٥٧) مبنى، وذلك بنسبة تبلغ (٤٠,٠٠%) من جملة المباني في عينة الدراسة؛ الأمر الذي يعني أن نصف حالة مباني قرى عينة الدراسة (تقريبًا)، لا تزال تحتفظ بتاريخيتها الزمنية بكل ما تنطوي عليه من أبعاد تعايشية، وثقافية، في إطار يغلب عليه التغيير. وسواء أكان التغيير بأسباب قصدية أم بأسباب عفوية، فالأمر يعني أن حالات مباني قرى العينة، يتقاسمها بعدان: الأول تأثر فتغير، أما الثاني فتأثر ولم يتغير. وسواء أكان البعد الثاني سيتغير أم لا فالحقيقة القائمة هي الثنائية. وهنا تكمن قيمة المعرفة وما تنطوي عليه من مداخل تنموية، فالثنائية بالفعل قد تنطوي على نجاح بُعد على بُعد آخر لكن لا فائز فيهما.

٤- ارتفاع المبنى.

نعم ... سيتزوج الأبناء؛ ومن ثم لابد من توسيع المبنى أو تعليته، نعم ... أصبح المبنى قديم، ومن ثم لابد من إحلاله وتجديده وتوسعته، نعم ... سأقترض لأستثمر في إحلال المبنى وبناء طوابق متعددة للمزيد من الشقق التي سيتم عرضها للإيجار. تلك جملة الأناعم التي أجابت عن سؤال، مضمونه: هل ستزيد من عدد طوابق المبنى؟. تلك هي رؤية المستقبل القريب فيما يختص بارتفاعات طوابق مباني قرى العينة في ظل واقعية يجملها الجدول رقم (٣١) **الذي يتضح من خلاله ما يأتي:**

- بلغ عدد المباني التي لا تتجاوز دورًا واحدًا (١٨٦)، مبنى، وهذا يعني أن نسبة (٥٢,١٠%) من جملة مباني قرى عينة الدراسة تُختزل واقعيتها التعايشية في طابق واحد لا تتجاوز عدد شققه عن اثنتين، ويتقدمهما دكانان في الأغلب

الجدول رقم (٣١): ارتفاع المباني على مستوى عينة القرى

طوابق المبنى	عدد المباني	النسبة المئوية
دور	١٨٦	٥٢.١٠٪
دوران	١٣٨	٣٨.٦٠٪
ثلاثة أدوار فأكثر	٣٣	٩.٣٠٪
المجموع	٣٥٧	١٠٠٪

المصدر: العمل الميداني في عام (٢٠١٨).

الأعم. وبصدد التغيير؛ فتعد تلك النسبة أحد المدخلات الباعثة له؛ كونها تعني أن أكثر من نصف مباني قرى العينة يسهل إحلالها من ناحية والإضافة على طوابقها من ناحية أخرى، كما تعني أن زيادة حجم السكان في المستقبل القريب لن تعني مشكلة سكنية بقدر ما ستعني مشكلة خدمية.

- بلغ عدد المباني ذات الدورين (١٣٨) مبنى، وهذا يعني أن نسبة (٣٨,٦٠%) من جملة نسب مباني قرى عينة الدراسة تُختزل واقعيتها التعايشية في طابقين لا يتجاوز عدد شققهما أربعًا في إطار جملة أسر يبلغ متوسط عدد أفرادها (٢٠) فردًا. وتمثل تلك المباني نوعًا من التكثيف الرأسيّ إذا ما تم افتراشه لزادت مساحة الحيز الجغرافيّ عامة على مستوى قرى مركز "الجابرية".

- بلغ عدد المباني ذات الثلاثة أدوار (٣٣) مبنى، بنسبة (٩,٣٠%)، من جملة قرى العينة. وفي حقيقة الأمر يمثل نمط هذه المباني أقصى طاقة تكثيفية لعدد الطوابق المسموح بها في ظل لوائح تنفيذية واضحة (وزارة الشؤون البلدية والقروية، ٢٠١٥: ١٦-١٩). وبصدد هذه النسبة تحديدًا؛ فمن المتوقع زيادتها في المستقبل القريب في ظل الرغبة في الاستفادة من عوائد التغيير سواء أكان ذلك بدوافع خارجية، وعلاقات مكانية لمدينتي "ينبع البحر"، و"ينبع الصناعية" السطوة الأولى فيها، أم بدوافع ذاتية ويُسأل عن ذلك حجم السكان المتنامي[١].

٥- المُخطط العام والتركيب الداخليّ للمسكن.

يمكن القول: إن المسكن -تخطيطًا وتركيبًا على مستوى قرى عينة الدراسة- ما هو إلا محصلة تكوينية تاريخية لروافد اقتصادية، وثقافية يغلب عليها التشابه. فمن حيث التخطيط، أظهرت المعاينة أن نمط المسكن كاد يكون شبه موحد في ظل أبعاد مساحية لا تقل عن (١٥٠)م٢ ولا تزيد عن (٣٠٠)م٢. وبداخل هذا الشبه الموحد يختلف التركيب الداخليّ للمسكن تبعًا لاختلاف خصائص قاطنيه الاقتصادية، إلا أن خصائص قاطنيه الثقافية تحول دون ترسيخ هذا الاختلاف. فاستقلالية مجالس ضيافة الرجال، والنساء بمتطلباتها الخدمية (دورات مياه)، أمرٌ لا فصال فيه ولا يمكن الحيدَ عنه. وفيما عدا ذلك فلا غضاضة في أن تختلف عدد الغرف. وعلى ضوء هذا الاختلاف أمكن التعرف إلى أنماط متعددة[٢] من المساكن وجميعها لم تكن تقل عن

---

[١] يندر أن تزيد عدد أدوار أي مبنى عن ثلاثة، ولعل تلك هي السمة الغالبة على قرى عينة الدراسة.

[٢] لم يتمكن الفريق البحثي من حصر أنماط التركيب الداخلي لجملة قرى عينة الدراسة، وكل ما جاء بصدد هذه النقطة تحديدًا إنما نتاج مناقشات مع إحدى الزميلات التي أوضحت كثير من الأمور لم يكن يتم إدراكها بدون رؤيتها، وكذلك مع بعض سكان قرى عينة الدراسة.

(٣) غرف ولم تزد عن (٦). وفي المجمل، يمكن القول: إن التخطيط العام للمسكن من ناحية والتركيب الداخليّ للمسكن من ناحية أخرى يتصفان بتلبية احتياجات السكان التعايشية والثقافية. وبصدد تأثير المردود التنمويّ في الأبعاد العمرانية على مستوى قرى عينة الدراسة، فإنه لا يختلف بأي حال من الأحوال عن تأثير المردود التنمويّ في المساحة أو حجم السكان، وذلك من حيث الاتجاه التدفقيّ. والحقيقة أن انسلاخ مركز "الجابرية" عن مركز "ينبع النخل"، لم يكن انسلاخًا إداريًا فحسب، بل كان انسلاخًا من الوظيفية الزراعية التي عليها مركز "ينبع النخل" إلى وظيفة أخرى لم تكن تتضح اتجاهاتها بعد. وكان يعني أيضًا انسلاخًا نحو الحضرية باعتبارها العملية التي يتم من خلالها تغيير السلوك وبلوغ تنظيم مجتمعيّ جديد وذلك بعد تغيير واجهته الاعتمادية من قرية "ينبع النخل" إلى مدينة "ينبع البحر". ومن ثم فالانسلاخ كان يعني نوعًا من الانقطاع التاريخيّ في سبيل الاتصال بالمستقبل الحضريّ. ومن ثم بات أمر المركز مرهونًا بما ستمليه عليه مدينة "ينبع البحر" من تغييرات لم تستقر بعد.

رابعًا– الأبعاد الخدمية.

يستمد المجتمع واقعيته التعايشية من روافد شتى، بعضها ثابت ذاتيّ، وبعضها متغير بنائيّ وكلاهما يتكاملان ولا يفترقان. وبصددِ الأبعاد الخدمية فهي استجابة تنتمي لبعضها المتغير البنائيّ، وهي في مجملها تتصف بنسبيتها من حيث واقعيتها الوجودية من ناحية أو كفاءتها النفعية من ناحية أخرى. وبهذا يتعايش المجتمع كما تتعايش قرى مركز "الجابرية" في ظل أبعادها الخدمية على نحو ما يأتي:

١-الأبعاد الصحية.

وعلى ضوء بيانات الجدول رقم (٣٢)

الجدول رقم (٣٢): مستوى الخدمات الصحية الحكومية على مستوى قرى مركز الجابرية في عام (٢٠١٥)[1].

م	القرية	الخدمات الصحية الحكومية				
		المستشفيات			مراكز الرعاية الصحية	
		المستشفيات	الأسرة	الأطباء	المراكز الصحية	الأطباء	الإسعاف
١	الجابرية	-	-	-	١	٣	-
٢	الريان	-	-	-	-	-	-
٣	عين علي الحربية	-	-	-	-	-	-
٤	العلقمية	-	-	-	-	-	-
٥	المزرعة	-	-	-	-	-	-
٦	القرية	-	-	-	-	-	-
٧	المبارك	-	-	-	-	-	-
٨	المشيريف	-	-	-	-	-	-
٩	العبايش	-	-	-	-	-	-
١٠	الصمد	-	-	-	-	-	-
١١	أبا الحامض	-	-	-	-	-	-
١٢	النجيل	-	-	-	-	-	-
١٣	الصالحية	-	-	-	-	-	-
١٤	الشرجة	-	-	-	-	-	-
١٥	السكوبية	-	-	-	-	-	-
١٦	العاقر	-	-	-	-	-	-
المجموع		-	-	-	١	٣	-

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، المملكة العربية السعودية.

[1] وبصدد الأبعاد الخدمية على مستوى قرى العينة خاصَّة، وقرى مركز "الجابرية عامة؛ فلقد أُستقيت بياناتها من دليل خدمات المدينة المنورة الرابع عشر لعام (٢٠١٥) (دليل خدمات منطقة المدينة المنورة، ٢٠١٥: ٣٤-٦٦).

فالقول: إن مركز "الجابرية" بما يشتمله من (١٦) قرية، يخلو تمامًا من أي مستشفى عام أو إسعاف ويقتصر الأمر على مركز صحيّ واحد منوط بتقديم كل سبل الرعاية الصحية في حضرة (٣) أطباء. وبذلك فمقصد رعاية صحة سكان المركز برمتهم يكاد يكون خارج إطار المركز الإداريّ. وبأكثر تحديدًا، فمقصد الرعاية الصحية لسكان مركز "الجابرية" هي المستشفى العام في مركز "ينبع النخل" التي تبعد عنه مسافة (٥) كم، وإن لم تتوافر الرعاية في المستشفى العام في مركز "ينبع النخل"، فالمقصد هو المستشفى العام في مدينة "ينبع البحر" التي تبعد عن مركز "الجابرية" مسافة (٤٠) كم (تنقص قليلًا أو تزيد عليها قليلًا تبعًا لمكان القرية داخل المركز)[١].

وفي المجمل فالرعاية الصحية للمركز برمته إنما تعتمد على خدمة إقليمية تتجاوز حدود المركز الإدارية وفي الأغلب الأعم حدود المحافظة الإدارية ذاتها. وعلى ضوء بيانات الجدول رقم (٣٣)، فمركز الجابرية يخلو تمامًا من أي مستشفى خاص أو مستوصف[٢].

---

[١] تشير المعدلات التخطيطية المستخدمة في الخدمات الصحية بمنطقة "المدينة المنورة" الإدارية إلى أن وجود مستشفي عام يتطلب حجمًا سكانيًا يبلغ (١٢,٠٠٠) نسمة. ولأن مركز "الجابرية" لم يصل بعد إلى هذا الحجم فسيظل سكانه يتطلعون إلى الرعاية الصحية في مراكز ومدن أخرى.

[٢] عاصر الباحث إحدى الحالات التي لم يستطع مركز الرعاية الصحية في مركز "الجابرية" أن يقدم إليها متطلبات خدمتها الصحية؛ ومن ثم كان لزامًا على الحالة المرضية أن تُنقل إلى مستشفي "ينبع النخل" العام، التي لم تستطع كذلك تلبية متطلبات خدمتها الصحية؛ الأمر الذي أوجب الذهاب إلى مستشفي مدينة "ينبع البحر" العام. وبعد تقديم خدمات الرعاية الصحية، أوضحت أن خدماتها محدودة ولا تستطيع هي الأخرى تلبية الخدمة الصحية المناسبة للحالة المرضية؛ ومن ثم كان لزامًا الانتقال إلى مستشفي "الهيئة الملكية" في مدينة "ينبع الصناعية" التي استقبلت الحالة في ظل ضوابط معينة. وفيما عدا ذلك فالمستشفي العام في إمارة "المدينة المنورة" هي المقصد النهائيّ في ظل مواقيت استقبال محددة سلفًا.

الجدول رقم (٣٣): مستوى الخدمات الصحية الأهلية على مستوى قرى مركز الجابرية في عام (٢٠١٥)

م	القرية	الخدمات الصحية الأهلية				
		المستشفيات			المستوصفات	
		المستشفيات	الأسرة	الأطباء	المستوصفات	الأطباء
١	الجابرية	–	–	–	–	–
٢	الريان	–	–	–	–	–
٣	عين علي الحربية	–	–	–	–	–
٤	العلقمية	–	–	–	–	–
٥	المزرعة	–	–	–	–	–
٦	القرية	–	–	–	–	–
٧	المبارك	–	–	–	–	–
٨	المشيريف	–	–	–	–	–
٩	العبايش	–	–	–	–	–
١٠	الصمد	–	–	–	–	–
١١	أبا الحامض	–	–	–	–	–
١٢	النجيل	–	–	–	–	–
١٣	الصالحية	–	–	–	–	–
١٤	الشرجة	–	–	–	–	–
١٥	السكوبية	–	–	–	–	–
١٦	العاقر	–	–	–	–	–
المجموع		–	–	–	–	–

المصدر: عمل الباحث اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥) : دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة،الدليل الرابع عشر، المملكة العربية السعودية.

والحصـــلة، فالرعاية الصحية في مركز "الجابرية" أمرها يقتصر على مركز صحيّ واحد وأطباء ثلاثة، وفيما عدا ذلك فالخروج من إطار مركز "الجابرية" الإداريّ إنما هو أمرٌ جبريّ لا فصال فيه ولا سبيل عنه.

٢- الأبعاد التعليمية.

وبصددِ الأبعاد التعليمية، وتحديدًا ما يتعلق بدراسة توزيع مدارس المراحل التعليمية المختلفة (الابتدائية، والإعدادية، والثانوية)، على مستوى قرى مركز "الجابرية"؛ كان لابد من إيضاحها في جداول تفصيلية كل على حِدَةٍ؛ كونها تحمل بين ثنايها الكثير من الدلالات. ولعل أهم هذه الدلالات هو محاولة فهم ما تعنيه الاعتمادية الخدمية في ظل العلاقات المكانية، وبأكثر واقعية؛ محاولة فهم ما تعنيه القضية الاستحواذية وما تعنيه التبعية الخدمية.

فعند تأمل الجداول رقم (٣٤)، و(٣٥)، و(٣٦)، و(٣٧) في شموليتها؛ سيُلحظ أنه لا اعتبار، ولا رباط بين حجم السكان من ناحية، وتوزيع المدارس على مستوى قرى المركز من ناحية أخرى. وفيما عدا قرية "الجابرية" التي من المفترض أنها تمثل الركيزة الخدمية والقرية المركزية، فإن قريتي "الريان"، و"الصمد" تخلوان تمامًا من أي تمثيل مدرسيّ في مراحله الثلاث على الرغم من كونهما تمثلان في جملتهما نسبة (٢٧%) من جملة سكان المركز في تقدير عام (٢٠١٥))[١]. وقد يُفسر بعضهم ذلك بسبب القرب النسبيّ من قرية "الجابرية"، بيد أن ذلك أمر غير صحيح في ظل تحليل خريطة

[١] النسب هنا تُنسب إلى جملة السكان لاعتبارات تنموية أكثر منها خدمية.

التوزيع الكليّ للمدارس على مستوى المركز. وأيًا كان الأمر، فإنه من المتوقع أن تكون محصلة توزيع مدارس المراحل التعليمية المختلفة على ضوء الجداول سالفة الذكر هو تأصيل التفاوت الخدميّ من ناحية، وتعزيز الاعتمادية المكانية من ناحية أخرى. وفي المجمل العام الذي يكتنف بعض خصائصه عدم اكتمال الدقة (وذلك حينما يتعلق الأمر بمعالجة الأبعاد التعليمية على مستوى قرى مركز الجابرية على ضوء الشمولية دون التفصيلية)؛ **يتضح من دراسة الجدول أرقام (٣٤)، و(٣٥)، و(٣٦)، و(٣٧) ما يأتي:**

- بلغت نسبة طلاب المرحلة الابتدائية وطالباتها (٨,٨٠%) من جملة السكان، وبمقارنة هذه النسبة بما يجب أن تكون عليه النسبة المسجلة في المعايير التخطيطية المقررة من أمانة "المدينة المنورة" على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٣٨) يتبين أن مركز "الجابرية " يُسجل انخفاضًا مُلحوظًا في طلاب المرحلة الابتدائية وطالباتها بنسبة تصل إلى نصف النسبة المقررة تبعًا للمعايير التخطيطية. وقد يُظن بذلك أن مستوى التعليم في المرحلة الابتدائية حقق الكفاية المطلوبة في ظل حجم سكان المركز، والحقيقة أنه ظنٌ مقبول شريطة ألا تتجاوز نسبة من هم في سن التعليم الابتدائيّ على مستوى جملة حجم سكان المركز، نسبة من هم في مرحلة التعليم الابتدائيّ بالفعل. بيد أن هذا الظن يتلاشى عند معرفة أن نسبة من هم في سن التعليم الابتدائيّ على مستوى جملة سكان المركز تبلغ (١٠,٢٠%). وقد يُرد على ذلك بأن تلك النسبة مازالت دون النسبة المقررة تبعًا للمعايير التخطيطية بفارق (٥,٨٠%) لصالح المعايير، بيد أن هذا رد غير

الجدول رقم (٣٤): مستوى الخدمات التعليمية للمدارس الابتدائية والإعدادية على مستوى قرى مركز الجابرية في تقدير عام (٢٠١٥) (الطلاب)

م	القرية	حجم السكان (ن)	المدارس الابتدائية العامة (طلاب)				المدارس الإعدادية (طلاب)			
			عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلمين
١	الجابرية	١٦٣٢	١	٦	١٦٣	١٧	١	٩	٢١٤	٢٠
٢	الريان	١٣٣٢	–	–	–	–	–	–	–	–
٣	عين علي الحربية	١١٥٠	١	٨	١٦٣	١٨	–	–	–	–
٤	العلقمية	٢٧٤	–	–	–	–	–	–	–	–
٥	المزرعة	٨١	–	–	–	–	–	–	–	–
٦	القرية	٦٣٤	١	٦	١٣	–	–	–	–	–
٧	المبارك	١٣٢	–	–	–	–	–	–	–	–
٨	المشيريف	٣٢٧	–	–	–	–	–	–	–	–
٩	العبايش	١٤٨	–	–	–	–	–	–	–	–
١٠	الصمد	١١٣١	–	–	–	–	–	–	–	–
١١	أبا الحامض	٦٤٦	–	–	–	–	–	–	–	–
١٢	النجيل	١٥٢	–		–	–	–	–	–	–
١٣	الصالحية	٢٤٥	–	–	–	–	–	–	–	–
١٤	الشرجة	٥٧٠	١	٦	٤١	٩	١	٣	٣١	٩
١٥	السكوبية	٣٥١	–	–	–	–	–	–	–	–
١٦	العاقر	٢٩٩	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع		٩١٠٤	٤	٢٦	٤٢٧	٥٧	٢	١٢	٢٤٥	٢٩

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٣٥): مستوى الخدمات التعليمية للمدارس الثانوية على مستوى قرى مركز الجابرية في عام ٢٠١٥ (الطلاب)

م	القرية	حجم السكان (ن)	المدارس الثانوية (طلاب)			
			عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلميّن
١	الجابرية	١٦٣٢	١	١٠	٢٤٩	٢٥
٢	الريان	١٣٣٢	–	–	–	–
٣	عين علي الحربية	١١٥٠	–	–	–	–
٤	العلقمية	٢٧٤	–	–	–	–
٥	المزرعة	٨١	–	–	–	–
٦	القرية	٦٣٤	–	–	–	–
٧	المبارك	١٣٢	–	–	–	–
٨	المشيريف	٣٢٧	–	–	–	–
٩	العبايش	١٤٨	–	–	–	–
١٠	الصمد	١١٣١	–	–	–	–
١١	أبا الحامض	٦٤٦	–	–	–	–
١٢	النجيل	١٥٢	–	–	–	–
١٣	الصالحية	٢٤٥	–	–	–	–
١٤	الشرجة	٥٧٠	–	–	–	–
١٥	السكوبية	٣٥١	–	–	–	–
١٦	العاقر	٢٩٩	–	–	–	–
المجموع		٩١٠٤	١	١٠	٢٤٩	٢٥

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٣٦): مستوى الخدمات التعليمية للمدارس الابتدائية والإعدادية على مستوى قرى مركز الجابرية في عام (٢٠١٥) (الطالبات)

م	القرية	حجم السكان (ن)	المدارس الابتدائية العامة (طالبات)				المدارس الإعدادية (طالبات)			
			عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلميّن	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلميّن
١	الجابرية	١٦٣٢	١	١٣	٣٦١	٢٥	١	٦	١٦٩	١١
٢	الريان	١٣٣٢	–	–	–	–	–	–	–	–
٣	عين علي الحربية	١١٥٠	–	–	–	–	–	–	–	–
٤	العلقمية	٢٧٤	–	–	–	–	–	–	–	–
٥	المزرعة	٨١	–	–	–	–	–	–	–	–
٦	القرية	٦٣٤	–	–	–	–	–	–	–	–
٧	المبارك	١٣٢	–	–	–	–	–	–	–	–
٨	المشيريف	٣٢٧	–	–	–	–	–	–	–	–
٩	العبايش	١٤٨	–	–	–	–	–	–	–	–
١٠	الصمد	١١٣١	–	–	–	–	–	–	–	–
١١	أبا الحامض	٦٤٦	–	–	–	–	–	–	–	–
١٢	النجيل	١٥٢	–	–	–	–	–	–	–	–
١٣	الصالحية	٢٤٥	–	–	–	–	–	–	–	–
١٤	الشرجة	٥٧٠	١	٥	٢٥	٥	١	٣	٩	٩
١٥	السكوبية	٣٥١	–	–	–	–	–	–	–	–
١٦	العاقر	٢٩٩	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع		٩١٠٤	٢	١٨	٣٨٦	٣٠	٢	٩	١٧٨	٢٠

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٣٧): مستوى الخدمات التعليمية للمدارس الثانوية على مستوى قرى مركز الجابرية في عام ٢٠١٢ (الطالبات)

م	القرية	حجم السكان (ن)	المدارس الابتدائية العامة (طالبات)			
			عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلمين
١	الجابرية	١٦٣٢	١	٦	١٨١	١٧
٢	الريان	١٣٣٢	–	–	–	–
٣	عين علي الحربية	١١٥٠	–	–	–	–
٤	العلقمية	٢٧٤	–	–	–	–
٥	المزرعة	٨١	–	–	–	–
٦	القرية	٦٣٤	–	–	–	–
٧	المبارك	١٣٢	–	–	–	–
٨	المشيريف	٣٢٧	–	–	–	–
٩	العبايش	١٤٨	–	–	–	–
١٠	الصمد	١١٣١	–	–	–	–
١١	أبا الحامض	٦٤٦	–	–	–	–
١٢	النجيل	١٥٢	–	–	–	–
١٣	الصالحية	٢٤٥	–	–	–	–
١٤	الشرجة	٥٧٠	–	–	–	–
١٥	السكوبية	٣٥١	–	–	–	–
١٦	العاقر	٢٩٩	–	–	–	–
المجموع		٩١٠٤	١	٦	١٨١	١٧

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٣٨): المعايير التخطيطية
للخدمات التعليمية في منطقة المدينة المنورة

المرحلة التعليمية	الطلاب٪من جملة السكان	متوسط عدد الطلاب في الفصل	متوسط عدد الفصول الدراسية	نطاق الخدمة ٢م
المرحلة الابتدائية	١٦ ـ ١٨	٢٥ ـ ٣٠	١٥	٨٠٠.٦٥٠
المرحلة المتوسطة	٥ ـ ٦	٢٥ ـ ٣٠	١٨	١٠٠٠
المرحلة الثانوية	٥ ـ ٦	٢٥ ـ ٣٠	٢٤	١٨٠٠.١٥٠٠

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥) : دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، المملكة العربية السعودية.

صحيح وذلك لأن الفارق المتسرب بين نسبة من هم في سن التعليم الابتدائيّ على مستوى جملة سكان المركز وبين نسبة من هم في مرحلة التعليم الابتدائيّ بالفعل يبلغ (١,٤٠%)، وهذه نسبة مرتفعة في ظل التراكم الزمنيّ. ومن ثم فالكفاية في مرحلة التعليم الابتدائيّ على مستوى مركز "الجابرية" تتصف بجودة مؤقتة من الناحية الزمنية، وبجودة صُورية من الناحية المكانية.

- بلغت نسبة الطلاب والطالبات للمرحلتين: المتوسطة (الإعدادية)، والثانوية على مستوى المركز (٤,٩٠%)، و(٤,٧٠%) من جملة سكان المركز على التوالي. أي: أنهما يقتربان من النسبة المقررة تبعًا للمعايير التخطيطية التي تتراوح بين (٥,٠٠%)، و(٦,٠٠%) في المرحلتين. وبالتدقيق في نسبة الطلاب والطالبات للمرحلتين، وبمقارنتهما بالنسب التخطيطية؛ فإن الأمر يقتضي ضرورة الانتباه بأن

التراكم الزمنيّ – على نحو ما تم إيضاحه في النقطة سالفة الذكر – كفيل في ظل التصدي لعملية التسرب من التعليم الابتدائيّ بأن يُسهم في ارتفاع نسبة الطلاب والطالبات للمرحلتين المتوسطة والثانوية ليتجاوزا نسبة المعايير التخطيطية. وقد يُظن أن لا بأس في ذلك؛ بيد أن كل البأس في ألا يوجد بمركز "الجابرية" بما يشتمله من (١٦) قرية سوى مدرستين ثانويتين تامتين إحداهما للطلاب والأخرى للطالبات. وبمقارنة التباعد بين قرية "الجابرية" التي تمثل القرية المركزية وبقية القرى في المركز الإداريّ يتضح أنه يتراوح بين (١)، و(١٨) كم مما يعني طول الرحلة اليومية لطلاب المدارس الثانوية عامة.

- وبصدد كثافة الفصل، يتبين أن مدارس المرحلة الثانوية للطلاب والطالبات سجلت أعلى (كثافة / فصل) حيث بلغت في مدارس الطلاب (٢٥,٣ طالبًا /في الفصل) في حين سجلت (٣٠ طالبة / في الفصل) في مدارس الطالبات؛ وهذا يعني أن ثمة توافقًا بين كثافة الفصول تبعًا للمعايير التخطيطية من ناحية، وكثافة الفصول الواقعية من ناحية أخرى. وما يجب التنويه إليه أن ذلك التوافق لن يتصف بالديمومية في المستقبل القريب (٢–٥ سنوات)، وكذلك المستقبل المتوسط (٥–٢٠ سنة)، على الرغم من انخفاض كثافة الفصول في مدارس المرحلتين: الابتدائية والإعدادية في عام (٢٠١٥).

٣-الخدمات العامة.

وإلى جانب ما سبق من أبعاد خدمية، فإن الجدول رقم (٣٩) يجمل الوضع العام للخدمات العامة على مستوى قرى مركز "الجابرية". وعلى ضوء **بياناته، يتضح ما يأتي:**

الجدول رقم (٣٩): مستوى الخدمات العامة
على مستوى قرى مركز الجابرية في عام (٢٠١٥)

م	القرية	حجم السكان (نسمة)	الخدمات العامة					
			مركز إداريّ	دفاع مدنيّ	مياه عامة	كهرباء عامة	مكتب بريد	هاتف عام
١	الجابرية	١٦٣٢	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	الريان	١٣٣٢	–	–	✓	✓	–	✓
٣	عين علي الحربية	١١٥٠	–	–	✓	✓	–	✓
٤	العلقمية	٢٧٤	–	–	✓	✓	–	✓
٥	المزرعة	٨١	–	–	✓	✓	–	✓
٦	القرية	٦٣٤	–	–	✓	✓	–	–
٧	المبارك	١٣٢	–	–	✓	✓	–	–
٨	المشيريف	٣٢٧	–	–	✓	✓	–	✓
٩	العبايش	١٤٨	–	–	✓	✓	–	✓
١٠	الصمد	١١٣١	–	–	✓	✓	–	✓
١١	أبا الحامض	٦٤٦	–	–	✓	✓	–	✓
١٢	النجيل	١٥٢	–	–	–	✓	–	✓
١٣	الصالحية	٢٤٥	–	–	–	✓	–	✓
١٤	الشرجة	٥٧٠	–	–	–	✓	–	✓
١٥	السكوبية	٣٥١	–	–	✓	✓	–	✓
١٦	العاقر	٢٩٩	–	–	✓	✓	–	✓
	المجموع	٩١٠٤	١	١	١٢	١٦	١	١٤

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥) : دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، المملكة العربية السعودية.

- لا تخلو أي قرية على مستوى قرى المركز من توافر خدمة الكهرباء العامة، وهذا أمرٌ جليّ تشترك فيه جميع القرى. والحقيقة أن خدمة الكهرباء كثيرًا ما تُكسب معمور الأمكنة، الشرعية الوجودية بغض النظر عن كونه نظاميًا أم غير ذلك. وقد يكون السبب سهولة الحصول عليها في ظل احتياجات متنامية. وفي إطار ذلك، وبناءً على الحصر الميدانيّ على مستوى قرى العينة؛ تبين أن شبكة الكهرباء النظامية تكاد تغطي نسبة (٨٦,٠٠%)، من جملة مباني قرى عينة الدراسة، أما نسبة (١٤,٠٠%)، فأمرها يعتمد على الولاءات العائلية، أو المعارف الودية.
- على الرغم من أن توافر الكهرباء، ومياه الشرب أمران متلازمان مجتمعان، فإنهما في قرى "النجيل"، و"الصالحية"، و"الشرجة" أصبحا متفرقين. فتلك القرى تخلو تمامًا من وجود مصدر للمياه العامة، ولا سبيل للحصول عليها سوى "الويتات"[١] التي لزامًا أن تقوم برحلات يومية متكررة لنقل المياه الصالحة للشرب من "الشيب"[٢] إلى المنازل في إطار حركة مجدوله نظامية.
- وبصدد خدمات البريد، والدفاع المدنيّ، فإنهم جميعًا يجتمعون في قرية واحدة هي "الجابرية"، أما جميع قرى المركز الأخرى فجميعهم يجتمعون أيضًا ولكن في إطار من الاعتمادية ذهابًا إلى قرية "الجابرية "وإيابًا. والحقيقة أن هذا الأمر قد يكون مقبولًا من ناحية المعايير التخطيطية؛ ولاسيما في خدمتي البريد

[١] الويتات جمع وايت، وهي الشاحنة التي تُستخدم في نقل المياه الصالحه للشرب.

[٢] الشيب هو الخزان الكبير الذي تخزن فيه المياه تخزينًا شهريًا بعد نقلها من محطة تحليل المياه عبر مجموعة من الأنابيب.

والإدارة المحلية، أما فيما يتعلق بخدمة الدفاع المدنيّ ؛ فشكل المركز الإداريّ من ناحية، والتوزيع الانتشاريّ للقرى من ناحية أخرى، يُحتم تعدد مراكز الدفاع المدنيّ؛ وذلك لتلبية نداء كل ما يطرأ من استغاثات؛ ولاسيما فيما يتعلق بقرى "الشرجة"، و"النجيل"، و"الصالحية"، ولعلهم في هذه تحديدًا يعتمدون على التكافل الذاتيّ والمروءة القبلية.

- وحينما يتعلق الأمر بالاتصالات، فالقول: إنه لا تكاد تخلو قرية في مركز "الجابرية" من مدخلاتها سواء أكانت هواتف عمومية، أم كانت هواتف جوالة، أم كانت شبكات للإنترنت. وبعيدًا عن قريتي "المبارك"، و"القرية" اللتين تخلوان من أي هواتف عمومية (وذلك لاعتبارات مكانية)، فلقد لوحظ أن كفاءة خدمة الاتصالات تقل كلما ابتعدنا عن قرية "الجابرية" (أيضًا) والحقيقة أنه لا خلاف في ذلك طالما ابتعدنا عن منصات الإرسال والاستقبال التي لا توجد إلا فيها.

٤- مياه الشرب والصرف الصحيّ.

صنفان لا يفترقان: استعمال الماء والتخلص منه بعد ذلك؛ إذ لابد من صرف الماء بعد شربه أو استعماله في الأغراض المنزلية أو الصناعية. واعتمادًا على المعايشة الحياتية، والمعاينة الذاتية بالقرب من قرى مركز "الجابرية" خاصة، ومحافظة "ينبع" عامة، فإن اعتبارات هذين الصنفين تمثل الشرطية الواجب تنفيذها قبل الشروع في بناء أي مبنى؛ إذ يتطلب الأمر الأخذ في الاعتبار الحفر أمام المبنى لصب خزانين

(من الإسمنت)، أحدهما يمثل شيبًا صغيرًا تنتهي إليه المياه الصالحة للشرب[١] سواء أكان ذلك عن طريق شبكة مياه التحلية أو العربات الناقلة للمياه الصالحة للشرب، ويكون دائمًا في الجزء الأيسر أمام المبنى. وعامة فإنه الأعلى من حيث المنسوب. أما الخزان الثاني فيُستخدم بوصفه "بيارة" ينتهي إليها كل نواتج استخدام المياه، وتكون دائمًا في الجزء الأيمن أمام المبنى، وعامة فهو الأدنى من حيث المنسوب. ومن الأمور التي تؤخذ في الحسبان عند صب الخزانين؛ استخدمات المبنى؛ كونها تؤثر في السعة التخزينية. وبصدد مياه الشرب، فلقد اتضح من خلال المعاينة على مستوى قرى العينة (وحسب) أن جميع مباني القرى تعتمد اعتمادًا كليًا على ما يَرد إليها من شبكة المياه العامة (شبكة مياة التحلية التي تنقل ما يَرد إليها من محطة مياه التحلية من مدينة "ينبع الصناعية")، التي تتجمع أولًا في الشيب العموميّ (حيث التخزين الشهريّ) ثم تُنقل منه لتنتهي بدورها إلى جميع حزانات المياه الخاصَّة أمام المباني (حيث التخزين اليوميّ أو الأسبوعيّ)، حيث يتم رفعها بعد ذلك عن طريق ماكينات ضخ إلى أدوار المباني المختلفة، كلٌ وفق سعته؛ ومن ثم لم تعد "الويتات" المطلب المُحتَّم لكل مبنى. أما الصرف الصحى فأمره مغاير تمامًا. فطلما لم تمتلئ البيارة ولم تصل إلى سعتها القصوى فأمرها في الظلال، وأما وإن بلغت حد الامتلاء فلا شيء سوى الطفح الذي يتم التعرف إليه قبل رؤيته. وفي جملة واحدة فجميع قرى عينة الدراسة تخلو من شبكة للصرف الصحيّ، فلا يزال أمر نزح مياه الصرف يعتمد على جملة من الشاحنات

[١] استخدام جملة المياه الصالحة للشرب بدلًا من جملة مياه الشرب أمرٌ مقصود؛ وذلك لأنه مهما بلغت جودة هذه المياه فإن الأهالي لم يستخدمونها قط في الشرب، بل يستخدمونها في جميع الأغراض المنزلية الأخرى.

(كثير من الطرق في مركز الجابرية يُنسب اسمها إلى تلك الشاحنات)، المخصصة لنزح المياه، والتي تختلف في سعتها تبعًا لسعة البيارة نفسها. ولعل من الأمور التي لُوحظت بشأن سيارات النزح، سرعة تلبيتها لنداءات الطفح، حيث لا يستغرق وصولها سوى ست دقائق معدودات.

والحصلة، وبناءً على ما تقدم، وفيما عدا القليل؛ فالخدمات جميعها كادت تتركز في قرية "الجابرية" التي من المفترض أنها القرية المركزية. وبخلاف ذلك فالظن أن الخدمات تتدفق وفق مجموعة من العلاقات المكانية تبدأ من المركزية الافتراضية (حيث قرية الجابرية)، وتنتهي إلى جملة القرى تبعًا لواقعيتها التعايشية، ولكل قرية شأن تنظمه المسافة (التي تتراوح بين كيلو و ٢٠ كيلو مترًا) بين القرية المركزية من ناحية، وبين جملة القرى التابعة من ناحية أخرى. وفي ظل المسافة فالأمر يعني أن بعض القرى متقدمة من حيث الإفادة وبعضها الآخر متأخر إلى ذلك الحد التي تنقطع عنه حتى الاستفادة. وفي حقيقة الأمر، فالمسافة هنا لا تعني إمكانية الحصول على الخدمة، ولا تجسد البعد المكانيّ عن الخدمة؛ فهذا الأمر مشروط بافتراض أن قرية "الجابرية" التي تمثل القرية المركزية، لديها من الإمكانات الخدمية ما يؤهلها لكفالة جملة القرى التي تدور في مَعِيَّتِها؛ بل تعني أن نتاج الفكر التنمويّ خلال فترة الخطط الخمسية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية (

ولا مبالغة في القول وعلى مستوى "المملكة العربية السعودية")، خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، لم يستطع أن يبلغ حد التوافق التطبيقيّ بين مكونات الإقليم الإداريّ الواحد من ناحية، وبين إمكانية تلبية احتياجات مكونات ذات الإقليم من ناحية أخرى. وليس أدل على ذلك من مركز "الجابرية" ذاته وبجملة قراه، حيث يكاد في جملته يعتمد على مدينة "ينبع البحر" (في مركز ينبع البحر)، في تلبية احتياجاته الخدمية في إطار أحاديّ التوجيه. وفي إطار ذلك، فمحصلة الكفاءة الخدمية في مركز "الجابرية" إنما تستمدها من محصلات خدمات أخرى خارج إطار ذاتيته الإدارية. وقد يُظن بأنه لا غضاضة في ذلك، فمتوسط المسافة بين قرى مركز "الجابرية" من ناحية وبين مدينة "ينبع البحر" من ناحية أخرى لا تتجاوز (٤٠) كم، وإذا أخذنا في الاعتبار قرية "الشرجة" تحديدًا فالمتوسط لن يزيد عن (٦٠) كم وهذا أمرٌ تكفله السيارات والطرق. بيد أن الأمر غير ذلك تمامًا، فجوهر الفكر التنمويّ في ظل التباين الإقليميّ يرتكز على التدرج الذي تتدفق وفق تراتبيته الخدمات من مستوى تنظيميّ أعلى إقليميًا إلى مستويات تنظيمية أقل إداريًا؛ ومن ثم فالعلاقة بين الفرد والمجتمع لا يمكن التحدث عنها تنمويًا إلا في حالة ارتباط الفرد بمستوى تنظيميّ معين، يتحول الفرد من خلاله إلى قيمة مجتمعية تسهم في بناء تنظيمه الذاتيّ ومن

بعده تنظيمه المجتمعيّ. فالمجتمع ليس مجموعة من الأفراد، بل هو تنظيم بين الأفراد يشتمل على التوافق التناغميّ بين كل مستوياته التنظيمية.

خاتمة الدراسة:

تحتاج المجتمعات إلى تقييم مساراتها التعايشية، ومآلات أعمالها النفعية. وقد يُظن أن هذا الأمر يتم من خلال زمنية الحاضر الذي تحياه، والصواب أن هذا الأمر لا يستقيم إلا من خلال استدعاء زمنية المستقبل الذي من المتوقع أن تحياه. وعلى قدر فهم الاستدعاء يأتي فهم التقييم؛ ومن ثم فإذا كانت مساراته تتفق مع الجغرافيات المتوقعة أو التي يمكن التفاوض معها، فبها ونعمت، وإن لم تكن كذلك فالتقويم هو المطلب. وكأن المجتمعات تعيش بدافعية اللامعلوم حتى تصل إلى المعلوم. وفي إطار ذلك يمكن القول: إن الحاضر المستمر لا تتم صناعته بزمنية اليوم أو حتى الماضي؛ بل بزمنية استدعاء المستقبل الذي يدفع الحاضر ليستمر. **وبناءً على ذلك فالسؤال الصحيح هو ماذا تريد جميع المستويات الإدارية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في مستقبلها بدلًا، وماذا تريد جميع المستويات الإدارية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية من مستقبلها؟** وشتان الفرق بين المستقبلين، فالأول لا يستقيم على نحو سليم ما لم يتوافر الفهم الواضح لمشكلات الحاضر من ناحية، ورؤية تنموية يُسعى إلى بلوغها خلال زمن معلوم من ناحية. أما المستقبل الثاني فإنه يعبر عن جملة الاحتياجات التراكمية المدفوعة بزمنية الحاضر، ويُسعى إلى تلبيتها خلال زمنية قد تفتقد المصداقية أو المعلوماتية. وبشأن مركز "الجابرية" الإداريّ

أو حتى جملة المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؛ فقد يُظن أن إصدار الخطط الخمسية التنموية في إطار متعاقب سبب كفيل باستدعاء التغيير على مستوى النظام المجتمعيّ. والحقيقة أن هذا ظن يحتاج إلى مراجعات فكرية تنموية تبدأ بجدوى الخطط التنموية، وتنتهي بتقييم خصائص المجتمعات؛ ومن ثم استوجبت الضرورة أن تكون هناك رؤية تفاوضية وفق مجموعة من الضوابط، والخطوات، والمراحل التنفيذية، يُسعى من خلالها إلى صناعة النتيجة المرجوة بدلًا من انتظارها على نحو غير معلوم. وهذا ما يُعبر عنه بـ **"المستقبل التفاوضيّ"** الذي تجاوزت طموحاته ودقته "المستقبل المباشر" الذي سيظل شغله الشاغل ينحصر داخل دائرة مغلقة يُسعى بداخلها إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وحسب. وبشأن منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، ومقاصد تنميتها؛ فلقد كان على مُشرعي الفكر التنمويّ الإجابة عن السؤال السابق. ومن أجل ذلك اقتضى الأمر لا إلى وجودية تنموية وحسب، بل اقتضى أن ترتكز هذه الرؤية –من قبلُ ومن بعدُ– على قاعدة احترازية واضحة (ليس المقصود هنا الغايات)، وشروط معرفية ثابتة. **أما القاعدة فتتمثل فيما يأتي:**

"إن التنمية لا تعني في مجملها بلوغ الغاية، بل تعني ضمان وجود الدوافع التي من شأنها أن تعين على استمراريتها الوجودية؛ ومن ثم فلابد من أن تكون

حركة كل المستويات الإدارية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" في الاتجاه الذي تحاول الرؤية التنموية السير فيه، وليس الحركة في الاتجاه نحو غايات الرؤية التنموية وما تُفترض أن تكون عليه. وشتان الفرق بين الاتجاهين، فالأول مدفوع بالعمل في سبيل أخذ الخطوات سعيًا إلى بلوغ الغايات، أما الاتجاه الثاني فهو مقتصر على الاستفادة من عوائد الغايات" وأما الشروط المعرفية فبعضها يتمثل فيما يأتي:

- لا تقاس التنمية الحقيقية بالإحصاءات الاقتصادية العامة، ولكن عن طريق التحسن الحقيقيّ في مستوى معيشة الأفراد، وبنفس المفهوم فإنه يمكن القول: إن التنمية لا يمكن أن تُعدّ قوة تعمل في فراغ وليس لها علاقة بالأفراد.
- لا تتمثل الغاية الأساسية للرؤية التنموية في سد الفجوة بين مستويات المعيشة السائدة سواء أكان ذلك على مستوى المراكز، أم المحافظات، وسواء أكان ذلك على مستوى الإمارات أم المناطق، وسواء أكان ذلك على مستوى الدولة الواحدة، أم حتى النامية. فالرؤية التنموية يكون لزامًا عليها أن تعي أنه ليس من المحتمل أن تلحق البلاد النامية (على سبيل المثال) بالبلاد المتقدمة. وهذا ما أوضحه "مكنمار" في عام (١٩٧٧)، حيث أوضح عدم معقولية الهدف،

حيث رفض أن يكون مبدأ "تضييق الهوة" **"Closing The Gap"** مقياسًا لجهود التنمية حيث قال: "**إن تضييق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية لم يكن في المقام الأول في أي وقت من الأوقات الهدف الحقيقيّ لنا. وحتى لو سلمنا بوجود فروق ضخمة في القاعدة الرأسمالية والتكنولوجية الموجودة في الدول المتقدمة وذلك مقارنة بما هو موجود في الدول النامية؛ لأتضح أن هذا الهدف غير محتمل التحقيق أو أنه سوف يتحقق في يوم ما. كما يتضح أنه لو استطاعت الدول النامية مضاعفة معدل النمو بالنسبة للفرد فيها، وفي نفس الوقت ظلت الدول المتقدمة على معدلها القديم في النمو؛ فإنه على الرغم من ذلك فلن تضيق الهوة تمامًا إلا بعد قرن من الزمان**" (ديفيد بيكمان، ٢٠٠٩: ١٢٠). وفي حقيقة الأمر فإن مثل هذه الآراء تمثل حقيقة واقعية لابد من فهمها (على الرغم من عدم الاتفاق مع الكثير مما جاء فيها)، فهمًا دقيقًا يعين على تحديد مسارتنا التنموية بدلًا من التلاشي داخل آثار واقعيتها الاستدعائية. وبناءً على ذلك فالرؤية التنموية يجب أن يكون لها معنى أكبر من التراكم المطلق للقيم الاستهلاكية.

- لابد من إدراك أن الحقيقة الباقية، مضمونها: أن الترابط والاعتماد المتبادل "**Interdependence**" بين المراكز الإدرية وبعضها، أو المحافظات

وبعضها، أو بين المناطق الإدارية وبعضها، يجنح إلى التزايد والتعقيد، حيث أضحى أنه لا مجال لعزله عن الآخر؛ ومن ثم كان لزامًا على رؤية (٢٠٣٠) أن تأخذ في الاعتبار أن الأمر المرغوب فيه والضروريّ، هو تحقيق بعض الضمانات؛ لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع.

- إن نموذج الرؤية التنموية الذي يتماشى مع أسس الإسلام على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية بصفة عامة سوف يتطلب موقفًا جديدًا يختلف جوهريًا عن المبدأ الاقتصاديّ الكلاسيكيّ الجديد في الغرب **"Neo Classical Econmic"** في ناحيتين: **الأولى** تتطلب رؤية كاملة وشاملة للتنمية بحيث تتضمن النواحي الاجتماعيّة، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، أما **الثانية** فإن التركيز فيها لسوف يكون على المجتمع وليس على الناحية الاقتصادية فقط (فآليات السوق فيها تأتي بعد المجتمع)، ويُعدّ التركيز فيها على المجتمع تخليًا عن التيار السائد في الفكر الاقتصاديّ حيث يكون النمو الاقتصاديّ أساسًا مشتقًا من العمل وليس من الاستثمار.
- يجب ألا تفسر التنمية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية على أنها عملية الوصول إلى تحقيق الثروة أو بلوغ مستوى المعيشة المماثل لما هو موجود في المجتمع الاستهلاكيّ الغربيّ، فالاحتمال الأرجح أن هذا الهدف بعيد ولا

يتحقق إلا في غير السيناريوهات التي تطرح للمستقبل التي غالبًا ما تكون متناقضة مع واقعية المجتمعات التعايشية.

- لا يستطيع العون الإقليميّ أن يصنع التنمية في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، بل تقع مسؤولية التنمية ونجاحها على عاتق المنطقة نفسها، فهي يجب أن تنجح بما فيها وبما هو عليها. ولعل من دواعي العوامل المساعدة، أن التنمية تعد من بين الأشياء التي يسهل الاتفاق عليها بين أفراد المجتمع؛ ومن ثم فإذا كانت عوائد صلاح التنمية للجميع؛ فعلى الجميع أن يكونوا صالحين للتنمية؛ وعليه، وعلى ضوء غايات يُسعى إلى بلوغ بعضها في إطار **"المستقبل التفاوضيّ"** جاءت طموحات "المملكة العربية السعودية" فتمثلت في آمال عُرفت برؤية (٢٠٣٠).

نتائج الدراسة:

١- في محاولة معرفة مدى إمكانية نتاج التراكم التنمويّ الناجم عن الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة التي عايشتها منطقة "المدينة المنورة" الإدارية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، في أن يُسهم في تأهيل محافظاتها، ومراكزها، ومدنها، وقراها؛ لتصبح جزءًا موائمًا، وداعمًا (أو متعايشًا) لبرامج التحول الوطنيّ التنفيذية خلال الفترة من عام (٢٠١٦) إلى عام (٢٠٢٠) ومن بعده مشروعات الرؤية التنموية خلال الفترة من عام (٢٠٢٠) إلى عام (٢٠٣٠) ؟

فإن الإجابة في كلمة واحدة هي (لا)، حيث إن جملة المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تشكل فيما بينها نسقًا معينًا من التكافل التنمويّ. وسواء أكانت هناك ريادة عددية، أم تبعية احتياجية، فإن النسق التكافليّ أوجد نوعًا من التضامن التنمويّ بين جملة المحافظات وبعضها. وهذا أمرٌ لن تستطيع مشروعات الرؤية التنموية (٢٠٣٠) أن تكفله لها.

٢- وبصدد النقطة سالفة الذكر، فليس سبب ذلك عدم إمكاناتها، ولكن لعدم قدرتها على بناء هذا النسق التكافليّ أو حتى إيجاد التضامن التنمويّ. ولسوف ينتهي الأمر

في حالة عدم تأهيل محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية من ناحية، وعدم الانخراط في استيعاب مشروعات الرؤية التنموية (٢٠٣٠) إلى زيادة قطبية إمارة "المدينة المنورة" في ظل نظام استحواذيّ لن تستطيع محافظات المنطقة الإدارية أن تتكافل في ظله؛ ومن ثم، فإن **(لا)** هنا لم تكن تعني الرفض بقدر ما تعني أن شروطًا معينة يجب على محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية استفاؤها تنمويًا؛ لتصبح جزءًا أصيلًا في بنية رؤية المملكة التنموية (٢٠٣٠).

٣- تكاد ألا توجد علاقة تأثيرية تكاملية بين المشروعات الاستثمارية وبعضها على مستوى المحافظات، **وهذا يعني أمرًا غاية في الأهمية يتمثل في أن كل تلك المشروعات جاءت؛ لتلبية احتياجات مكانية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وشتان الفرق بين أن تكون الغاية تلبية الاحتياجات، وأن تكون محاولة للتطلع إلى بلوغ الغايات.**

٤- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين نسب أنصبة المحافظات من جملة المشروعات (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين حجم السكان (بوصفه متغيرًا تابعًا)، نحو (٠,٣٨٧-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية ضعيفة عكسية؛ الأمر الذي يعني أن زيادة نسبة المحافظات من جملة المشروعات تقابله درجة انخفاض

ضعيفة في حجم السكان على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وفي حقيقة الأمر، تمثل قيمة تلك العلاقة محصلة الواقعية التعايشية، **وبعبارة أدق توضح قيمة تلك العلاقة، أن الجدوى الانتفاعية المرجوة من المشروعات التنموية إنما هي بمعزل عن حجم السكان وما يعنيه افتراضيًا من تأثير وتأثر في ظل الأخذ بأسباب التنمية. ويمكن القول: إن تلك القيمة تمثل في حد ذاتها دليلًا دامغًا على أثر التفاوت الحجميّ للسكان بين المحافظات، كما يُعزز حقيقة ما تعنيه هيمنة إحدى المحافظات على المحافظات الأخرى داخل المنطقة الإدارية الواحدة؛ تلك الحقيقة التي مضمونها: أن جميع محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تعيش في إطار قطبية إمارة "المدينة المنورة" المهيمنة وفي عبارة أخرى، تعيش في فلك إمارة "المدينة المنورة" الغالبة.**

٥- يمكن القول: إن المدن الرئيسة وشبه الرئيسة على مستوى المراكز الإدارية في محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية تمثل الأقاليم الدافعة والخادمة لعملية التنمية، وفيما عدا ذلك فهي كيانات عمرانية تقع جميعًا في إطار الأقاليم الهامشية في عملية التنمية وهذه قاعدة عامة إقليمية أكثر من كونها قاعدة خاصة محلية.

٦- أضحى لدى الباحث يقين أن العلم لا يكفي لتغيير الآفاق المجتمعية إلى الأفضل، كما أن التنمية لا تضمن أن تنهض بالفرد الذي لا يدرك أنها تقوم به، وعليه، وله. وإذا كان الحال كذلك؛ **فمما يجب الانتباه إليه أنه لن يُستطاع تحقيق التنمية بذات الدرجة على مستوى جملة "الأحيزة الجغرافية" داخل إطار منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، بل أقصى ما يُستطاع عمله هو الاقتراب من ذلك، والسبب أن الأمر يتطلب أن يتوقف جميع الأفراد عن تطلعاتهم لبلوغ غايات معينة؛ ليبدأ الجميع من خط البداية نفسه، وهذا أمرٌ غير واقعيّ؛ ومن ثم ستظل الفجوة التنموية دائمًا هي القاسم المشترك بين الأحيزة الجغرافية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وعلى الرغم من كونها من صنع النظام المجتمعيّ نفسه، فإن الجوهر الذي ترتكز عليه الدراسة إنما يسعى إلى الحد من اتساع تلك الفجوة.**

٧- وبصدد التنمية وتحديدًا فيما يتعلق بنتاج هذا كله وعلاقته بتنفيذ رؤية المملكة (٢٠٣٠)، فقط يُظن أن ذلك يمثل في حد ذاته عائقًا أساسيًا في بلوغ مرامي التنمية، وهذا ظنٌ غير صحيح بل العكس تمامًا؛ وذلك لأن جوهر هذه العلاقة التأثيرية تعني أن فرصة التوجيه الأنسب والبناء المتكامل في ظل رؤية واضحة سيكون له

الأثر الفاعل في تلك المحافظات التي يمكن ضبطها تنمويًا؛ كونها ترتبط –في المقام الأول– بمصدر قطبيّ واحد من ناحية، ولم تصل أو تبلغ خصائصها حد التعقيد الذي من شأنه أن يعيق الأخذ بعمليات التنمية من ناحية أخرى.

٨- وبصدد النقطة السابقة، فإن كل محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية هي – في جوهرها– محافظات تابعة ولم تتعقد خصائصها المجتمعية، والاقتصادية؛ **لذا فإن إمكانية توجيهها التوجه الأنسب الذي يرتكز على الشمولية من دون تجزئة ما زالت قائمة وبقوة، شريطة اتخاذ القرار في ظل رؤية تنموية واضحة تستطيع أن توحد خصائصها على خطة واحدة يُسعى من خلالها إلى تحقيق غايات محددة في إطار من الشمولية. وهذا هو المقصد الذي تمت الإشارة إليه في مدخل تحليل مصفوفة العلاقات التأثيرية بين حجم السكان وبين عدد المشروعات الاستثمارية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في عام (٢٠١٥).**

٩- تعكس واقعية المراكز الإدارية في المحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية أنها تتعايش على عوائد مشروعات التنمية في ظل بنى ارتباطية هشة تفتقد إلى التكامل الجزئيّ. والحقيقة أن تلك الواقعية غُلفت بمجموعة من الطرق الرئيسة

حالت دون انقطاعها في ظل توافر السيارات الخاصَّة، ولولا ذلك، ولولا انخفاض سعر الوقود؛ لكان الانقطاع المكانيّ.

١٠- تقوم التنمية على تضحيات لا كسب فيها سهل أو سريع، وهذا أمرٌ لا يحتاج إلى معرفة إرشادية بقدر احتياجه إلى تنظيمات مجتمعية. **وفي إطار هذا التنظيم فإن الأخذ بتنفيذ خطوات التنمية يواكب الأخذ بتشريع قرارات اقتصادية تُرى بأنها شاقة. فعلى سبيل المثال، فقد يتطلب الأمر فك الارتباط الدعميّ بين بعض مؤسسات الدولة من ناحية وبين بعض السلع من ناحية أخرى. فلا ضَرَرَ أو ضرارِ من رفع قيمة شراء بعض السلع بعض الهللات.**

١١- وبصدد النقطة سالفة الذكر تحديدًا، فإن هذا أمرٌ تتخذه كل المؤسسات سواء أكان ذلك على مستوى بلدان العالم النامي أم حتى المتقدم، بيد أن القيمة هنا لا تكمن في رفع عمومية سعر هذا أو هذه؛ بل تكمن في أثر هذا الرفع السعريّ في المحصلة النهائية لعملية التنمية. وكما هو معلوم، فقدرات المجتمعات التنظيمية يمكنها قبول ذلك في ظل ضمانات مشروطة بتعايشات أكثر فائدًة وأعز أثرًا، بيد أنه ما ليس بمعلوم أن الرفع السعريّ هذا يحتاج إلى فهم دقيق لعوائده المأمولة. وبصدد "المملكة العربية السعودية"، **وبصدد الوقود فيها تحديدًا فإن العلاقة بينهما**

تتجاوز كل الحدود المعلومة، لا لأن "المملكة العربية السعودية" دولة بترولية (فهذا فكر مغلوط)، أو لأنه موجود بكثرة، بل لأن قيمة الوقود في "المملكة العربية السعودية" تتجاوز حد إنتاج الخبز، أو توليد الطاقة اللازمة للكهرباء وما يرتبط بذلك من أمور تنتهي بتكرير البترول، أو بتحلية المياه، أو حتى ببلوغ الحد الأعلى من الرفاه الاجتماعيّ؛ فقيمة البترول في "المملكة العربية السعودية" إنما تعني الحركة التي تعلي من شأن نشأة العلاقات المكانية والمنفعة الكلية بين عمرانية المملكة وأطرافها. فالوقود هنا يعني إمكانية الحفاظ على رباط مملكة وارتباطها تقترب مساحتها من (٢) مليون كم^{٢} في ظل معمور لا تتجاوز نسبته (١%) من جملة المساحة الكلية. ومن ثم فيمكن القول: إن انخفاض سعر الوقود كان بمنزلة إحدى الضمانات التعويضية لمحدودية المعمور.

١٢- وفي إطار النقطة سالفة الذكر، يمكن القول: إن انخفاض سعر الوقود خلال مرحلة التخطيط بين عامي (١٩٧٠)، و(٢٠١٥) أدى إلى ما يمكن تسميته بـ"**التمدد التنمويّ**" على مستوى كل أجزاء المملكة الواحدة، من منطقة "الحدود الشمالية" الإدارية شمالًا إلى منطقة "نجران" الإدارية جنوبًا، ومن المنطقتين الإدارتين "الباحة"، و"تبوك" غربًا إلى منطقة "المنطقة الشرقية" الإدارية شرقًا. **ومن**

ثم فلقد أدى انخفاض سعر الوقود إلى تغيير انتشارية العمران، من الانتشار التنمويّ المحدود في مرحلة ما قبل التخطيط في الفترة من عام (١٩٣٨) إلى عام (١٩٧٠)، إلى التمدد التنمويّ في مرحلة التخطيط في الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥). وبناءً على ذلك فمن المتوقع في ظل ارتفاع سعر الوقود أن يؤدي ذلك إلى ضعف الارتباطات المكانية بين أجزاء المملكة الواحدة وبعضها، ومن ثم سيتحول أمر التنمية إلى نوع من التكثيف المركزيّ.

١٣- ثمة فرق بين استدعاء التغيير بالارتكاز على مخرجات الجغرافيات التاريخية، وبين بلوغ التغيير بالتخلي عن الجغرافيات التاريخية. والقول: إن "المملكة العربية السعودية" بصفة عامة، ومنطقة "المدينة المنورة" الإدارية بصفة خاصَّة لا تستدعيان التغيير بوصفه تنمية بالارتكاز على جغرافياتهما التاريخية، بل بالانتقال إلى المستقبل في خطوات حادّة، وبسرعات متفاوتة خلال فترات زمنية تتسم بالقصر، وهذا أمرٌ يحتاج إلى مراجعات فكرية وركائز تنموية تنفيذية.

١٤- ضرورة إدراك أن المستقبل لا يُنجز أو تتحق آثاره من خلال رؤى متراصة، وأفكار مترابطة، وقوالب متبعة وحسب؛ بل يُؤمِّل إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يحتاج إلى كل فرد من أفراد المجتمع باعتبارهم مصادر القوى الدافعة والمشاركة.

فالعلاقة بين الفرد والتنمية لا يمكن التحدث عنها إلا في ظل ارتباط الفرد بمجتمع مدفوع بقوى تشاركية داخل إقليم محدد، فيتحول من خلالها الفرد إلى عنصر فاعل يسهم في البناء.

توصيات الدراسة

التوصية الأولى: إلزامية التوافق بين واقعية الجغرافيات على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية وبين المستويات التنفيذية في عملية التنمية.

الخطط الخمسية التنموية الوطنيّة، الواقعية التعايشية، المدخلات التنموية، منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، إمارة "المدينة المنورة" الإدارية، محافظة "ينبع"، "مركز "الجابرية"، قرية "الريان"، رؤية "المملكة العربية السعودية" (٢٠٣٠). قد يبدو في ظاهر ما سبق أنه جملة من الكلمات التعريفية، أو المفاهيم الاستكشافية التي توضع في بداية الدراسات البحثية، أما الباطن فإن جملة ما سبق ما هي إلا حقائق مكانية ونتائج لقررات تنموية داخل إطار الزمن الواحد في عام (٢٠١٥). الأمر الذي يعني أن ثمة جغرافيات تعايشية مختلفة غُلفت بإطار زمنيّ واحد. ليس هذا فحسب؛ بل يعني أيضًا أن جملة هذه الجغرافيات التي يغلب عليها الاختلاف (لا الخلاف) لابد لها من أن تلتحق بزمنية أخرى من المأمول أن تسود فيها رؤية تنموية مغايرة تمامًا عما كان سائدًا من قبل وذلك بعد أن أضحت واقعًا تشريعيًا يُسعى من خلاله إلى تغيير الآفاق المجتمعية للأفضل.

وفي إطار ذلك فمن الأهمية بمكان أن تعي الرؤية التنموية المأمولة واقعية الجغرافيات على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وما عليها من خصائص اتفقت جميعها على التباين من ناحية، وقطبيّة الاستقطاب من ناحية أخرى.

وفي حقيقة الأمر فما يجب إدراكه هو أن الواقع التشريعيّ لا يضمن تنفيذ خطوات التنمية، بل تكفله العديد من المدخلات التي يجب أن ترتكز على الفهم الدقيق

لا للرؤية وحسب، بل للأحيزة الجغرافية (التي تمثل الأحيزة التطبيقية)، باعتبارها منظومة بعضها دافع لبعض.

ولعل من أهم هذه المدخلات ما يرتبط بالتنفيذ لا باعتباره مراحل وخطوات، بل باعتباره مستويات تفاضلية ومسؤوليات تنموية في إطار من الفترات الزمنية التتابعية. وقد يُظن أن أمره (أي: التنفيذ) ينطوي على إمكانية الاختيار بين مستوياته التفاضلية، والحقيقة أنه أقرب إلى الحتميات التي لا مجال فيها لأخطاء لن يكفلها الزمن من ناحية ولن تُتاح لها إمكانية التصويب من ناحية أخرى؛ ومن ثم كان من الأهمية بمكان إدراك واقعية اختيار المستويات التي ستمثل ركيزة البداية باعتبارها مسؤولية دافعة، وكذلك اختيار واقعية المستويات التي ستلي البداية باعتبارها مسؤولية تابعة (أي: التالية)، والأمر كله على ضوء من التناغم البنائيّ. وبصفة عامة تتمثل المستويات التنفيذية والمستوى التنفيذيّ المقترح على ضوء ما يأتي:

أولًا- المستويات التنفيذية.

١- المستوى الأول.

(التنمية المركزية الموّجهة)

تقوم بها هيئة الإمارة، ومؤسساتها على مستوى محافظاتها. وفيها تسيطر الإمارة على سياسة تنفيذ المخططات وما تنطوي عليه من أبعاد اجتماعيّة، واقتصادية في ظل السماح بحرية بعض القرارات. وهذا يعني: أن هناك سيطرة من الإمارة على أطر تنفيذ محاور التنمية في ظل حرية نسبية مسموح بها.

٢- المستوى الثاني.

(التنمية اللامركزية المنتقاة)

تقوم بها المؤسسات الكبرى الخاصة، والمجموعات الاقتصادية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في إطار محافظاتها. وفيه يتم توزيع سلطة صنع القرارات والتنفيذ على المستثمرين في ظل ضوابط تكفلها التشريعات والاتفاقيات. وهذا يعني أن هناك مرونة من الدولة لتنفيذ محاور التنمية في ظل حرية مكفولة.

٣- المستوى الثالث.

(التنمية اللامركزية التلقائية)

يقوم بها مجموعة من الأفراد أو بعض من المؤسسات المحدودة على مستوى محافظات المناطق الإدارية ومراكزها على مستوى "المملكة العربية السعودية"، وغالبًا ما تُعرف مشروعات هذا المستوى بالمشروعات الصغيرة. ويمكن القول: إن هذا المستوى من التنمية يتصف بعفويته الاختيارية وتلقائيته التنفيذية، حيث يعد في مجمله أحد التوابع التنموية المتغيرة بتغير مخرجات المستويين: الأول والثاني.

ثانيًا- المستوى التنفيذيّ المقترح.

حينما يتعلق الأمر بالمستويات التنفيذية المقترحة لمشروعات رؤية "المملكة العربية السعودية" (٢٠٣٠)، في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، فربما يفترض بعضهم أن المستوى الثاني (التنمية اللامركزية المنتقاة) – وذلك على نحو ما سبق– ، يمثل الخطوة الأولى والأساسية في هذه الرؤية؛ كونه سيشجع المستثمرين (سواء أكان داخليًا

أم كان خارجيًا)، على تنفيذ العديد من المشروعات التي ستدعم التنمية بصفة عامة. بل ربما يجتهد بعضهم الآخر في محاولة إثبات صحة الفرضية السابقة؛ كونها ستمثل على ضوء ظنونهم المجال الأنسب للاستثمار الداعم لتنفيذ رؤى التنمية. والحقيقة أن الفرضيات والظنون شيء وما عليه خصائص "الأحيزة الجغرافية" باعتبارها نتائج واقعية على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية لفعل مدخلات المجتمع، والمكان، والزمان، شيء آخر. فحقًا يمثل المستوى الثاني (التنمية اللامركزية المنتقاة) سبيلًا خلاقًا لا خلاف فيه أو اختلاف عليه، فهو بمنزلة خطوة رائدة إذا ما أُحسن استغلالها وتوجيهها التوجيه الأنسب استثماريًا؛ بيد أن آثار ذلك ستكون خلال الفترة الحالية على خلاف دافعيّ، واختلاف توافقيّ مع واقعية خصائص الأحيزة الجغرافية؛ ومن ثم فلن يتحقق من رؤى التنمية التي تبتغي النهضة (على كل المستويات التخطيطية بدءًا بالأقاليم، ومرورًا بالمحافظات، والمراكز، والمدن، وانتهاءً بالقرى)، إلا القلة، وذلك لاعتبارين: **الأول** يرتبط بجدوى عوائد الاستثمار التي تُقاس في المقام الأول لدى المستثمرين بجدوى مردود الفائدة، أما الاعتبار **الثاني** فيرتبط في المقام الأول بالأحيزة الجغرافية وما بينها من علاقات وما هي عليه من خصائص اقتصادية، ومجتمعية[1] لا تعضد أن تمثل البداية في المستوى التنفيذيّ الثاني، لكونها في حاجة

[1] على الرغم من كونها خطوة تمهيدية، فإن تلك المشروعات تحتاج إلى دعم يجب ألا ينضب تدفقه؛ وذلك حفاظًا على قدر محدود من المكتسبات التنموية لا تزال في طور التكوين. ولعل من الأمور التي يجب الانتباه إليها؛ أن أمر تلك المكتسبات مرهون بمدى إدراك المجتمع السعوديّ بجدوى التغيير الذي يجب أن ينتهي إلى تحقيق غايات محددة لن يكون فيها كسب سهل أو سريع، كما أنه مرهون بدور كل فرد فيه.

إلى المزيد من التوجيه المعرفيّ والتنفيذ التنمويّ الذي من شأنه أن يسهم في السيطرة على التباينات الاجتماعيّة والحد من الاختلافات الاقتصادية، والظن أن هذه الخطوة سيكون مآلها "**الاستثمار الفوضويّ**"؛ ومن ثم فالأمر برمته يستوجب أن يكون الاختيار المعضد والسبيل الأوحد لتنفيذ الرؤية التنموية المتصدية للتباينات والاختلافات على مستوى أحيزة الدولة الجغرافية بصفة عامة، ومنطقة "المدينة المنورة بصفة خاصَّة، تكمن في **المستوى الأول (التنمية المركزية الموجّهة)**، كونه بإذن الله الضامن لهذا كله من قبل ومن بعد، وأي تغيير في ذلك من شأنه ألا يسهم في إنجاح الرؤية كونه لا يتفق مع واقعية لابد من تعضيد رباطها المكانيّ قبل كل شيء.

وبناءً على ذلك فلا يجب أن ترفع "المملكة العربية السعودية" يديها بالسماح للتنمية المركزية المنتقاة إلا بعد ضمان تحقيق التناغم التنمويّ بين أقاليم الدولة وبعضها بوصفها خطوة شرطية أولى، وعند تحقيقها أو حتى عند الاقتراب من ذلك يمكن للتنمية اللامركزية المنتقاة بعد ذلك أن تسهم بدورها في دفع الخطوات التي بدأتها التنمية المركزية الموجّهة. وبذلك ستضمن الدولة تحقيق الرؤية كما خطط لها من ناحية، كما أنها ستضمن سيطرتها الاستثمارية على أحيزتها الجغرافية من ناحية أخرى.

التوصية الثانية: إلزامية التوافق بين التدفقات التنموية من إمارة المدينة المنورة وبين الدور الوظيفيّ الأنسب لكل المستويات الإدارية على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية في إطار من الجغرافيات التفاوضية.

إن الحديث عن التنمية والمستقبل هو حديث عن التغيير المجتمعيّ، والحديث عن التغيير المجتمعيّ يقتضي أمره الحديث عن الفرد، والحديث عن الفرد يقتضي فهم المردود التنمويّ وواقعيته التعايشية. ولأن هذا المردود ارتبط في المقام الأول بمجموعة من الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، وبناءً على محصلات المحاور الأربعة الأولى في الدراسة يمكن القول: **إن المردود التنمويّ تزامن مع سياسات تنموية لم تُحّقق المرجو منها.**

فلم تكن على درجة من الإيجابية التي من شأنها أن تحول دون ترسيخ الهامشية الإقليمية بصفة عامة لصالح القطبية الأحادية التي تتمثل في إمارة "المدينة المنورة"، ومن بعدها مدن المحافظات الرئيسة وقراها ، وبذلك فإنها لم تتح نموًا اقتصاديًا متوازنًا. والحقيقة أن أي إخفاق يسجله المجتمع في إحدى محاولاته في سبيل سعيه إلى التغيير إنما هو التعبير الصادق على إخفاق مدخلات الفكر التنمويّ في التعرف إلى ما يجب الإلمام به بشأن واقعيته التعايشية. ولأن الدور التنمويّ لأي مستوى إداريّ سواء أكان محافظة أم مدينة أم قرية لا يُقاس بمساحته، أو حتى هيراركيته الإدارية أو السكانية بقدر ما يُقاس بقيمته التشاركية في صناعة التنمية؛ **فثمة فارق بين أن يُعد المستوى الإداريّ على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية خاصة، أو على مستوى "المملكة العربية السعودية" عامة، إحدى المحطات النهائية المنتظرة**

للاستفادة من عوائد التنمية من ناحية، وبين أن يُعد هذا المستوى جزءًا دافعًا في عملية التنمية من ناحية أخرى. ففي الحالة الأولى يعد مستوى القرية (على سبيل المثال لا الحصر)، أقرب إلى المستوى الهامشيّ المعُال بانتظار ما سينتهي إليها من عوائد التنمية، أما الحالة الثانية فهي ستُعد أحد المستويات الخادمة، أو الدافعة في عملية التنمية.

وفي إطار ذلك يمكن القول: إن الدور التنمويّ لأي مستوى وتبعًا لتصنيفه الإداريّ يتحدد وفق ثلاث وظائف ذاتية تتمثل فيما يأتي:

- **الدور الوظيفيّ الأول: (المستوى الهامشيّ في عملية التنمية).**
- **الدور الوظيفيّ الثاني: (المستوى الخادم في عملية التنمية)**
- **الدور الوظيفيّ الثالث: (المستوى الدافع في عملية التنمية)**

وفى حقيقة الأمر، فإن إيضاح هذا الدور لم يكن ليستقيم إلا من خلال عمل مقارن تطبيقيّ جامع بين مستويات إدارية ثلاثة[1] يمثل أعلاها مصدر التنمية وموجهها **(ويتجسد هنا في إمارة المدينة المنورة الإدارية)**، وأوسطها يمثل الوحدة الإدارية التمررية الرابطة **(وتجسده هنا محافظة ينبع)**، وأدناها يمثل الوحدة الإدارية الأصغر التي تستفيد من مخرجات التنمية في إطار منطقة "المدينة المنورة" الإدارية **(ويجسده هنا مركز الجابرية في محافظة ينبع)**. وبذلك تتمثل المستويات الإدارية في النحو الآتي:

[1] لم يُشترط في هذا الموضع أن يكون ثمة ترابط تنمويّ بين المستويات الثلاثة، وذلك لأن الترابط التنمويّ من المفترض أن يكون الحقيقة التنموية الثابتة على مستوى المنطقة الإدارية ككل بما تشتمله من مستويات إدراية مختلفة. .

- **المستوى الأول:**

يتمثل في إمارة ا"لمدينة المنورة"، وهو إقليم لا يستقيم توضيح الأدوار الوظيفية إلا بوجوديته؛ كونه مصدر التغيير التنمويّ.

- **المستوى الثاني:**

يتمثل في محافظة "ينبع"، وهو إقليم اختياريّ يمكن الاستعاضة عنه بأي محافظة من محافظات منطقة "المدينة المنورة الإدارية.

- **المستوى الثالث:**

يتمثل في مركز "الجابرية"، الذي يعد أحد المراكز الريفية في محافظة "ينبع"، وهو إقليم اختياريّ يمكن الاستعاضة عنه بأي مركز من مراكز محافظات منطقة "المدينة المنورة الإدارية.

وبناءً على ذلك، فالعمل التطبيقيّ المقارن، يجمع بين ثلاثية إمارة "المدينة المنورة"، ومحافظة "ينبع"، ومركز "الجابرية. والحقيقة أن جوهر التوضيح، والتحديد، والمردود، والتطبيق في تلك الثلاثية، إنما يتجسد في **مخرجات المستوى الثالث** وما انتهى إليه من جغرافيات؛ كونه يمثل النتيجة النهائية التطبيقية لقياس مخرجات عملية التنمية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية؛ وعليه فإن مركز "الجابرية" هنا يمثل المستوى الإداريّ الذي سيتم التعرف من خلاله إلى النتيجة التي يجسدها المردود التنمويّ في الدراسة. وفيما يأتي محاولة توضيح سيناريوهات الجغرافيات وأدوارها الوظيفية عامة، ودورها الوظيفيّ التفاوضيّ في عملية التنمية خاصة.

أولًا-سيناريو التبعية.

(مركز الجابرية وسيناريو جغرافيات التبعية الزمنية في إطار الخطط الخمسية)

وبصدد التنمية التفاوضية، وعلى ضوء محصلاتها، وكذلك أهدافها، وفي إطار جدوى الخطط الخمسية التنموية خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)؛ فيمكن القول: إن عوائدها النفعية تمثلت في سيناريو وظيفيّ لم تستفد منه محافظات منطقة المدينة المنورة" الإدارية بشكل مُتكافِئ. وبأكثر دقة لم تكن هناك ممرات تنموية من شأنها أن تربط بين المحافظات في إطار منظوميّ يغلب عليه التكامل. فكان نتاج ذلك خروج جغرافيات العديد من المحافظات من إطار نتاج الخطط الخمسية التنموية إلى إطار آخر من التوظيف الهامشيّ في عملية التنمية. وهذا ما يمكن التعرف إليه من خلال الدور الوظيفيّ الآتي:

الدور الوظيفيّ:

(مركز الجابرية والمستوى الهامشيّ في عملية التنمية)

يُطلق هذا الدور الوظيفيّ في الغالب على المستويات الإدارية التي ليس لديها إمكانات أو مؤهلات محلية تستطيع من خلالها الإسهام في عملية التنمية، وهي في جملتها مستويات إدارية تعتمد في وجوديتها بوصفها استمرارية على أسباب خارجية أكثر من اعتمادها على أسبابها الذاتية. ومن ثم فالمستوى الهامشيّ لا يعتمد في خصوصيته التنموية على إمكاناته الذاتية بقدر اعتماده على مجموعة من تدفقات الإمكانات الخارجية المستجلبة عبر وساطة النقل، أو حتى المصدرة إليه عبر وساطة

العلاقات المكانية، وبذلك فهو يتعايش دائمًا بين اتجاهين متناقضين: **الأول** هو ذاتية التعايشية التي تتصف بالضعف أو حتى عدم القدرة على البناء، في حين في **الثاني** وجوديته التنموية التي ترتبط بمجموعة من الأسباب الخارجية التي تعتمد بدورها على غيرها من الأقاليم الأخرى.

مركز الجابرية والنتيجة التفاوضية:

وفيما يرتبط بالنتيجة الافتراضية؛ فلا شيء سوى ديمومية الهامشية من ناحية، والجمود التنمويّ من ناحية أخرى وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٣٢). وكما يتضح من الشكل، فقد يبدو أن الدور التنمويّ في إمارة "المدينة المنورة" يجنح بصفة عامة إلى المزيد خلال الفترة من عام (١٩٧٠) إلى عام (٢٠١٥)، وكان سيجنح للمزيد خلال الفترة من عام (٢٠١٥) إلى عام (٢٠٣٠) وهذا أمرٌ لا جدال فيه؛ كونها تمثل مصدر التدفقات التنموية. أما فيما يرتبط بمحافظة "ينبع" فقد يبدو أنها الأخرى جنحت إلى المزيد من الاستفادة من تلك التدفقات خلال نفس الفترتين، والقول في ذلك: إنه جنوح متآكل ليس له مردود على أي مركز من مراكز المحافظة بما تشتمله من مدن وقرى، وليكن مركز "الجابرية" على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٣٣).

فنظرًا لأنها لا تمتلك من خلال هذا الدور الوظيفيّ أي بواعث أو إمكانات ذاتية يمكن من خلالها الاستفادة من المردود المستُجلب من الإمارة ذاته؛ فإن ذلك أدى إلى الجمود التنمويّ على مستوى كل المستويات الإدارية بالمحافظة. وقد يُظن أن الجمود هذا سيكون النتيجة النهائية في هذا الدور الوظيفيّ، بيد أن الحقيقة لن تكون

الدور الوظيفيّ
(مركز الجابرية والمستوى الهامشيّ في عملية التنمية)

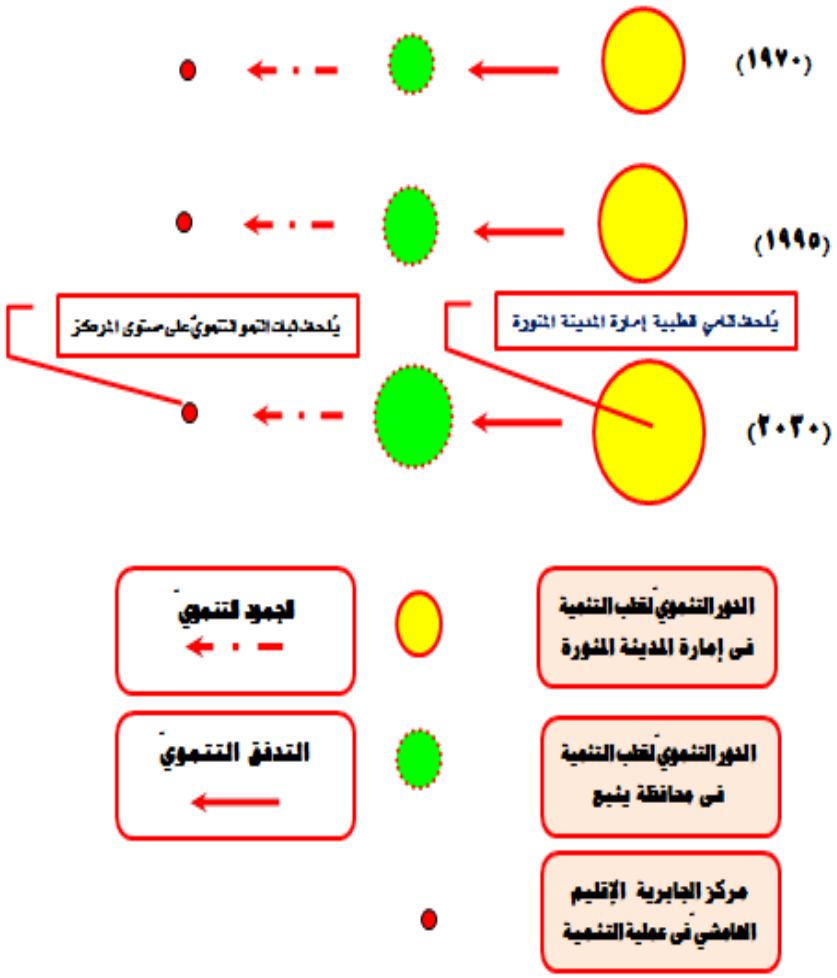

الشكل: من عمل الباحث.

شكل رقم (٣٢): مركز الجابرية
الإقليم الهامشيّ والجمود التنمويّ

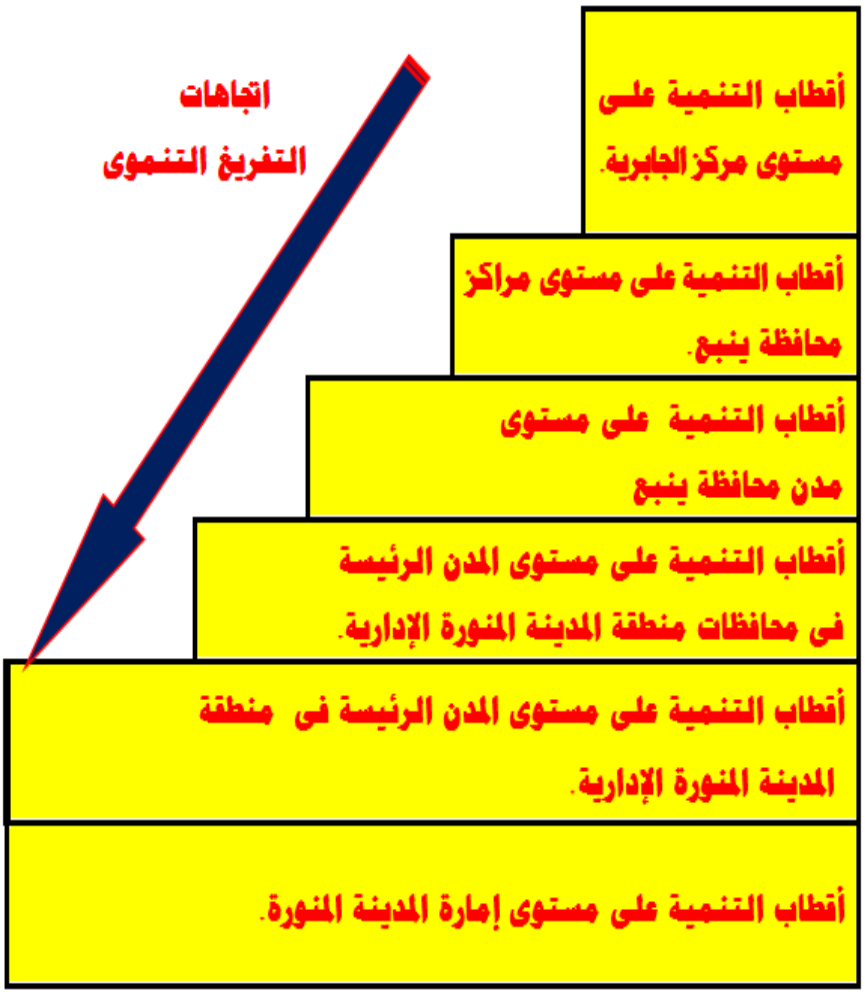

الشكل: من عمل الباحث.

شكل رقم (٢٣): المستويات الافتراضية لاتجاهات التفريغ التنمويّ[١]

[١] اتجاهات التفريغ التنمويّ تبدأ من مستوى عدم إمكانية سد الاحتياجات على مستوى القرية في المركز، وتنتهي إلى محاولة سد الاحتياجات من مستوى المدن الرئيسة في المناطق الإدارية.

كذلك. فهذا الجمود لن يكون إلا مقدمة ستقود إلى نتائج أخرى تتصف بكونها جميعًا تسير في اتجاه واحد ينتهي إلى محصلة من **"التفريغ التنمويّ"** لصالح إمارة "المدينة المنورة" (وليس العكس كما يُظن)، تبدأ الحركة فيه من أقطاب التنمية على مستوى مركز "الجابرية" في محافظة "ينبع"، مرورًا بأقطاب التنمية على مستوى المراكز الإدارية في محافظة "ينبع"، ومرورًا بأقطاب التنمية على مستوى مدن محافظة "ينبع"، ومرورًا بأقطاب التنمية على مستوى المدن الرئيسة وانتهاءً بإمارة المنطقة الإدارية "المدينة المنورة" وذلك على ما يتضح من الشكل رقم (٣٣).

ومن ثم فإن الدور الوظيفيّ في هذا المستوى لم يحمل بين طياته انتقال الاستفادة من المحصلات التنموية من إمارة "المدينة المنورة"، إلى مركز "الجابرية"، في ظل هيراركية إدارية تبدأ من إمارة "المدينة المنورة"، ثم المدن الرئيسة في المنطقة الإدارية "المدينة المنورة"، ثم المدن في محافظة "ينبع" – على سبيل المثال– ثم المراكز على مستوى محافظة "ينبع" وتنتهي في مركز "الجابرية". وليس هذا فحسب، بل يحمل بين طياته محصلات التبعية، والاعتمادية، والتفريغ، وكلها تصب بأعبائها في إمارة واحدة. وقد يُظن أن الأمر انتهى عند حد هذا الصب والتفريغ؛ غير أن هذا هو الظاهر، أما الباطن الخفيّ الذي لا يُرى ويمثل الواقعية الأكثر تأثيرًا فيتمثل في أن الدور التنمويّ للإمارة التي تمثل الركيزة القطبية للتنمية على مستوى المنطقة الإدارية بما تشتمله من محافظات، حيث إنه سيقتصر فقط على تدفقات تنموية استغاثية، بدلًا من كونها تدفقات تنموية بنائية دافعية. ومن ثم

فلا شيء بعد ذلك سوى ديمومية تعايشية يتمثل واقعها التنمويّ من فيض الاستغاثات الاحتياجية؛ ومن ثم فلا شيء بعد ذلك سوى مزيدٍ من جمود لا يتوقف معينه. وفي رؤية مغايرة تمامًا، وفي إطار هذا الدور الوظيفيّ خاصة، والرؤية التنموية (٢٠٣٠) عامة فإن هناك ثمة ضرورة تستوجب الاستفسار عما يأتي:

- **هل تمثل المستويات الهامشية على مستوى "المملكة العربية السعودية" عائقًا في سبيل بناء الرؤية التنموية؟**
- **هل تستطيع المستويات الهامشية على مستوى "المملكة العربية السعودية" أن تسهم في بناء الرؤية التنموية؟**
- **هل ستستمر المستويات الهامشية على مستوى "المملكة العربية السعودية" بوصفها جغرافيات تعايشية أم أنها ستُستبدل بأخرى عند وجود فرصة لذلك؟**

والحقيقة، أنه لا فصال في التنمية – وذلك على عكس ما هو مُشاع– من ناحية، ولا عائق أما قوة التغيير من ناحية أخرى. فالمستويات الهامشية في أي مشروع تنمويّ في إطار رؤية (٢٠٣٠)، سيُعاد استبدالها بأخرى في ظل أدوار وظيفية جديدة؛ ومن ثم سينتهي دورها؛ كونها لم تستطع المشاركة في تحقيق التنمية أو الاقتراب منها.

ثانياً- السيناريو الخادم.

(مركز الجابرية وسيناريو الجغرافيات الخادمة في عملية التنمية)

وبصدد التنمية التفاوضية، وعلى ضوء محصلاتها، وأهدافها، وكذلك تساؤلاتها (ولاسيما التي ترتبط بإمكانية التأهيل للالتحاق باتجاهات التنمية على ضوء طموحات رؤية "المملكة العربية السعودية" ٢٠٣٠)؛ يمكن القول: إن المستويات الإدارية الثلاثة على ضوء هذا السيناريو يجب أن تتصف بمجموعة من الجغرافيات التفاوضية يوضحها الدور الوظيفيّ الآتي:

الدور الوظيفيّ:

(مركز الجابرية وجغرافيات التوازن التعايشيّ)

تتصف المستويات الإدارية من خلال هذا الدور بأن بعض الإمكانات والمؤهلات المحلية التي تستطيع من خلالها الإسهام في عملية التنمية، وهي في جملتها مستويات إدارية تعتمد في وجوديتها على أسباب خارجية أكثر من اعتمادها على أسبابها الذاتية التي تتصف بمحدوديتها؛ ومن ثم فالمستوى الإداريّ الخادم في عملية التنمية يعتمد في خصوصيته التنموية على إمكاناته الذاتية وكذلك على الإمكانات الخارجية المستجلبة عبر وساطة النقل أو حتى التي تنتقل إليه عبر وساطة العلاقات المكانية، وبذلك فهو يتعايش دائمًا باتجاه شبه واضح يبدأ فيه من ذاتيته التعايشية التي تتصف ببعض إمكانات التأهيل، لينتهي إلى وجوديته التنموية التي ترتبط بمجموعة من الأسباب الخارجية التي تعتمد بدورها على غيرها من الأقاليم الأخرى.

مركز الجابرية والنتيجة التفاوضية:

وفيما يرتبط بالنتيجة؛ فيجملها الشكل رقم (٣٤)، ويمكن القول: إن عمومية هذه المستويات تمثل في منطقة "المدينة المنورة" عامة قواعد ارتكاز الاستقرار العمرانيّ من ناحية وصفة الانتشار الغالبة من ناحية أخرى. ليس هذا فحسب؛ بل تمثل هذه المستويات ضمانة التوازن على مستوى جملة الأحيزة الجغرافية. وهنا تكمن أهمية هذه المستويات باعتبارها تنطوي على إمكانات ذاتية وعلاقات مكانية من شأنها أن تربط مفاصل "الأحيزة الجغرافية" ببعضها بعضًا. وفي حقيقة الأمر فإن قوة هذه المستويات لا يجب أن تتركز في أماكن معينة، بل يجب أن تنتشر بصورة أفقية على مستوى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وذلك على نحو ما يوضحه شكل منظومة الانتشار رقم (٣٥) ذلك الانتشار الذي يضمن نوعًا من العمرانية ستتغلب برباطها وعلاقاتها على الخصائص الطبيعيّة بكل ما تحمله من محددات تعيق ذلك. وبصدد الفكر التنمويّ فالقول: **إن جملة هذه المستويات يجب الاقتراب من منظوماتها بحذر – على عكس المستويات الهامشية سالفة الذكر – وبفهم، وبإدراك أنها في جملتها تمثل منظومة التعايش الذي يجب أن تتصف به شخصية الأحيزة الجغرافية؛ لأنه وبعبارة بسيطة تنطوي على نتيجة حادة؛ فالتعدي هنا سيحمل بين طياته تفكك الأحيزة الجغرافية وانقطاعها، ولا محصلة بعد ذلك سوى الانكماش.**

الدور الوظيفيّ

(مركز الجابرية وجغرافيات التوازن التعايشيّ)

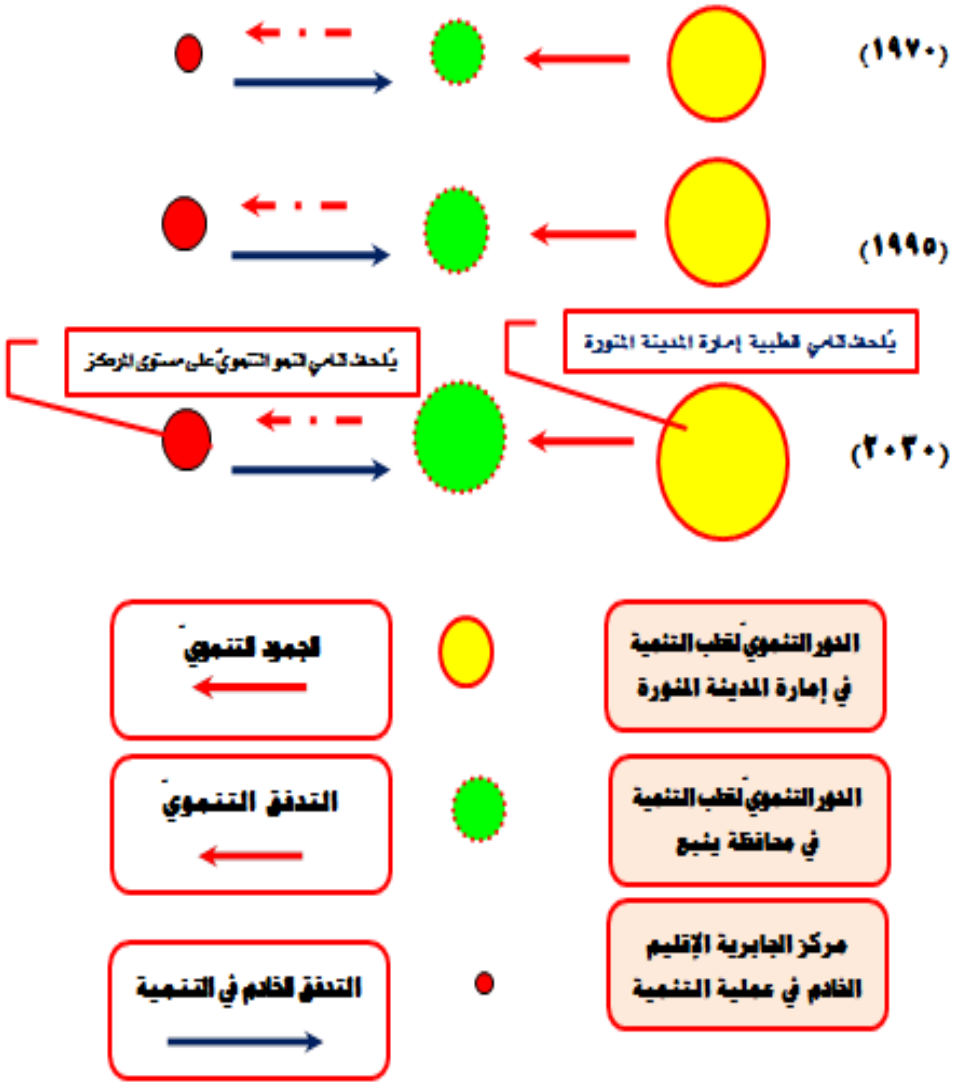

الشكل: من عمل الباحث.

شكل رقم (٣٤) مركز الجابرية، الإقليم الخادم في عملية التنمية

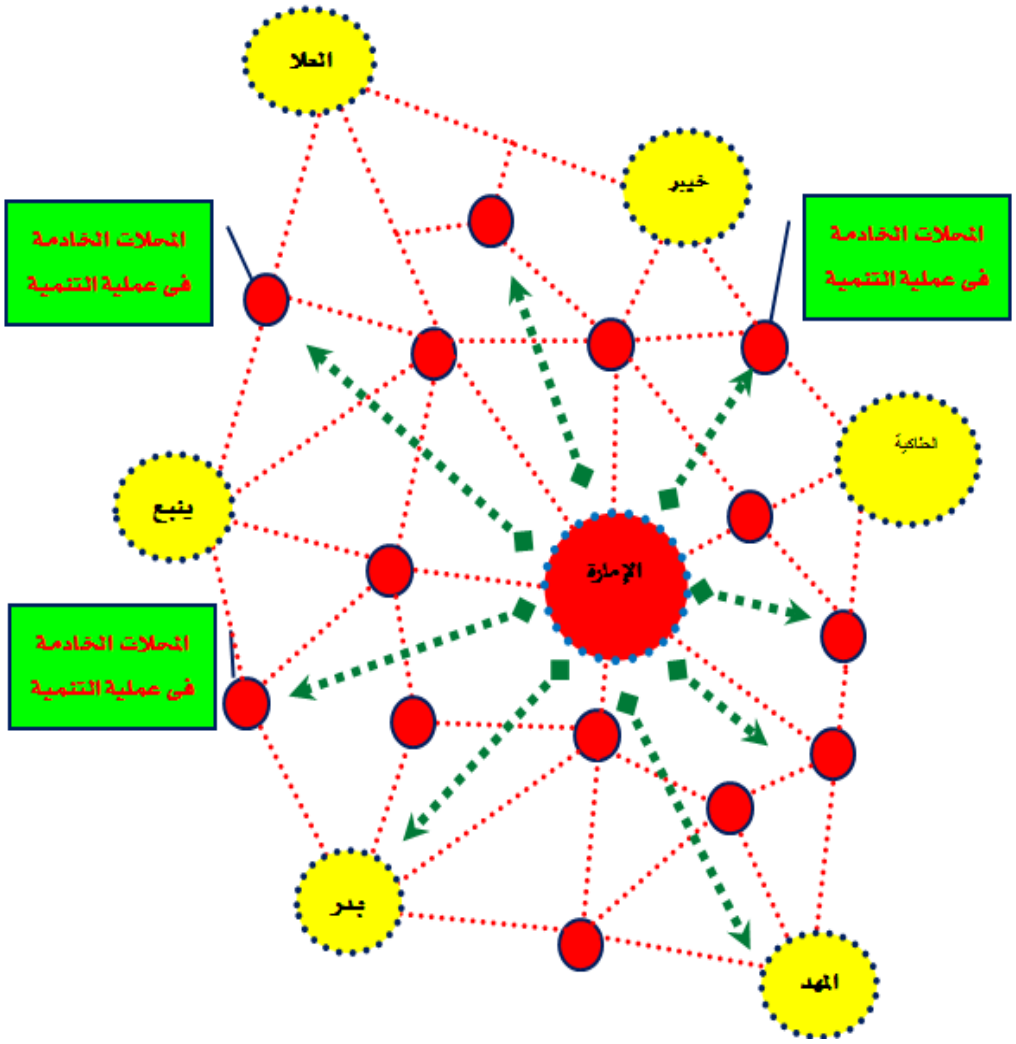

الشكل: من عمل الباحث.

شكل رقم (٣٥): منظومة الانتشار الأفقيّ للمحلات الخادمة في عملية التنمية على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية

ثالثًا- السيناريو الدافع (السيناريو المقترح).

(مركز الجابرية وسيناريو الجغرافيات الدافعة في عملية التنمية)

وبصدد التنمية التفاوضية، وعلى ضوء محصلاتها، وأهدافها، وكذلك تساؤلاتها (ولاسيما التي ترتبط بإمكانية التأهيل للالتحاق باتجاهات التنمية على ضوء طموحات رؤية المملكة التنموية ٢٠٣٠)؛ فإنه يمكن القول: إن المستويات الإدارية الثلاثة يجب أن تتصف بمجموعة من الجغرافيات التفاوضية يوضحها الدور الوظيفيّ الآتي:

الدور الوظيفيّ:

(مركز الجابرية وجغرافيات التفاوض التشاركيّ)

يُطلق هذا المفهوم في الغالب على المستويات الإدارية التي لديها عدد من الإمكانات والمؤهلات المحلية وتستطيع من خلالها الإسهام في عملية التنمية، وهى في جملتها مستويات تعتمد في وجوديتها على أسباب ذاتية أكثر من اعتمادها على أسباب خارجية؛ ومن ثم فالمستوى الدافع في عملية التنمية يعتمد في خصوصيته التنموية على إمكاناته الذاتية أكثر من اعتماده على الإمكانات الخارجية المستجلبة عبر وساطة النقل أو حتى التي تنتقل إليه عبر وساطة العلاقات المكانية، وبذلك فهي مستويات تتعايش دائمًا باتجاه واضح تبدأ فيه من ذاتيتها التعايشية التي تتصف بالإمكانات المؤهلة؛ لتنتهي إلى مجموعة من العلاقات التنموية التي ترتبط بمجموعة من الأسباب الخارجية التي تعتمد بدورها على غيرها من الأقاليم الأخرى.

مركز الجابرية والنتيجة التفاوضية:

وفيما يرتبط بالنتيجة؛ فيجملها الشكل رقم (٣٦)، وكما يتضح من الشكل، فالمستويات الإدارية الثلاثة تشهد نموًا تنمويًا مطردًا في هيراركية يغلب عليها التوزان التشاركيّ. وهنا تكمن القيمة الحقيقية في إدارة الفكر التنمويّ. فلا فضل في العملية التنموية لمستوى على آخر؛ كونها عملية باعثها الأول السببية الذاتية ومقصدها النهائيّ الشمولية الإقليمية؛ ومن ثم، وعلى عكس ما يُظن فإن ذاتية الاتجاه التنمويّ في مركز "الجابرية" دفعت بالمزيد من التنمية على مستوى محافظة "ينبع" التي بدورها دفعت بالمزيد إلى مستوى إمارة "المدينة المنورة". ولعل من الأمور الجديرة بالذكر في هذا الموضع أن المزيد هنا قد لا يعني بالضرورة انتقال عوائد التنمية من مركز "الجابرية" ومنه إلى محافظة "ينبع" ومنها إلى إمارة "المدينة المنورة"، بل قد يعني نوعًا من الاكتفاء الذاتيّ يخلو من التبعية، أو الاعتمادية، أو حتى المناشدات الاستغاثية من مستوى إلى مستوى آخر في ظل تدفقات يوضحها الشكل رقم (٣٧). وعلى عمومية منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، تقتضي الضرورة البحث عن تلك المستويات الدافعة على مستوى جملة محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية خاصة، أو محافظات المناطق الإدارية في "المملكة العربية السعودية" عامة . وسواء أكبرت هذه الأقاليم أم صغرت، فهي في جملتها المنوطة بالأخذ بأسباب التغيير والدفع به نحو المزيد من سبل تحري التنمية. **ولعل ما يجدر الإشارة إليه في هذا الموضع تحديدًا إيضاح أن حركة التنمية من مستوى الإمارة، أو المحافظة، إلى الأقاليم الهامشية أو المستويات الخادمة في عملية التنمية يجب أن تمر أولًا وأخيرًا من خلال المستويات الدافعة في**

الدور الوظيفيّ الثالث

(مركز الجابرية ومستوى التفاوض التشاركيّ)

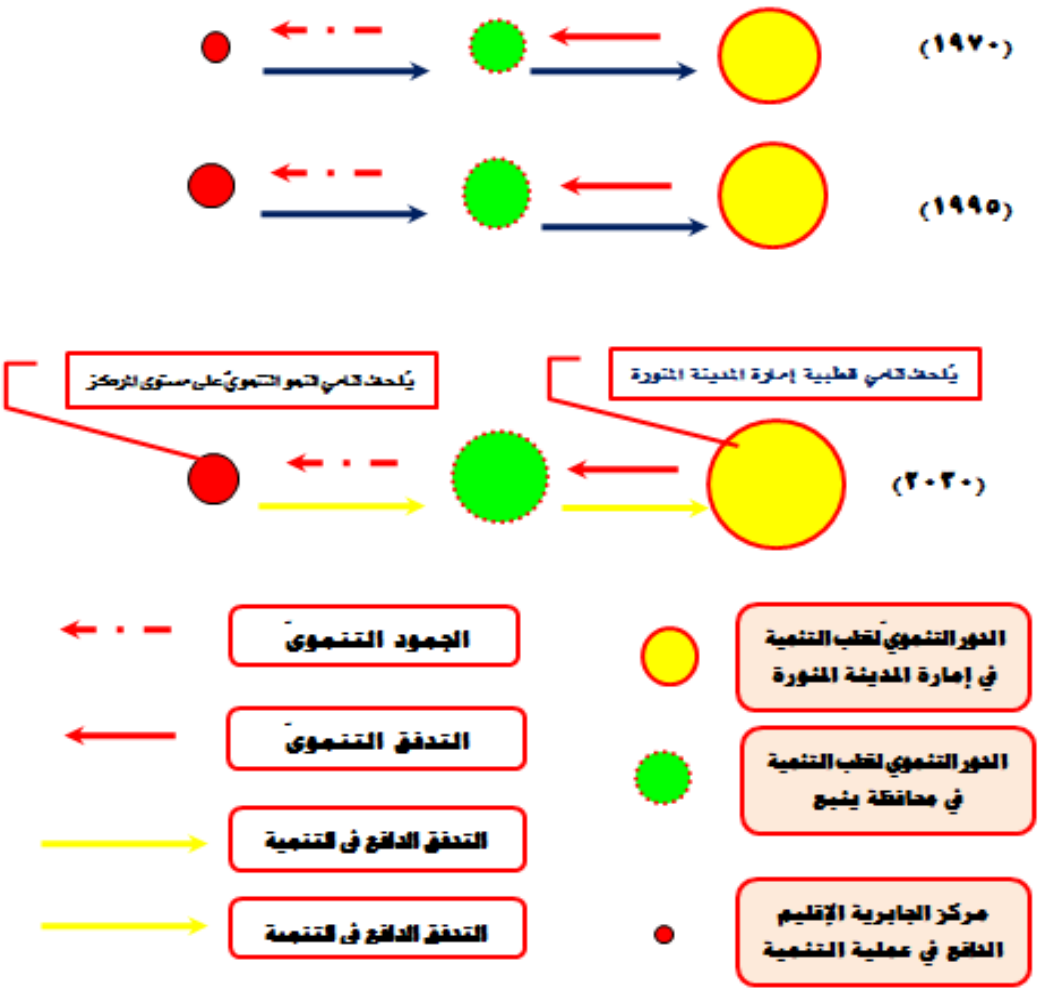

الشكل: من عمل الباحث.

شكل رقم (٣٦): مركز الجابرية المستوى الدافع في عملية التنمية

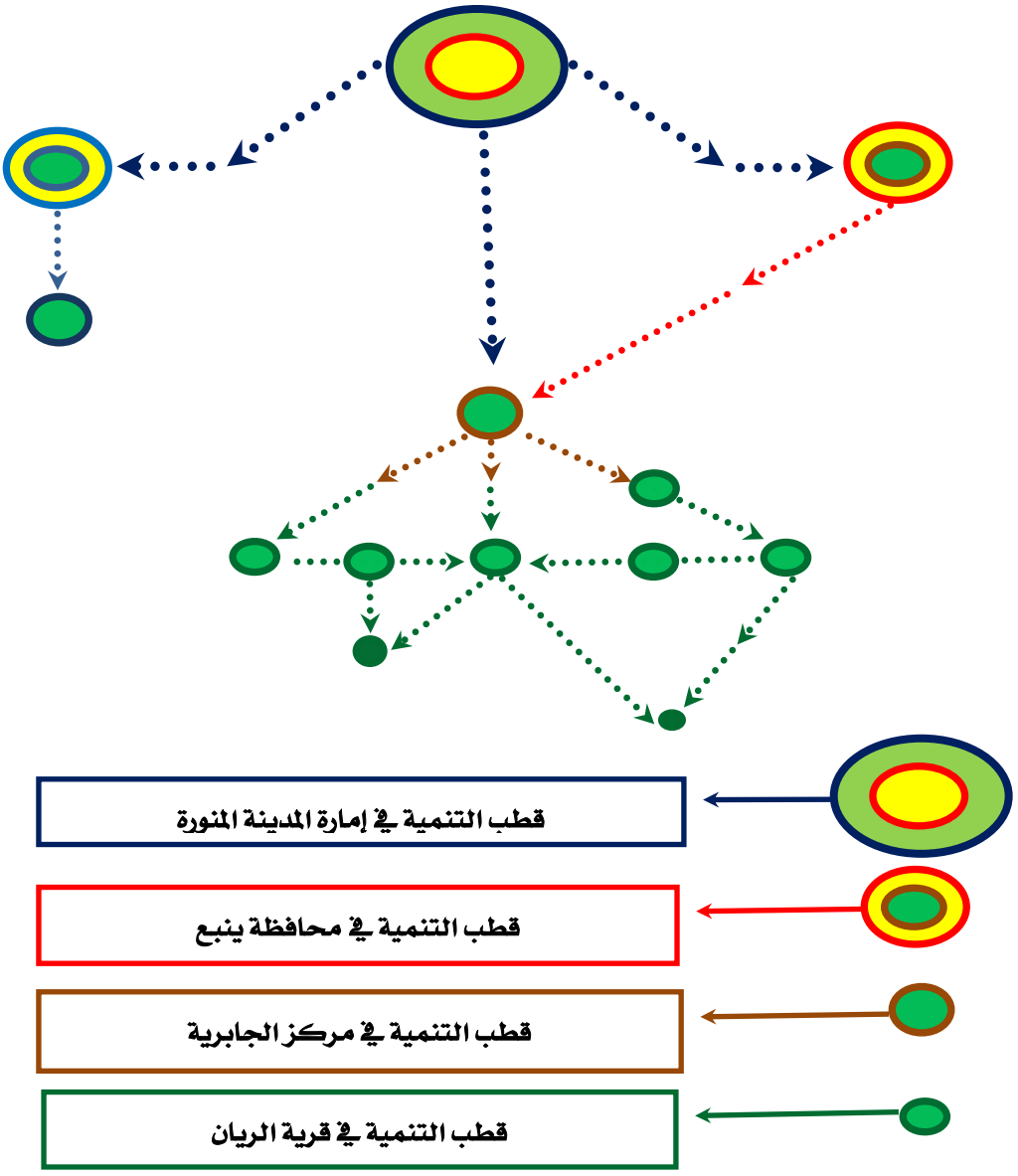

الشكل: من عمل الباحث.

شكل رقم (٣٧): اتجاهات التنمية القصدية على مستوى أقطاب التنمية

عملية التنمية. وهذا أمرٌ لا فصال فيه أو جدال حوله، وذلك لإيجاد نوع من التدفق التنمويّ التشاركيّ الذي تتدفق من خلاله بواعث التنمية من قطب ذاتيّ إلى آخر وليد يتصف بقدرات وإمكانات محدودة. وحينئذٍ يستطيع أن يكتسب البواعث، ويستطيع كذلك أن يحافظ على ما لديه، وحينئذٍ ستستطيع البواعث الوليدة اكتساب ذاتية محلية تتأهل من خلالها إلى المزيد من النمو، وحينئذٍ ستنضج الولائد نحو المزيد، وستكون بدورها أقطابًا لولائد جديدة وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٣٨).

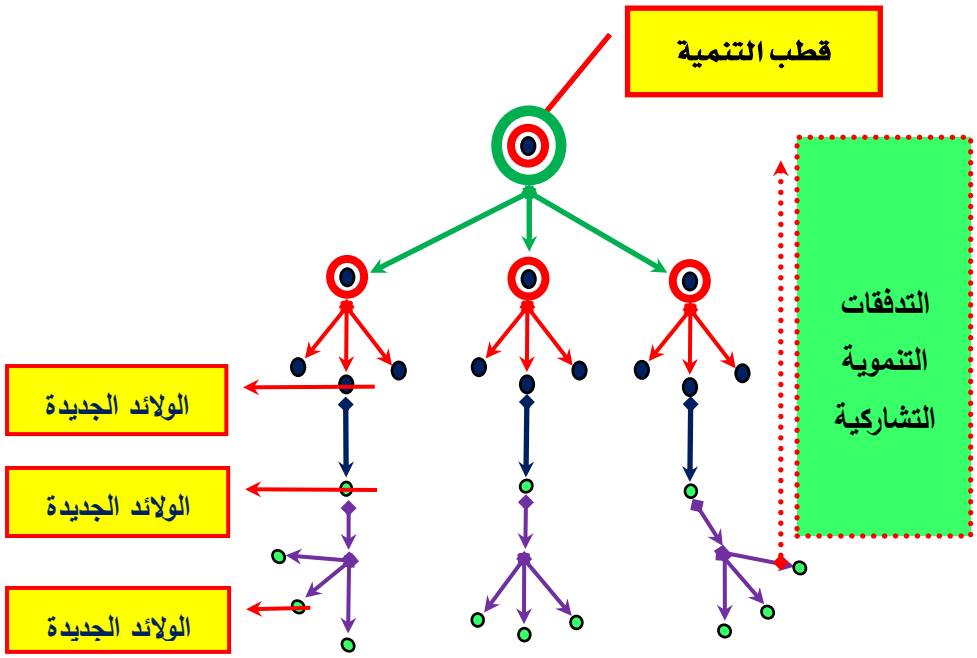

الشكل: من عمل الباحث.

شكل رقم (٣٨): الولائد الجديدة في هيراركية أقطاب التنمية

قائمة المراجع والمصادر[1]:

أولاً: قائمة المراجع العربية.

١	**السيد خالد المطيرى**	(١٩٩٩)	جغرافية الاستيطان الريفى، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية
٢	**ديفيد بيكمان**	(٢٠٠٩)	التنمية والقيم، ترجمة محسن يوسف، المركز القومى للترجمة، القاهرة.
٣	**رحالى حجيلة**	(٢٠١٠)	التغيير الاجتماعى فى المجتمع الجزائرى، المفهوم والنموذج، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جامعة محمد خضير ، الجزائر.
٤	**سيف الإسلام على مطر**	(١٩٨٨)	التغير الاجتماعى دراسة تحليلة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، جنهورية مصر العربية.
٥	**عبد الرحمن بدوى**	(١٩٧٧)	مناهج البحث العلمى ، وكالة المطبوعات، الكويت.
٦	**عبد الرحمن بن خلدون**	**بدون تاريخ**	مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، الإسكندرية.، جمهورية مصر العربية.

[1] جميع المراجع أو المصادر التى لم يرد ذكرها كمرجع أو كمصدر ولم يُشار إليها بأنه تم الاطلاع والاستناد إليها في المتن؛ لم يرد ذكرها في هذه القوائم.

٧	**لطيفة طبال**	(٢٠١٢)	التغير الاجتماعى ودوره فى تغير القيم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن.
٨	**محمد عزيز أحمدى**	(٢٠١٣)	نظرة جديدة إلى فكرة التغيير الاجتماعى لدى ابن خلدون، مجلة دراسات فى العلوم الإنسانية، طهران.
٩	**مساعد عبد الرحمن الجحيدب**	(٢٠٠٩)	مدى توازن الكتل العمرانية، مع المساحات المتاحة لنمو المدن السعودية الرئيسة، رسائل جغرافية، إحدى إصدارات وحدة البحوث والترجمة، جامعة الكويت.

ثانيًا: قائمة المراجع الأجنبية.

1	**Alexandra, S.**	**(2015)**	**Negotiating The Imagined Geography of Europanness in Pplish State Bureaucracies, Anthropological Journal of European Cultures 24 (2), pp. 128-149.**
2	**Melissa, P.**	**(2007)**	**Negotiating the Geographies of Cultural Difference in local Communities: Two Examples from Suburban Melbourne, Geographical Research Journal, Vol.45, Issue4, pp 358-375**

3	Sophie, O. and Zarina, P.	(2016)	Engaging Geography: Negotiating Positionality and building relevance, South African Geographical Journal, Vol. 98, No1,pp 505-514.
4	Steven, T. and Lydia, S.	(2009)	Labouring Geography: Negotiating Scales, Strategies and future direction, Geoforum, Vol. 40, Issue 6, pp 945-948.

ثانيًا: قائمة المصادر العربية:

١	**الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة**	(٢٠١٥)	الميزات النسبية لمنطقة المدينة المنورة،الجزء الأول، تقرير منشور، المملكة العربية السعودية.
٢	.....	(٢٠١٥)	الميزات النسبية لمنطقة المدينة المنورة،الجزء الثاني، تقرير منشور، المملكة العربية السعودية.
٣	.....	(٢٠١٧)	الميزات النسبية لمنطقة المدينة المنورة،الجزء الثالث، تقرير منشور،

			المملكة العربية السعودية.
٤	.....	(٢٠١٨)	الميزات النسبية لمنطقة المدينة المنورة،الجزء الرابع، تقرير منشور، المملكة العربية السعودية.
٥	**برنامج التحول الوطنى (٢٠٢٠)**	(٢٠١٧)	تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٦	**مركز ماكنزى للأبحاث العالمية**	(٢٠١٥)	المملكة العربية السعودية، الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط، تقرير منشور.
٧	**مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات**	(٢٠١٥)	تقديرات السكان فى منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، وزارة الاقتصاد والتخطيط،تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٨	.....	(٢٠١٥)	دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٩	**الهيئة المركزية للتخطيط**	(١٩٧٠)	خطة التنمية الأولى، الفصل الأول، بيانات منشورة، المملكة العربية

			السعودية.
١٠	**هيئة المساحة الجيولوجية**	(٢٠١٧)	المملكة العربية السعودية، حقائق وأرقام، تقرير منشور، جدة.
١١	**وزارة الاقتصاد والتخطيط**	(٢٠١٥)	خطة التنمية العاشرة، الفصل الأول، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية
١٢	**وزارة التخطيط**	(١٩٧٥)	خطة التنمية الثانية، الفصل الأول، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.
١٣	.....	(١٩٨٠)	خطة التنمية الثالثة، الفصل الأول، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.
١٤	.....	(١٩٨٥)	خطة التنمية الرابعة، الفصل الثالث، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.
١٥	.....	(١٩٩٠)	خطة التنمية الخامسة، الفصل الثالث، بيانات منشورة، المملكة العربية

			السعودية.
١٦	.....	(١٩٩٥)	خطة التنمية السادسة، الفصل الثالث، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.
١٧	.....	(٢٠٠٠)	خطة التنمية السابعة، المقدمة، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.
١٨	**وزارة التخطيط**	(٢٠٠٥)	خطة التنمية الثامنة، الفصل الثاني، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.
١٩	.....	(٢٠١٠)	خطة التنمية التاسعة، الفصل الثاني، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.
٢٠	**وزارة الشؤون البلدية والقروية**	(٢٠٠١)	مراكز النمو فى المملكة العربية السعودية، تقرير منشور، وكالة الوزارة للتخطيط العمرانى، الرياض.
٢١	**وزارة الشؤون البلدية**	(٢٠١٥)	اللائحة التنفيذية المحدثة لقواعد النطاق العمرانى حتى عام

	والقروية		(١٤٥٠هـ)/(٢٠٣٠م)، الريـــــــاض، المملكة العربية السعودية.

رابعًا: قائمة المصادرالأجنبية.

2	**Ministry of Economy**	**(2015)**	**The 13 TH Five –Year Plan for Economic and Social Development of People's republic of China 2016-2020, Beijing, People's republic of China.**
1	**Ministry of Economy**	**(2017)**	**5-Year and 20 Year National Development plan, ,Republic 0f Fiji.**
3	**Ministry of Finance and Planning**	**(2016)**	**National Five Year Development Plan 2016/17 2020/21, the United Republic of Tanzania.**
4	**Oliver. Z and Donghue. C**	**(2017)**	**Five-year plans,China finance and their consequences, China Journal of Accounting journal homepage: www.elsevier.com/locate/cjar**

			Research.

ملاحق الدراسة

الملحق الأول

الملحق الثاني

الملحق الثالث

الملحق الرابع

Abstract:

Community capacities as a whole seek change, and their organizations are then generated, so their vision will be different; they will respond to their objectives; they will go beyond analyzing society's ties to the place, and utilization embodied and becomes the result that is, in its entirety, the geographical space. Herein lays the value, which is the importance of studying developmental trends and their modalities so that community systems can achieve their ambitions by the hope of their embedded within their new structure with all the correlations and the results of their coexistence. It is thus to be settled coherently between the contradictions that combine the relativism of the hopes of development societies on the one hand, and the co-operative realism on the other hand, in a framework that can be entitled " community capacities and developmental organizations." Regarding the idea of the study, it is not centered around change, as much as it revolves around the reality of the product of the geographies of the "Medina" administrative region, after it has passed through several development five-year plans during the period from (1970) to (2015) on the one hand, and the extent to which these can be harmonized. Realistic adapted to the national transformation program that is to be implemented during the period from (2016) to (2020), as it is the main entrance to ensure the realization of the (2030) vision is achieved. on the other hand. The study's questions crystallize in one major question in different forms. As for the main question, is whether the result of the geographical accumulation resulting from the five-year national plans that the Kingdom of Saudi Arabia experienced during the period from (1970) to (2015), can contribute to the rehabilitation of the "Medina"

administrative region, including the provinces , centers , cities and villages to become an appropriate part and supporter (or coexistent) of the implementation of National operational transformation Program during the period from (2016) to (2020)? In the context of this, the study aims to investigate the monetary dimensions that pervaded the five-year national development plans during the period from (1970) to (2015). It also aims at identifying the dimensions of the developmental returns at the level of the administrative governorates of the "Medina" administrative region after passing through the set of national five-year developmental Patriotism plans during the period from (1970) to (2015). The study relied on the historical approach, the inductive approach, and the inferential approach. It also relied on the descriptive (participatory) analysis method, and the descriptive (statistical) analysis method, and through it the correlation matrix was applied, and more precisely, the impact matrix, which is one of the techniques that fall under the global analysis group. With regard to the direction of the study, it has relied on a group of three research directions, and the study consists of (6) main axes and ends with a conclusion and a set of results, while the recommendations of the study represent the opportunistic trend.

The developmental returns between the results of the five-year development plans ...
and the flows of negotiating geographies Madinah administrative governmental region An applied critical study in historical geography and decision support during the period from (1970) to (2030)

Dr. Mohamed Abdel Kader Rashed

Department of Geography and Geographic Information Systems, Faculty of Arts, Alexandria University.

Annual of the Faculty of Arts

A Refereed Academic Annual

Published by

the Faculty of Arts –Beni Suef University

Special Issue(3) Feb. 2021